منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

تطوير سلاسل قيمة مراعية لإعتبارات **النوع الإجتماعي**

مبادىء توجيهية للممارسين

تطوير سلاسل قيمة مراعية لإعتبارات **النوع الإجتماعي**

مبادىء توجيهية للممارسين

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
روما، 2022

المرجعية الموصى بها
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. 2022. *تطوير سلاسل قيمة مراعية لإعتبارات النوع الاجتماعي– مبادئ توجيهية للممارسين*. روما.
https://doi.org/10.4060/i9212ar

الأوصاف المستخدمة في هذه المادة الإعلامية وطريقة عرضها لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (منظمة الأغذية والزراعة "المنظمة") فيما يتعلق بالوضع القانوني، أو التنموي لأي بلد، أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو فيما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها.
ولا تعبر الإشارة إلى شركات محددة أو منتجات بعض المصنعين، سواء كانت مرخصة أم لا، عن دعم أو توصية من جانب منظمة الأغذية والزراعة أو تفضيلها على مثيلاتها مما لم يرد ذكره.
الآراء الواردة في هذا المنتج الإعلامي هي آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة آراء أو سياسات المنظمة.

ISBN 978-92-5-136533-5
©منظمة الأغذية والزراعة، 2022

تشجع منظمة الأغذية والزراعة استخدام هذه المواد الإعلامية واستنساخها ونشرها. وما لم يذكر خلاف ذلك، يمكن نسخ هذه المواد وطبعها وتحميلها بغرض الدراسات الخاصة والأبحاث والأهداف التعليمية، أو الاستخدام في منتجات أو خدمات غير تجارية، على أن يشار إلى أن المنظمة هي المصدر، واحترام حقوق النشر، وعدم افتراض موافقة المنظمة على آراء المستخدمين وعلى المنتجات أو الخدمات بأي شكل من الأشكال.
يجب تقديم جميع طلبات الحصول على حقوق الترجمة والتصرف وإعادة البيع بالإضافة إلى حقوق الاستخدامات التجارية الأخرى إلى العنوان التالي:www.fao.org/contact-us/licence-request أو إلى: copyright@fao.org
المنتجات الإعلامية للمنظمة متاحة على موقعها الإلكتروني التالي: www.fao.org/publications
ويمكن شراؤها بإرسال الطلبات إلى: publications-sales@fao.org

صور الغلاف (من الأعلى)

جنوب الفلبين يخرج من الحرب: من الأسلحة إلى المزارع بمساعدة من منظمة الأغذية والزراعة واليابان. ميندناو، الفلبين.
©FAO/Bahag

زوجان يحرثان الأرض باستخدام ثورين في قرية جوري إي باردي، ألبانيا.
©FAO/C. Grace

المشروع: الحدِ من الضعف وزيادة القدرة على التكيف من أجل الاستجابة لآثار تغير المناخ في قطاع الزراعة، نيبال.
©Chris Steele-Perkins/Magnum

رجل وامرأة يسكبان الذرة في مطحنة آلية تدعمها منظمة الأغذية والزراعة خلال عرض عملي في القرية. كيتونجولو، جمهورية الكونغو الديمقراطية.
©FAO/Olivier Asselin

GCP / INT / 240 / ITA تنقل الشباب والأمن الغذائي والحدِ من الفقر الريفي: تعزيز التنويع الريفي من خلال تعزيز عمالة الشباب وتحسين تنقل العمال. تونس.
©Nikos Economopoulos/Magnum

جدول المحتويات

شكر وتقدير v

مقدمة 1

الجزء الأول

تحليل سلاسل القيمة المراعية لإعتبارات النوع الاجتماعي 3

1 » تقييم السياق الواسع 6

2 » اختيار سلسلة القيمة بناء على قدرتها على تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة 12

3 » تخطيط سلاسل القيمة المراعية لإعتبارات النوع الاجتماعي 20

4 » تحليل المعوقات القائمة على النوع الاجتماعي 28

الجزء الثاني

إجراءات معالجة المعوقات القائمة على النوع الاجتماعي في تدخلات سلسلة القيمة 41

1 » محدودية الوصول إلى المعلومات والمعرفة والتدريب 46

2 » انعدام المساواة في المشاركة وسلطة صنع القرار 60

3 » محدودية الوصول إلى الخدمات المالية 72

4 » محدودية الوصول وتبني المدخلات والتكنولوجيا 84

5 » أعباء العمل وضيق الوقت 90

المراجع 102

الأشكال

الشكل 1: إطار عمل المنظمة بشأن سلاسل القيمة المراعية لإعتبارات النوع الاجتماعي 5

الشكل 2: التخطيط المراعية لإعتبارات النوع الاجتماعي : تسلسل المنتجات والجهات الفاعلة في سلسلة القيمة 23

الشكل 3: التخطيط المراعية لإعتبارات النوع الاجتماعي: الخدمات الداعمة على امتداد السلسلة 24

الشكل 4: التخطيط المراعية لإعتبارات النوع الاجتماعي لسلاسل قيمة منتجات الألبان في شرق شيوا (إثيوبيا) 26

الشكل 5: أمثلة على المعوقات القائمة على النوع الاجتماعي في مختلف مستويات إطار سلاسل القيمة المراعية لإعتبارات النوع الاجتماعي 34

الشكل 6: المعوقات القائمة على النوع الاجتماعي وآثارها على طول سلسلة القيمة 44

الشكل 7: عناصر القوة التفاوضية 62

الجداول

الجدول 1: أسئلة توجيهية لتقييم إمكانية نهوض سلسلة القيمة بتمكين المرأة 15

الجدول 2: المعايير الاجتماعية التي يجب مراعاتها في اختيار سلسلة القيمة 17

الجدول 3: التصنيف القائم على النوع الاجتماعي للمعوقات التي تواجه سلسلة القيمة لمنتجات الألبان في كينيا 31

الجدول 4: تحليل المعوقات القائمة على النوع الاجتماعي في سلسلة القيمة لمنتجات الألبان في أوروميا بإثيوبيا 36

الجدول 5: نقاط الدخول لتعزيز مستوى مراعاة الإعتبارات النوع الاجتماعي للخدمات الاستشارية الريفية 49

الجدول 6: تعزيز مراعاة النوع الاجتماعي في خدمات تطوير الأعمال: استراتيجيات ومداخل مناسبة 54

الجدول 7: المعوقات القائمة على النوع الاجتماعي والاستراتيجيات المضادة لمنظمات المنتجين 66

الجدول 8: ملخص استراتيجيات تعزيز مشاركة المرأة في منظمات المنتجين 68

الجدول 9: الخدمات / المنتجات المالية المبتكرة المخصصة للنساء الريفيات والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة المملوكة من قبل النساء في سلاسل قيمة الأغذية الزراعية 75

الجدول 10: قائمة التكنولوجيات والخدمات والممارسات ذات الإمكانات الموفرة لجهد المرأة 92

شكر وتقدير

Valentina Franchi هي المؤلفة الرئيسية لهذه المطبوعة، والتي أُعدت بالتعاون الوثيق مع Alejandra Safa تحت الإشراف الفني لـ Regina Laub(شعبة السياسات الاجتماعية والمؤسسات الريفية، منظمة الأغذية والزراعة)، والمدخلات القيمة لكل من Anna Lentink وAngelica Senders (الاستشارات العادلة والمستدامة وشبكة AgriProFocus) وAnna Lentink, Angelica Senders (المسؤولة عن صياغة الجزء الثاني، القسم 2، " عدم المساواة في المشاركة والقيادة وعملية صنع القرار").

ونتوجه بخالص الشكر والتقدير للزملاء الذين قدموا تعليقاتهم وراجعوا المسودات المختلفة لهذه المطبوعة: Marcello Vicovaro (شعبة التغذية والنظم الغذائية)،و Florence Tartanac (شعبة التغذية والنظم الغذائية)، وCristina Scarpocchi (شعبة التغذية والنظم الغذائية)، وValentina Sommacal(شعبة السياسات الاجتماعية والمؤسسات الريفية)، وFlavia Grassi (شعبة السياسات الاجتماعية والمؤسسات الريفية)، وHajnalka Petrics (شعبة السياسات الاجتماعية والمؤسسات الريفية)، و Nozomi Ide (شعبة السياسات الاجتماعية والمؤسسات الريفية)، وIdil Yalman (شعبة السياسات الاجتماعية والمؤسسات الريفية)، و Marcello Vicovaro (شعبة اقتصاديات الأغذية الزراعية).

ونعرب عن خالص الامتنان إلى السيد Marcello Vicovaro على التحرير، والسيدة Andrea Wöhr وAngham Abdelmageed على التصميم النهائي لهذه المطبوعة.

مقدمة

تنفيذ إطار عمل المنظمة بشأن سلاسل القيمة المراعية لإعتبارات النوع الاجتماعي ما هي الجهود التي يجب أن تبذل لتعميم مراعاة اعتبارات النوع الاجتماعي بشكل فعال في مشاريع وبرامج سلسلة قيمة الأغذية الزراعية؟ متى يمكن اعتبار تدخل سلسلة القيمة "مراعياً لإعتبارات النوع الاجتماعي "؟ ما هي الإجراءات التي يمكن تنفيذها لمعالجة عدم المساواة بين الرجل والمرأة على امتداد السلسلة؟

تهدف المبادئ التوجيهية إلى الإجابة عن هذه الأسئلة ومساعدة الممارسين في ترجمة إطار عمل سلاسل القيمة المراعية لإعتبارات النوع الاجتماعي، الذي أعدته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (منظمة الأغذية والزراعة)، إلى إجراءات ملموسة (منظمة الأغذية والزراعة، 2016أ). وبناءً على المزايا النسبية للمنظمة فيما يتعلق بالمساواة بين الرجل والمرأة في الزراعة والأمن الغذائي، تهدف هذه المبادئ التوجيهية في المقام الأول إلى مساعدة الممارسين في تصميم وتنفيذ تدخلات توفر فرصاً متساوية أمام النساء والرجال على حدٍ سواء للاستفادة من تطوير سلسلة القيمة الغذائية الزراعية. كما أنها توفر أدوات عملية وأمثلة على المنهجيات الناجحة المستخدمة لضمان أن يتم إدماج أبعاد المساواة بين الرجل والمرأة في تدخلات سلسلة القيمة في القطاع الزراعي بشكل ممنهج وتعزيز الأثر الاجتماعي لهذه التدخلات.

تستهدف المبادئ التوجيهية الممارسين في مجموعة واسعة من المنظمات والمؤسسات، بما في ذلك الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمعاهد البحثية والقطاع الخاص، وتستهدف بشكل خاص:

- ممارسي سلسلة القيمة الذين يحرصون على أن تكون تدخلاتهم شاملة ومستدامة اجتماعياً، ويسعون للحصول على الدعم بشأن أفضل السبل لمعالجة القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي في عملهم بشأن سلاسل قيمة الأغذية الزراعية.
- خبراء النوع الاجتماعي المكلفين بمهمة دعم أهداف إدماج منظور النوع الاجتماعي وتمكين المرأة في تدخلات سلسلة قيمة الأغذية الزراعية.

تتألف هذه المطبوعة من جزئين رئيسيين:

- الجزء الأول: تحليل سلاسل القيمة المراعية لإعتبارات النوع الاجتماعي

يقدم هذا الجزء أدوات وموارد لتقييم واختيار سلاسل القيمة من منظور النوع الاجتماعي، ويوجه الممارسين نحو تحديد القيود القائمة على النوع الاجتماعي التي تقوّض أداء السلسلة وفرص التمكين الاقتصادي للمرأة.

- الجزء الثاني: إجراءات لمعالجة المعوقات القائمة على النوع الاجتماعي في تدخلات سلسلة القيمة

يتناول هذا الجزء المعوقات الرئيسية التي من المحتمل أن يواجهها الممارسون عند تحليل سلاسل قيمة الأغذية الزراعية من منظور النوع الاجتماعي، ويستكشف الحلول الممكنة لمعالجتها بوصفها جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية ترقية سلسلة القيمة.

» يقدم الجزءان الأول والثاني مجموعة منتقاة من الأدوات والنهج والموارد التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة والشركاء الآخرون العاملون في مجال المساواة بين الرجل والمرأة والزراعة وتطوير سلاسل القيمة. ويستند اختيار مثل هذه الأدوات والمنهجيات، وفي بعض الحالات تبنيها، على أحدث تجارب وخبرات المنظمة في هذا المجال. وخلال استعراض المبادىء التوجيهية، تُقدم دراسات حالة، مع أمثلة ملموسة، لتوضيح الطرق التي تم من خلالها تطبيق الأدوات والتدخلات المنفذة في سياقات مختلفة لمعالجة معوقات محددة قائمة على النوع الاجتماعي. وتتوفر في نهاية كل قسم قائمة بموارد إضافية تكمل الأدوات والنهج الرئيسية الموضحة في هذه الوثيقة.

الجـزء 1

تحليل سلاسل القيمة المراعية لإعتبارات النوع الاجتماعي

©FAO/Tony Karumba

يؤكد نهج سلاسل القيمة المراعية لإعتبارات النوع الاجتماعي لدى منظمة الأغذية والزراعة، المطروح في مطبوعة صادرة عام 2016 بعنوان "تطوير سلاسل قيمة مراعية لإعتبارات النوع الاجتماعي : إطار توجيهي" (Developing gender-sensitive value chains: a guiding framework)، الحاجة إلى تقييم المعوقات القائمة على النوع الاجتماعي بوصفها جزءاً لا يتجزأ من تحليل سلسلة القيمة (منظمة الأغذية والزراعة، 2016أ). تؤدي هذه المعوقات المحددة، الناتجة عن التمييز القائم على النوع الاجتماعي دوراً رئيسياً في تقويض قدرة المرأة على الإنتاج وريادة الأعمال. وعلى هذا الأساس، فهي لا تحدِ فقط من فرص مشاركة المرأة في سلاسل القيمة والاستفادة منها، ولكنها تقوض أيضاً الأداء العام للسلسلة من خلال إحداث تشوهات في سوق العمل، والتسبب بخسائر وعدم الكفاءة. لذلك، ويعد اكتشاف المعوقات القائمة على النوع الاجتماعي أثناء تحليل سلسلة القيمة أمراً ضرورياً لفهم الأسباب الكامنة وراء ضعف الأداء بشكل كامل وتحديد استراتيجيات الترقية التي يمكن أن تكون مستدامة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي.

ستوجه الأقسام التالية القارئ عبر خطوات ومستويات مختلفة للتحليل المراعية لإعتبارات النوع الاجتماعي ، من تقييم السياق الأوسع إلى الاستقصاء المحدد للمعوقات القائمة على لنوع الاجتماعي في النقاط المختلفة لسلسلة القيمة. وفي كل خطوة، ستقدم المبادىء التوجيهية أدوات عملية وأسئلة توجيهية وموارد إضافية لاستكشاف الموضوع بمزيد من التفصيل.

الشكل 1

إطار عمل المنظمة بشأن سلاسل القيمة المراعية لإعتبارات النوع الاجتماعي

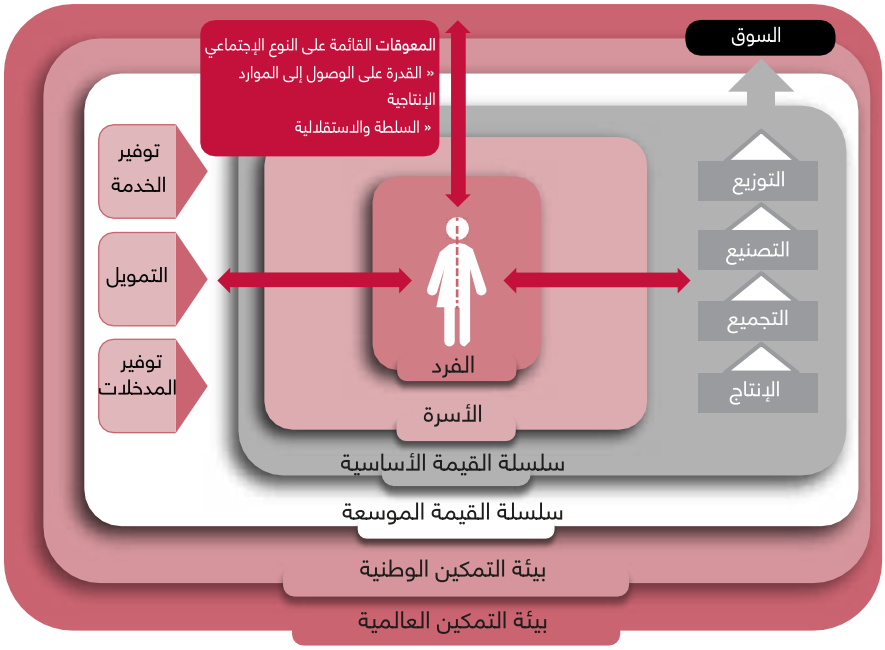

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2016أ

1 » تقييم السياق الأوسع

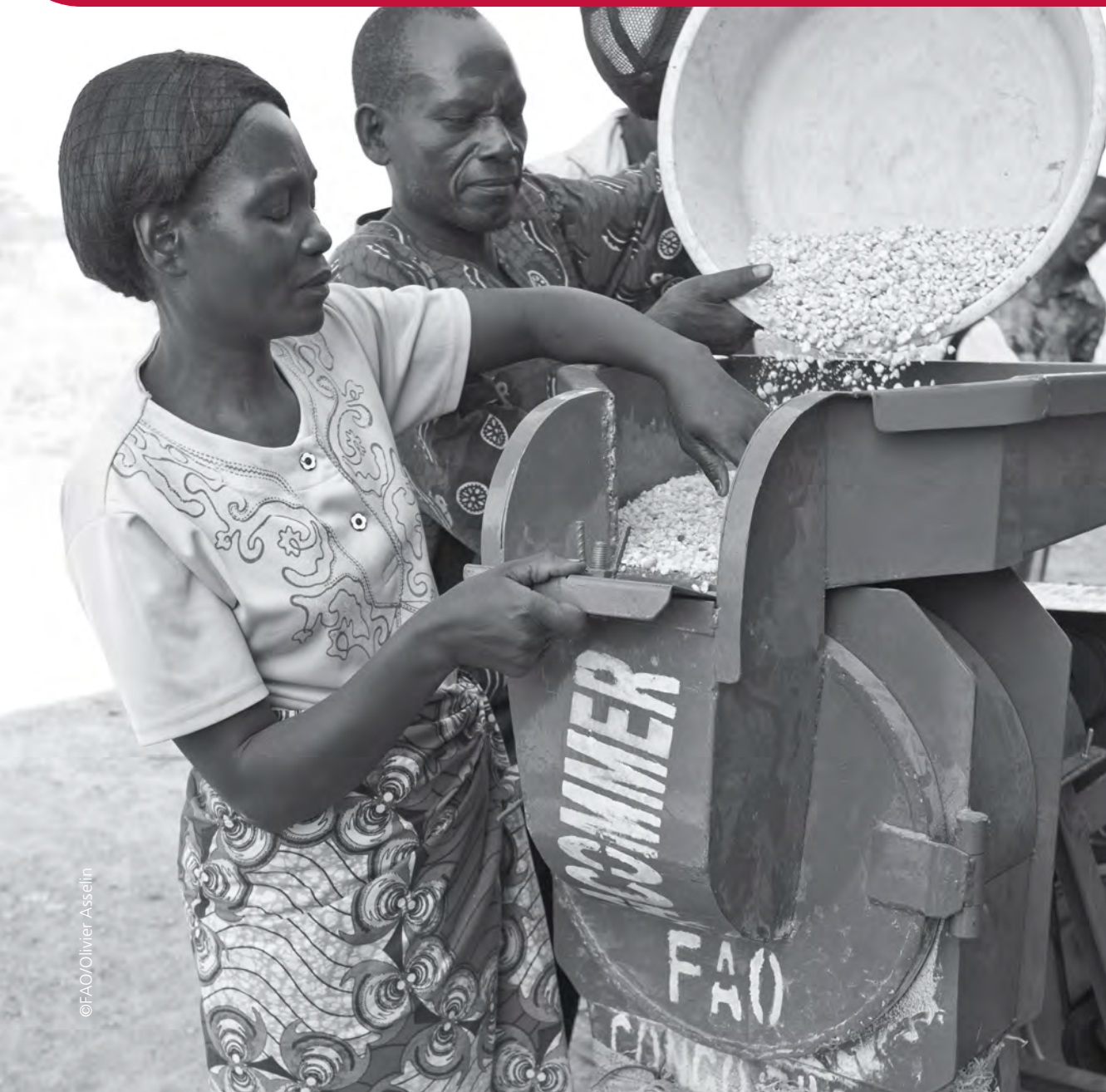

©FAO/Olivier Asselin

تحدد المعايير الاجتماعية والثقافية في كل بلد التوقعات بشأن الأدوار والمسؤوليات المناسبة للمرأة والرجل. وتؤثر هذه المعايير بشكل عام على تقسيم العمل داخل الأسرة وفي سلاسل القيمة وفي سوق العمل. وتحدد العلاقات الاجتماعية بين الرجل والمرأة قدرة الوصول إلى الأصول والموارد والمشاركة وسلطة صنع القرار، وجميعها تؤثر تأثيراً مباشراً على أداء السلسلة وإدارتها. لذلك، يعد تقييم السياق الأوسع من منظور النوع الاجتماعي مفيداً قبل الانخراط في تحليل سلسلة قيمة محددة لفهم «مساحة الحركة» المخصصة للرجال والنساء في الاقتصاد والمجتمع. إذ يعمل التقييم على تحديد المجالات التي يكون فيها التمييز بين الرجل والمرأة أكثر وضوحاً (على سبيل المثال فيما يتعلق بالتعليم أو الشمول المالي أو ملكية الأصول الزراعية)، وتوقع التحديات والفرص المحتمل أن تواجهها النساء في سلاسل القيمة الغذائية الزراعية. لذلك، قد يكون استرجاع وتحليل البيانات المصنفة حسب الجنس والمعلومات المراعية لإعتبارات النوع الاجتماعي خطوة رئيسية أولى للممارسين الذين يعكفون على تحليل سلسلة القيمة المراعية لإعتبارات النوع الاجتماعي (الإطار 1).

الإطار 1

الحصول على البيانات المصنفة حسب الجنس والمعلومات التي تراعي الفوارق بين الرجل والمرأة

يساعد الحصول على البيانات الثانوية المصنفة حسب الجنس والاطلاع عليها في توفير نظرة عامة عن حالة النساء والرجال في اقتصاد أو مجتمع معين. ويمكن استخدام هذه البيانات لتحديد ما إذا كانت هناك "فجوة قائمة على النوع الاجتماعي " فيما يتعلق بالأبعاد المختلفة للتنمية الزراعية وتطوير سلسلة القيمة. وتشمل هذه الأبعاد:

» إمكانية الوصول إلى الأراضي والأصول الزراعية الأخرى
» معدلات محو الأمية
» القدرة على الوصول إلى الخدمات الائتمانية والمالية
» الديمغرافيا وديناميكيات السكان ومعدلات التوظيف
» مستويات أجور العمال الزراعيين
» النسبة المئوية للأسر التي تعولها نساء/ رجال
» توزيع الثروات ومعدلات الفقر
» الظروف الصحية والتغذوية
» تمثيل المرأة في الحياة العامة

يمكن أن تشكل التقييمات أو التقارير الخاصة بالنوع الاجتماعي مصدراً مفيداً للمعلومات للتحليل الأولي لحالة المساواة بين الرجل والمرأة في بلد معين. وفي السنوات القليلة الماضية، أعدت منظمة الأغذية والزراعة العديد من تقييمات وتحليلات النوع الاجتماعي على المستويات القطرية، وتستكشف هذه التقييمات، وهي متاحة عند الطلب، قضايا المساواة بين الرجل والمرأة المعنية بالزراعة والأمن الغذائي والتغذية. وبالمثل، فإن الوكالات الأخرى، ومعاهد البحوث والمنظمات غير الحكومية، تعمل في كثير من الأحيان على وضع ملامح قطرية تقدم نظرة عامة على الفجوات المتعلقة بالنوع الاجتماعي الأكثر أهمية وإلحاحا. فقد أجرى برنامج الأغذية العالمي، على سبيل المثال، تحليلات شاملة للأمن الغذائي وضعف الأمن الغذائي في أكثر من 80 دولة. وتوفر هذه التحليلات صورة متعمقة عن حالة الأمن الغذائي وهشاشة الأسرة، وتحتوي على معلومات وثيقة الصلة بحالة المساواة بين الرجل والمرأة في بلد معين.

الإطار 1 (تابع)

الحصول على البيانات المصنفة حسب الجنس والمعلومات التي تراعي الفوارق بين الرجل والمرأة

مصادر أخرى مفيدة للبيانات المصنفة حسب الجنس والمعلومات المراعية لإعتبارات النوع الاجتماعي

- **منظمة الأغذية والزراعة: قاعدة البيانات المتعلقة بالنوع الاجتماعي لحقوق الأراضي**
  www.fao.org/gender-landrights-database/en
- **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والمؤسسات الاجتماعية ومؤشر النوع الاجتماعي**
  www.genderindex.org
- **المعهد الأوروبي للمساواة ين الرجل والمرأة، قاعدة بيانات الإحصاءات المتعلقة بالنوع الاجتماعي**
  http://eige.europa.eu/gender-statistics/dgs
- **يوروستات، الإحصاءات المتعلقة بالنوع الاجتماعي**
  http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Gender_statistics
- **لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، الإحصاءات لمتعلقة بالنوع الاجتماعي**
  http://www.unece.org/stats/soc.html
- **يو إن ستاتس، الإحصاءات المتعلقة بالنوع الاجتماعي**
  http://unstats.un.org/unsd/gender/default.html
- **منظمة العمل الدولية، الإحصاءات المتعلقة بالنوع الاجتماعي**
  www.ilo.org/global/statistics-and-databases/statistics-overview-and-topics/ gender/lang--en/index.htm
- **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مؤشر عدم المساواة لمتعلقة بالنوع الاجتماعي**
  http://hdr.undp.org/en/content/gender-inequality-index-gii
- **البنك الدولي، الإحصاءات المتعلقة بالنوع الاجتماعي**
  http://data.worldbank.org/data-catalog/gender-statistics
  http://datatopics.worldbank.org/gender

يتطلب تحليل السياق الأوسع من منظور النوع الاجتماعي كذلك النظر في السياسة والبيئة المؤسسية لتقييم مدى قدرتها على توفير مستوى «تمكين» متساوٍ للنساء والرجال. ويعد فهم إمكانية وجود حوافز أو، على النقيض من ذلك، حواجز تعيق المساواة بين الرجل والمرأة وتمكين المرأة في السياسات والاستراتيجيات والأطر القانونية الوطنية أمراً بالغ الأهمية لتصميم تدخل فعال لسلسلة القيمة تراعى فيه الفوارق ين الرجل والمرأة. وكما هو موضح في إطار عمل سلاسل القيمة المراعية لإعتبارات النوع الاجتماعي، من المهم تحديد العوائق القائمة على النوع الاجتماعي في «البيئة التمكينية» وتحليل تأثيرها على سلسلة القيمة الأساسية والموسعة، وكذلك على مستوى الفرد والأسرة.

تميل المؤسسات والأطر القانونية إلى عكس التصورات المشتركة حول الأدوار والسلوكيات المناسبة للمرأة والرجل وتوحيدها. على سبيل المثال، تعتبر قوانين الميراث والملكية أمثلة واضحة على تقنين المعتقدات حول تحديد من يملك حق الملكية في مجتمع معين. ولا تزال القوانين والتشريعات التمييزية موجودة في العديد من البلدان. وفقاً لدراسة أجراها البنك الدولي عام 2016، فإن 155 من أصل 173 اقتصاداً تم تقييمها تعتمد قانوناً تمييزياً واحداً على الأقل يعوق تكافؤ الفرص الاقتصادية بين الرجل والمرأة (البنك الدولي، 2016). وحتى عندما لا تكون تمييزية بشكل علني، غالباً ما تفشل السياسات والاستراتيجيات في قطاع الزراعة في أخذ الاهتمامات المتعلقة بالمرأة بعين الإعتبار على النحو المناسب، ما قد يؤدي إلى استمرار، أو حتى تفاقم، عدم المساواة والتمييز. أما على المستوى القطري، غالباً ما يكون هناك انفصال بين السياسات المتعلقة بالنوع الاجتماعي والسياسات الزراعية. ويرجع ذلك أساساً إلى الافتقار إلى التعاون بين الجهات الفاعلة والمؤسسات العاملة في هذين المجالين من السياسات، ومحدودية وعي الموظفين الفنيين بآثار عدم المساواة بين الرجل والمرأة على التنمية الريفية والزراعية (منظمة الأغذية والزراعة، 2017أ).

أدوات لتقييم السياق الأوسع
» أسئلة توجيهية لتقييم البيئة السياسية من منظور قائم على النوع الإجتماعي

أدوات لتقييم السياق الأوسع

أسئلة توجيهية لتقييم مراعي للفوارق بين الرجل والمرأة للسياسة والبيئة المؤسسية

تتضمن الأسئلة التوجيهية الرئيسية لتقييم السياسة الوطنية والبيئة المؤسسية من منظور النوع الاجتماعي الآتي:

- هل يتوافق إطار السياسة الوطنية مع الالتزامات الدولية بشأن المساواة بين الرجل والمرأة؟ على سبيل المثال، هل صادق البلد على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (الإطار 2)؟ كيف يلتزم البلد بأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 5 بشأن المساواة بين الرجل والمرأة؟
- هل أقر البلد سياسة أو استراتيجية متعلقة بالنوع الاجتماعي؟ ما هي أولويات تلك السياسة أو أهدافها الرئيسية؟ هل تستهدف مجموعات نسائية (مثل النساء الريفيات والأسر التي تعولها نساء) بشكل صريح؟
- هل تشير السياسة أو الاستراتيجية إلى الزراعة أو الأمن الغذائي أو القطاع المستهدف من خلال تدخل سلسلة القيمة (مثل مصايد الأسماك والثروة الحيوانية وإنتاج الألبان)؟
- كيف تنعكس الاهتمامات المختلفة للرجال والنساء في السياسات أو الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بتطوير سلسلة القيمة أو قطاعات فنية محددة (مثل الثروة الحيوانية ومصايد الأسماك والغابات وحيازة الأراضي والتعاونيات والإرشاد والتمويل الريفي)؟ هل تنص خطط تنفيذ السياسات على تدابير محددة لتعزيز تمكين المرأة وتكافؤ الفرص؟
- هل هناك وزارة مسؤولة عن تعزيز المساواة ين الرجل والمرأة أو تمكين المرأة؟ هل توجد آليات مؤسسية قائمة لتعزيز دمج الاهتمامات المتعلقة بالمساواة بين الرجل والمرأة في السياسات الوطنية وعمليات التخطيط (على سبيل المثال، جهات الاتصال أو وحدات المساواة بين الرجل والمرأة داخل الوزارات)؟ هل تمتلك تلك الآليات رؤية وموارد (مالية وبشرية) كافية لتنفيذ المهام الموكلة إليها؟
- هل هناك آلية لتسهيل التنسيق والتعاون بين الجهات المسؤولة عن المساواة بين الرجل والمرأة والتنمية الزراعية؟ هل هناك منبر لتسهيل الحوار مع منظمات المجتمع المدني أو منظمات المنتجين المطلعة أو الأنشطة في مجال حقوق المرأة والتمكين الاقتصادي للمرأة؟

الإطار 2

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

ترتبط اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) ارتباطاً وثيق الصلة بالزراعة والأمن الغذائي والتغذية، وتحدد الالتزامات القانونية للدول الأطراف فيما يتعلق بحقوق المرأة الريفية في الوصول إلى الموارد والفرص الإنتاجية لتعزيز مساهمتها في التنمية الزراعية والريفية (المادة 14). في عام 2016، اعتمدت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة توصية محددة بشأن حقوق المرأة الريفية (التوصية العامة 34)، تحدد التدابير التي يتعين على الدول الأطراف تنفيذها للقضاء على التمييز القائم على النوع الاجتماعي الذي يؤثر على هذه المجموعة المحددة من النساء.

وتُلزم البلدان المصادقة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة قانوناً بتطبيق أحكام الاتفاقية، وتضع العديد منها خطة عمل وطنية لتنفيذ توصيات اللجنة المعنية بالقضاء على جميع التمييز ضد المرأة. كما تلتزم الدول برفع تقارير، كل أربع سنوات على الأقل، بشأن التدابير التي اتخذتها للامتثال لالتزاماتها بموجب الاتفاقية. وقد تشكل خطط العمل والتقارير هذه مصدراً مفيداً للمعلومات حول التزام البلد بحقوق المرأة الريفية والمساواة بين اللرجل والمرأة، ومستوى دمج أهداف المساواة بين الرجل والمرأة في السياسات والقوانين والاستراتيجيات الوطنية. وتعد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتوصياتها أدوات مفيدة للتقييم والدعوة، عند الاقتضاء، إلى دمج أفضل للإعتبارات المتعلقة بالمساواة ين الرجل والمرأة في عمليات صنع السياسات الوطنية، بما في ذلك تلك العمليات ذات الصلة بسلاسل القيمة وتطوير الأعمال الزراعية.

تتوفر المعلومات المتعلقة بالاتفاقية والتقارير الوطنية الدورية المقدمة إلى اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على الموقع الإلكتروني لمفوضية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وهي متاحة على العنوان التالي: http: // tbinternet.ohchr. org / _layouts / TreatyBodyExternal / Countries.aspx.

يعد التقييم السريع لمشهد السياسة الوطنية عنصراً أساسياً أيضاً في تحديد المؤسسات وأصحاب المصلحة العاملين في مجال المساواة بين الرجل والمرأة وتمكين المرأة على المستوى القطري (مثل الوزارات المعنية بشؤون المرأة والوحدات الخاصة بالمساواة بين الرجل والمرأة في الوزارات ذات الصلة ومنظمات المجتمع المدني النشطة في مجال المساواة وحقوق المرأة). ويمكن أن تؤدي هذه الجهات الفاعلة دوراً مهماً في توفير المعلومات والتحقق منها لأنها على دراية بالسلاسل القائمة على النوع الاجتماعي السائدة على المستوى المحلي. لذلك قد يفكر الممارسون في التشاور مع تلك الجهات الفاعلة ومشاركتها في خطوات مختلفة من تحليل سلسلة القيمة. كما يمكن كذلك اعتبارها شريكة في التدخلات المتعلقة بالسياسات، مثل الدعوة إلى دمج أكثر منهجية لأبعاد المساواة بين الرجل والمرأة في سياسة أو استراتيجية جديدة وتنمية القدرات المؤسسية لتوعية صانعي القرار بآثار عدم المساواة بين الرجل والمرأة في أعمالهم الفنية.

موارد إضافية حول التحليل المراعية للنوع الاجتماعي للسياسة والبيئة المؤسسية

« **FAO.** 2016b. *The Gender in Agricultural Policies Analysis Tool (GAPo).* .Rome

« **FAO.** 2017a. *Strengthening sector policies for better food security and .nutrition results: Gender equality. Policy Guidance Note 6.* Rome

يمكن إيجاد روابط هذه المصادر في قائمة المراجع.

2 » اختيار سلسلة القيمة بناء على قدرتها على تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة

©FAO/Ines Gonsalves

قد يكون اختيار سلسلة القيمة أو القطاع المستهدف (مثل إنتاج الألبان أو مصايد الأسماك أو البستنة) الخيار الأساسي الأول الذي يتعين على الممارسين تحديده عند التخطيط لتدخلاتهم. وفي معظم الحالات، يتم تحديد الإختيار مسبقاً من قبل الحكومة في إطار استراتيجية وطنية تستهدف قطاعاً أو منطقة معينة. ولكن عندما يتعذر ذلك، يتوجب على المسؤولين عن المشروع حينها إجراء تقييم أولي للجدوى والاستدامة لإختيار سلسلة القيمة التي تمتاز بإمكانات قوية للمساهمة في تحقيق الأهداف العامة للتدخلات المتوقعة (مثل تحسين الأمن الغذائي والتغذية، والتخفيف من حدة الفقر، وتنمية الأعمال الزراعية، وريادة الأعمال).

من الواضح أن البعد الاقتصادي هو المعيار الأساسي لإختيار سلسلة القيمة، ولا سيما إمكانية نمو السوق أو إنشائه، وإضافة القيمة، وخلق فرص العمل. ومع ذلك، عندما يكون الهدف النهائي هو تطوير سلاسل أغذية زراعية لا تتميز بالكفاءة فحسب، بل بالشمولية والاستدامة الاجتماعية، فمن الضروري أن يستند الإختيار على مجموعة متكاملة من المعايير التي تجمع بين الاهتمامات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

نادراً ما تراعي النهج المعيارية لإختيار سلسلة القيمة المساواة بين الرجل والمرأة. ومع ذلك، فإن دراسة إمكانات سلسلة القيمة أمر مهم لمصلحة الرجال والنساء على حدٍ سواء، لا سيما عند تصميم التدخلات التي تهدف إلى الجمع بين المساواة بين الرجل والمرأة وأهداف تطوير سلسلة القيمة. ومن الممكن العمل على كل سلسلة قيمة باستخدام نهج تراعي فيه الفوارق بين الرجال والنساء (أي الاعتراف بالأدوار المختلفة التي يؤديها الرجال والنساء وتجنب تعزيز أوجه عدم المساواة القائمة). ومع ذلك، فإن عملية الإختيار التي تستند إلى المعايير المتعلقة بالنوع الاجتماعي تساعد في تحديد القطاعات أو السلع التي توفر، في سياق معين، الإمكانات الأكبر لصالح المرأة والنهوض بتمكينها الاقتصادي، مع تعزيز أهداف الحدِ من الفقر والأمن الغذائي والتغذية.

دراسة حالة 1

تحليل ديناميكيات السوق من خلال منظور النوع الاجتماعي

برنامج أوكسفام للمؤسسات والأسواق المراعية للنوع الاجتماعي هو نهج متطور لتنمية سُبل العيش المستدامة، يهدف إلى تمكين أصحاب الحيازات الصغيرة، الرجال والنساء، من خلال تحسين قدرتهم على الوصول إلى الأسواق الزراعية وترسيخ موقع قدم لهم فيها. تتضمن مجموعة أدوات البرنامج أداة لتخطيط السوق تراعي الفوارق بين الرجال والنساء، تساعد الممارسين، إلى جانب أصحاب المصلحة الرئيسيين، على تحديد التدخلات السوقية والتي من المرجح أن تعود بالفائدة على المنتجين أصحاب الحيازات الصغيرة وصغار المنتجين، وتمكن، على وجه الخصوص، المرأة اقتصادياً.

بعد تحليل السوق من منظورات مراعية للنوع الاجتماعي ، عدلت منظمة أوكسفام التركيز الأولي للتدخل. في الفلبين، على سبيل المثال، تحول البرنامج من الوقود الحيوي إلى أوراق المورينغا المصنعة، لأن هذه السلعة توفر المزيد من الفرص لإشراك النساء وتعزيز دورهن على طول السلسلة. وعند تطبيقها في جمهورية تنزانيا المتحدة، وضع التمرين الأولوية لسلاسل قيمة الدواجن والأرز والحمص لأنها كانت أكثر ربحية للنساء من السلع الأساسية الأخرى، مثل القطن أو الجاتروفا.

المصدر: Sahan وFischer-Mackey، 2011

أدوات لإختيار سلاسل القيمة المراعية لإعتبارات النوع الاجتماعي

القائمة المرجعية لتقييم قدرة سلسلة القيمة على النهوض بتمكين المرأة والمساواة بين الرجل والمرأة

(المعهد الملكي الاستوائي،Agri-ProFocus ، المعهد الدولي لإعادة الإعمار الريفي، 2012)

تساعد هذه القائمة المرجعية، والمدرجة في مطبوعة «سلاسل يصعب تغييرها: المساواة بين الرجل والمرأة في تطوير سلاسل القيمة الزراعية» (Challenging chains to change:Gender equity in agricultural value chain development)، على تقييم قدرة سلسلة القيمة على المساهمة، بطريقة تآزرية، في تحقيق الأهداف المتعلقة بتمكين المرأة ونموها الاقتصادي.

- معايير إمكانات النمو الاقتصادي (كما تُستخدم عموماً في عمليات اختيار سلسلة القيمة)
- معايير زيادة تمكين المرأة وإمكانات المساواة بين الرجل والمرأة
- معايير عملية/ معايير الجدوى (مثل توفر الأموال، وتفضيل الجهات المانحة/ الحكومة لسلسلة ما).

يعرض الجدول 1 أمثلة على الأسئلة التوجيهية لتقييم قدرة سلسلة القيمة على النهوض بالمساواة ين الرجل والمرأة والتمكين الاقتصادي للمرأة. ولا يُقصد منها أن تكون شاملة ويمكن استكمالها بمعايير أخرى يجدها أصحاب المصلحة والنظراء ذات صلة بسياق معين أو سلسلة قيمة محددة. تكون الأداة أكثر فاعلية عند استخدامها في البيئات التشاركية وعند التعامل مع أصحاب المصلحة والجهات الفاعلة الذين يشاركون في سلاسل القيمة قيد التقييم ويبلغون عنها.

الجدول 1

أسئلة توجيهية لتقييم قدرة سلسلة القيمة على النهوض بتمكين المرأة

أسئلة
هل نسبة النساء المشاركات في سلسلة القيمة مرتفعة نسبيًا؟
هل هناك العديد من رائدات الأعمال الناشطات على امتداد سلسلة القيمة؟
ما هو متوسط حجم المشاريع القائمة التي تقودها نساء؟ هل هي أعمال رسمية أم غير رسمية؟
هل تقدم سلسلة القيمة فرص عمل جديدة أو فرصاً ريادية للمرأة؟ في أي وظائف/ نقاط محددة؟ على امتداد السلسلة؟
هل تمتلك المرأة عادة المعدات والأصول المستخدمة في عملها وتتحكم فيها؟
هل تمتلك النساء (أو يمكنهن بسهولة اكتساب) المهارات اللازمة للارتقاء بأعمالهن، على سبيل المثال من خلال التصنيع أو تنويع المنتجات؟
هل تتحكم النساء عادة في الدخل المكتسب من نشاطهن التجاري/ الاقتصادي؟
هل يمكن تنفيذ العمل بالقرب من المنزل؟ هل يتعين على العمال السفر بعيداً عن منازلهم/ مجتمعهم؟
هل تمتاز سلسلة القيمة بحواجز دخول قليلة تعيق رواد الأعمال من الفئات الفقيرة (نطاق إنتاج صغير، تكاليف إنشاء منخفضة لا تتطلب استثمارات رأسمالية كبيرة، باستخدام مهارات تكنولوجية منخفضة)؟
هل تمتاز سلسلة القيمة بحواجز دخول قليلة تعيق النساء على وجه الخصوص؟ هل يتوافق العمل مع العوائق الشائعة للمرأة المتعلقة بالوقت والتنقل؟ هل النشاط أو العمل مقبول للنساء وفق الأعراف الثقافية السائدة؟

المصدر: Agri-ProFocus، المعهد الدولي لإعادة الإعمار الريفي، المعهد الملكي الاستوائي، 2012

بما أن التمرين يجمع بين مجموعات مختلفة من المعايير، فقد يكشف عن موازنة بين النمو الاقتصادي وإمكانات تمكين المرأة في سلسلة القيمة. على سبيل المثال، قد يوفر التركيز على «منتج نسائي» نموذجي (مثل زبدة الشيا والماشية الصغيرة والكسافا) فرصاً محدودة لتعزيز الهوامش، ولكنه يمكن أن يوفر نقاط دخول استراتيجية لتعزيز مشاركة المرأة على امتداد السلسلة من خلال إضفاء الطابع المهني على أدوارها التقليدية وتحسين تفاعلها مع الموردين ومقدمي الخدمات.

وسيعتمد الإختيار النهائي لسلسلة القيمة المستهدفة على الهدف العام للتدخل (الحدِ من الفقر، وخلق فرص العمل، والأمن الغذائي). ومع ذلك، فإن نتائج عملية الإختيار المراعية للفوارق المتعلقة بالنوع الاجتماعي تساعد في توقع التأثير المحتمل للتدخل في قطاع أو سلعة معينة على الرجال والنساء على حدٍ سواء. وسيدعم هذا تصميم استراتيجية التطوير الأكثر فاعلية واستدامة اجتماعياً.

القائمة المرجعية لإختيار سلسلة القيمة بما في ذلك المعيار الاجتماعي

(Schneemann وVredevelds، 2015)

تدعو المبادئ التوجيهية لإختيار سلسلة القيمة، التي وضعها المستشاران في الخدمات الاستشارية العادلة والمستدامة،Schneemann وVredevelds، بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي ومنظمة العمل الدولية، إلى اتباع نهج شامل لإختيار سلسلة القيمة. ويدمج هذا النهج الأبعاد الاقتصادية، والبيئية والاجتماعية والمؤسسية. وتوفر الأدوات الواردة في التوجيهات مجموعة شاملة من المعايير التي يمكن مقارنة سلاسل القيمة على أساسها. وتُستكمل المعايير بمؤشرات وأسئلة توجيهية ومصادر مفيدة للبيانات. وبالرغم من أنه قد يكون من الأفضل مقارنة القطاعات وسلاسل القيمة بناءً على البيانات والإحصاءات الثابتة، إلا أنه من المهم أن نتذكر أن الإختيار ليس تمريناً رياضياً. لهذا السبب، تتبع المبادئ التوجيهية نهجاً نوعياً تستند فيه المقارنات في معظم الأحيان إلى المعلومات النوعية، وغالباً ما تكون البيانات الكمية حول الأبعاد الاجتماعية لسلاسل القيمة غير متوفرة ويكون جمعها مكلفاً.

المعايير والأسئلة المقترحة من خلال المبادئ التوجيهية المقدمة من قبل الوكالة الألمانية للتعاون الدولي ومنظمة العمل الدولية فيما يتعلق بالبعد الاجتماعي لسلاسل القيمة (الموضحة في الجدول 2) ليست حصرية، لكنها وثيقة الصلة بفحص سلاسل القيمة واختيارها من منظور النوع الاجتماعي. ويمكن استخدام الأسئلة التوجيهية لمناقشة خصائص وقدرات سلاسل القيمة بالمقارنة مع أصحاب المصلحة ومقدمي المعلومات الرئيسيين. إذا كان النهج الكمي مفضلاً، فسيكون الجدول مصحوباً كذلك بمصفوفة تسجيل للنقاط (بتنسيق Excel)، والتي يمكن استخدامها لمقارنة سلاسل القيمة وحساب الدرجات التي أحرزتها مقابل كل مجموعة من المعايير. تم تضمين التعليمات الخاصة بالمقارنة والدرجات في المبادئ التوجيهية الأصلية (متوفرة على www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/---emp_ent/documents/structionalmaterial / wcms_416392.pdf).

الجدول 2

المعيار الاجتماعي الذي يجب مراعاته عند اختيار سلسلة القيمة

المعيار الرئيسي	الأسئلة التوجيهية
فرصة لدمج المجموعات الأكثر ضعفًا (مثال، الفئات الضعيفة، النساء، الشباب، اللاجئين، الأقليات، ذوو الإعاقة).	هل تشارك المجموعات الإكثر ضعفاً في سلسلة القيمة. ما هي تلك المجموعات وما هي وظيفتها/ دورها؟ هل تمتلك المهارات اللازمة للمشاركة فيها والاستفادة منها؟ إذا كان الجواب بالنفي، هل تستطيع اكتساب تلك المهارات بسهولة؟ هل تتمتع المجموعات الأكثر ضعفًا بإمكانية الوصول إلى والتحكم في الأصول والمعدات وإيرادات المبيعات من أنشطتها على امتداد السلسلة؟
ظروف العمل	ما هي ظروف العمل التي تعيشها الفئات الأكثر ضعفًا على طول السلسلة؟ ما هي مخاطر الصحة والسلامة التي يتعرض لها رواد الأعمال والعمال في مختلف مراحل أو وظائف سلسلة القيمة؟ ما مدى تطبيق حرية الانتماء إلى المجموعات المختلفة أو إنشاؤها وكيف يتم تنظيمها؟ هل تشهد سلسلة القيمة عمالة الأطفال و/أو العمل القسري؟ إذا كان الجواب نعم، فعلى أي مستوى وفي أي أنشطة؟
تأثير سلسلة القيمة على المجتمعات المحيطة	هل يتم احترام حقوق المجتمعات المجاورة في الغذاء والصحة والملكية (الأرض) والمياه (الوصول والاستخدام)؟ إذا كان الجواب نعم، فعلى أي نحو يتم ذلك؟ هل هناك خطر من أن تتعرض سلسلة القيمة إلى أو تتسبب في حدوث نزاع (نزاعات) وتوترات في المجتمع؟ إذا كان الجواب بالإيجاب، فكيف؟ هل هناك أي مخاطر أخرى لانتهاكات حقوق الإنسان في سلسلة القيمة؟ هل يتمتع العمال الأفراد أو المجتمعات بإمكانية الوصول إلى آليات التظلم في حالة انتهاكات حقوق الإنسان؟

المصدر: مقتبس من Schneemann و Vredeveld، 2015

الإطار 3

السلاسل التي يهيمن عليها الرجال والنساء: أي السلاسل توفر الإمكانات الأفضل لصالح النساء

قد يختلف توزيع العمل بين النساء والرجال بشكل كبير من سلسلة قيمة إلى أخرى. في سلاسل معينة، يلعب الرجل دوراً بارزاً في جميع النقاط، بينما تظل المرأة مركزة بشكل أساسي على مستوى الإنتاج. هذا هو الحال بالنسبة للعديد من المحاصيل الموجهة نحو النقد والتصدير (مثل البن أو الكاكاو)، والتي عادة ما تصنف على أنها سلاسل يهيمن عليها الرجال. في سلاسل القيمة الأخرى، مثل سلسلة الدواجن أو زبدة الشيا، يتم تمثيل النساء إلى حدٍ كبير في جميع نقاط السلسلة، بما في ذلك عمليات التصنيع والتسويق، وعادة ما تعتبر سلاسل تهيمن عليها النساء.

ما هي سلسلة القيمة التي توفر معظم الفرص لتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة والتمكين الاقتصادي للمرأة؟ غالباً ما يكون هناك ميل لإعتبار السلاسل التي تهيمن عليها النساء بمثابة نقاط دخول استراتيجية لتعزيز دور المرأة وتحسين وصولها إلى الأسواق. وفي حقيقة الأمر، يمكن أن يؤدي تحسين كلا النوعين من سلاسل القيمة إلى تمكين المرأة اقتصادياً شريطة أن تتم معالجة العوائق القائمة على النوع الاجتماعي بفعالية.

قد تمثل سلاسل القيمة التي تهيمن عليها النساء نقطة دخول استراتيجية، لا سيما عند العمل في مناطق محافظة كثيراً. ويمكن أن يتيح تعزيز مكانة المرأة داخل قطاع تم تمثيلها فيه (على سبيل المثال إضفاء الطابع المهني على دورها التقليدي، وبناء قدراتها الفنية والإدارية، أو إقامة روابط رأسية وأفقية تركز على المرأة) فرصاً متعددة للتمكين الاجتماعي والاقتصادي، مع خطر محدود لمعارضة المجتمع. ومن الواضح أن العمل في السلاسل التي تهيمن عليها النساء لا يستبعد الحاجة إلى إشراك الرجال والفتيان، لأنهم عناصر أساسية للتغيير في تحول العلاقات المتعلقة بالنوع الاجتماعي غير المتكافئة، داخل الأسرة وعلى امتداد سلسلة القيمة على حدٍ سواء.

قد تبدو سلاسل القيمة التي يهيمن عليها الرجال أكثر صعوبة عند العمل على المساواة بين الرجل والمرأة. ومع ذلك، فإن الحال ليس على هذه الشاكلة دائما. يمكن تحقيق الكثير من المنافع ببساطة من خلال جعل العمل الذي تؤديه النساء في هذه السلاسل (مثل العاملات المعينات لأسرهن) أكثر وضوحاً وكفاءة، أو من خلال استكشاف فرص جديدة للنساء من خلال مساعدتهن على تحويل مسؤولياتهن العائلية إلى فرص عمل (مثل تصنيع المنتجات الغذائية وإدارة الثروة الحيوانية على نطاق صغير). يوفر العمل في سلاسل يهيمن عليها الرجال أيضاً فرصاً مثيرة للاهتمام لاعتماد نهج التحول القائم على النوع الاجتماعي. ويمكن أن يشكل هذا تحدياً للقوالب النمطية للرجال والنساء النمطية الجامدة التي تؤدي إلى تقسيم غير متكافئ للعمل داخل الأسرة وعلى امتداد سلسلة القيمة.

موارد إضافية حول اختيار سلسلة القيمة المراعية للنوع الاجتماعي

- Agri-ProFocus. 2014. Gender in value chains toolkit.
- Riisgaard, L., Escobar Fibla, A. M. & Ponte, S. 2010. Evaluation study. Gender and value chain development. Copenhagen, DANIDA.
- Sahan, E. & Fischer-Mackey, J. 2011. Making markets empower the poor. Programme perspectives on using markets to empower women and men living in poverty. Oxfam Discussion Paper. Oxfam.

يمكن العثور على الروابط لهذه الموارد في قائمة المراجع.

3 » تخطيط سلاسل القيمة المراعية لإعتبارات النوع الاجتماعي

©FAO/Tarooq Naeem

يتتبّع تخطيط سلسلة القيمة منتجاً معيناً عبر الخطوات المختلفة للسلسلة، بدءاً من الإنتاج ووصولاً إلى الاستهلاك. يحدد تخطيط سلاسل القيمة جميع الجهات الفاعلة المشاركة في العملية، وتفاعلاتهم، وعلاقات القوة. كما يحدد الخطوات التي يتم فيها إضافة القيمة إلى المنتج قبل وصوله إلى السوق. ويوفر إجراء التخطيط رؤى حول تقسيم العمل بين الرجال والنساء على امتداد السلسلة وذلك من منظور النوع الاجتماعي. ويمكن أن يكشف عن كيفية مشاركة كل من النساء والرجال في كل نقطة في السلسلة، والمهام المحددة التي يؤدونها، وكيفية تفاعلهم مع الجهات الفاعلة الأخرى.

تتمثل إحدى المزايا الرئيسية لهذا النهج في أنه يساعد في إبراز عمل المرأة. إذ على الرغم من قيامها بالعديد من الأنشطة في سلاسل القيمة الغذائية الزراعية، إلا أن مساهمات المرأة غالباً ما تظل غير ظاهرة عند تطبيق الأدوات والأساليب التقليدية لتحليل سلسلة القيمة، لأن هذه الأدوات والأساليب تخفق في إبراز العمل غير مدفوع الأجر الذي تقدمه بوصفها عاملاً ضمن الأسرة أو شريكة في أعمال الأسرة. كما تساعد سيادة المرأة في الاقتصاد غير الرسمي في تفسير السبب الكامن وراء تعذر رؤية عملهن في الإحصاءات والتقارير الرسمية. كما تؤدي القوالب النمطية المتعلقة بتقسيم العمل بين الرجل والمرأة على مستوى الأسرة إلى تبخيس قيمة مساهمة المرأة في الأنشطة الإنتاجية من حيث الوقت والعمل.

إن إبراز الدور الإنتاجي للمرأة، لا سيما في حالة الحيازات الصغيرة أو الإنتاج من المنزل أو على نطاق ضيق أو ريادة الأعمال، أمر أساسي لضمان الاعتراف بهذا الدور وتقييمه، واعتبار النساء جهات فاعلة شرعية في سلسلة القيمة، يحق لهن الوصول إلى الموارد والخدمات التي يحتجنها ليصبحن أكثر كفاءة وتنافسية. وهذا يشمل تجاوز سلسلة القيمة الأساسية والموسعة لتشمل مستوى الفرد والأسرة في التحليل، كما أكد عليه إطار عمل سلاسل القيمة المراعية لإعتبارات النوع الاجتماعي (منظمة الأغذية والزراعة، 2016أ). تلعب العلاقات داخل الأسرة دوراً رئيسياً في تحديد تقسيم العمل بين الرجال والنساء، ووصولهم إلى الموارد والخدمات الإنتاجية والتحكم فيها. وفي هذا الصدد، تساهم تلك العلاقات بشكل كبير في تفسير وجود (أو غياب) النساء والرجال في بعض النقاط من السلسلة.

إن الاعتراف بالمساعدة التي تقدمها المرأة في المنزل مسألة ضرورية أيضاً لتعزيز مكانتها الاجتماعية والاقتصادية داخل الأسرة والمجتمعات، وتحطيم الصورة النمطية الجامدة للأدوار والمسؤوليات المتوقعة من النساء والرجال (على سبيل المثال، الرجل كمعيل والمرأة مسؤولة حصرياً عن الأعمال المنزلية). وهذا بدوره يمكن أن يساهم في إعادة التفاوض بشأن العلاقات غير المتكافئة، سواء داخل الأسرة أو فيما يتعلق بالجهات الفاعلة الأخرى في سلسلة القيمة. وفي نهاية المطاف، يعد التخطيط المراعية لإعتبارات النوع الاجتماعي خطوة أولى في تحديد التحديات التي يواجهها الرجال والنساء في التفاعل مع الجهات الفاعلة الأخرى والوصول للفرص في السوق. وسيتم استقصاء هذه التحديات بشكل أكبر في التحليل المحدد للعوائق القائمة على النوع الاجتماعي، والمفصل في القسم الثاني.

سلاسل القيمة المراعية لإعتبارات النوع الاجتماعي

وضع مخطط سلسلة القيمة المراعية لإعتبارات النوع الاجتماعي

(Agri-ProFocus، 2014)

تهدف هذه الأداة، وهي مدرجة في مطبوعة Agri-ProFocus، «النوع الاجتماعي في سلاسل القيمة - مجموعة أدوات عملية»، بشكل خاص إلى إبراز عمل المرأة على امتداد سلسلة القيمة. ومن خلال سلسلة من الخطوات البسيطة، يمكن وضع تمثيل بياني لسلسلة القيمة يوضح كيفية مشاركة النساء والرجال في كل نقطة وتفاعلهم مع الجهات الفاعلة الأخرى في سلسلة القيمة الأساسية والموسعة (على سبيل المثال، مقدمو المدخلات أو الخدمات، والمؤسسات المالية والمشترون).

صُممت الأداة بحيث تكون أداة تحليلية تشاركية تُستخدم بالتشاور مع الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة ومقدمي المعلومات الرئيسيين (النساء والرجال على حدٍ سواء)، وتتطلب مهارات ومواد تيسير أساسية (لوحات ورقية، وبطاقات ملونة، وأقلام تحديد)، ويمكن استخدامها لتصميم خريطة سلسلة القيمة خلال مراحل مختلفة من العمل الجماعي. ويمكن تنظيم تمرين التخطيط عبر ثلاث خطوات رئيسية:

الخطوة 1: تخطيط تدفق المنتج والجهات الفاعلة في سلسلة القيمة في سلسلة القيمة الأساسية

يُطلب من المشاركين في تمرين التخطيط:

1. تحديد المنطقة المستهدفة والمنتج/ سلسلة القيمة المطلوب وضع مخطط له.
2. تحديد النقاط المختلفة في سلسلة القيمة، وكتابة اسم كل نقطة على بطاقة ووضع البطاقات على لوح وفق التسلسل المنطقي (أي من مرحلة الإنتاج إلى الاستهلاك). رسم الروابط التي تجمع جميع النقاط (مثال، الإنتاج، والتجميع، والتصنيع، والتوزيع)
3. إدراج الجهات الفاعلة المختلفة العاملة في سلسلة القيمة على مجموعة مختلفة من البطاقات. يمكن أن تشمل صغار المنتجين، وكبار المنتجين/ الصناعيين، ووحدات التصنيع الصغيرة/ الحرفية، وتجار الجملة وصغار تجار التجزئة، وغيرهم.
4. رسم روابط بين الجهات الفاعلة للإشارة إلى كيفية تدفق المنتج على امتداد السلسلة. ما هو حجم المنتج الذي تتعامل معه كل جهة فاعلة؟ أين يتم إضافة القيمة؟
   - من المهم تذكير المشاركين بضرورة التفكير في سلسلة القيمة الرسمية وغير الرسمية على حدٍ سواء.
5. تحديد السوق النهائي (مثل السوق المحلي/ سوق التصدير).
6. تحديد النسبة المئوية/ نسبة النساء والرجال مقابل كل جهة فاعلة/ نشاط يتم وضع تخطيط له. تحديد الجهات الفاعلة التي توظف عمالة مدفوعة الأجر وتحديد ما إذا كان العمال المستأجرون من الرجال أو النساء. تحديد الأعمال المملوكة للنساء والرجال.
   - يمكن تسليط الضوء على الاختلافات باستخدام رموز مختلفة من حيث اللون والحجم.
   - اعتماداً على نطاق التحليل، قد يكون من المفيد التوسع في التحليل، على سبيل المثال، من خلال أخذ العمر بعين الإعتبار. يساعد هذا في توضيح ما إذا كانت السلسلة تشمل الشباب أو توفر فرصاً جديدة لإشراكهم.
7. تسليط الضوء على الأماكن التي تقدم فيها المرأة عملاً أسرياً غير مدفوع الأجر، مع سيطرة ضئيلة أو معدومة على الدخل المتولد

يقدم الشكل 2 مثالاً على الشكل المحتمل لمخطط سلسلة القيمة في نهاية الخطوة 1.

الشكل 2

التخطيط المراعية لإعتبارات النوع الاجتماعي : تسلسل المنتجات والجهات الفاعلة في سلسلة القيمة

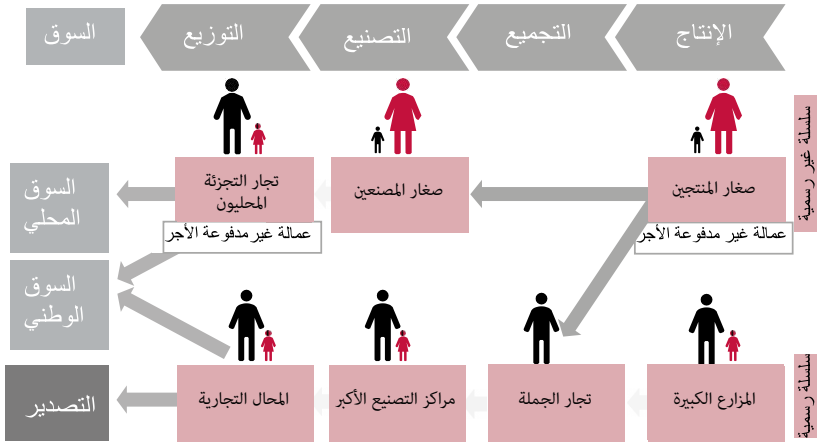

الخطوة 2: تخطيط خدمات الدعم في سلسلة القيمة الموسعة (موردو المدخلات، الخدمات المالية وغير المالية)

في هذه الخطوة، يُطلب من المشاركين في وضع المخطط القيام بما يلي:

1. إدراج خدمات الدعم المتاحة للجهات الفاعلة المحددة على بطاقات ذات ألوان مختلفة.
   - يمكن أن يشمل ذلك مقدمي المدخلات والخدمات، بما في ذلك خدمات الإرشاد، وخدمات الاعتماد، والخدمات المالية، وتطوير الأعمال. كما يجب مراعاة معلومات النقل والسوق على أنها أساسية في عمليات سلسلة القيمة.
   - التحقق من توفر الخدمات التكميلية التي قد تساعدهم في تحمل مسؤولياتهم المنزلية (مثل خدمات رعاية الأطفال في مكان العمل، وخدمات الصحة الإنجابية).
2. تحديد الفرص والمعوقات التي تواجهها المرأة في الوصول إلى خدمات الدعم هذه والاستفادة منها على بطاقات منفصلة، قد تتضمن الأسئلة الرئيسية لتحفيز المناقشة وتسهيل التحليل ما يلي:
   - ما هي نسبة النساء والرجال المتاح لهم الحصول على هذه الخدمات؟ الرجاء الإشارة إلى ذلك على البطاقة باستخدام رموز/ ألوان مختلفة.
   - هل تواجه النساء تحديات محددة أو إضافية مقارنة بالرجال في الحصول على هذه الخدمات؟ إذا كان الأمر كذلك، الرجاء إدراجها على بطاقات منفصلة (مع تمييزها بإشارة '–').
   - هل تم مراعاة الاحتياجات والاهتمامات الخاصة بالنساء (مثل الواجبات المنزلية، والمعوقات الزمنية، ومحدودية القدرة على التنقل، والافتقار إلى الضمانات) عند تصميم الخدمات؟ هل هناك إجراءات محددة للوصول إليهن والاستجابة لاحتياجاتهن؟ إذا كان الأمر كذلك، الرجاء إدراجها في بطاقات منفصلة (مع تمييزها بإشارة '+').

يقدم الشكل 3 مثالاً على الشكل المحتمل لمخطط سلسلة القيمة في نهاية الخطوة 2.

الشكل 3

التخطيط المراعية لإعتبارات النوع الاجتماعي : تسلسل المنتجات والجهات الفاعلة في سلسلة القيمة

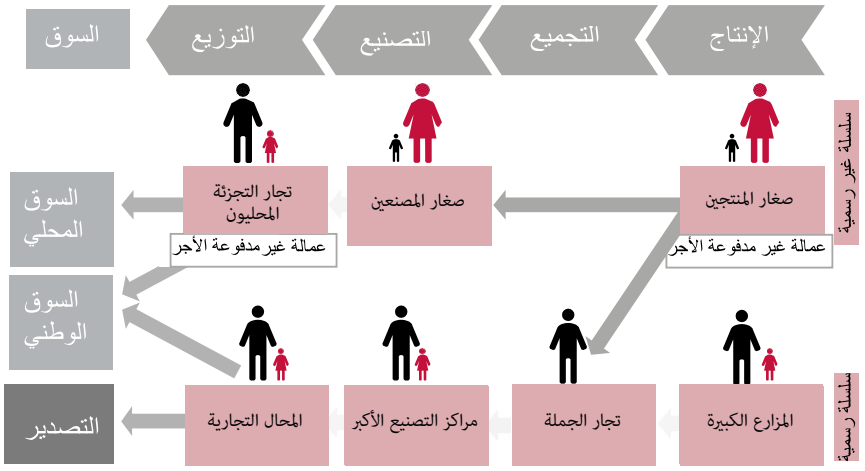

النقل
شركات النقل الخاصة
تجار الجملة
مراكز التصنيع

موردو المدخلات
الشركات الخاصة
التعاونيات الخاصة بصغار المنتجين الزراعيين

الخدمات المالية
المصارف والبنوك التجارية
مؤسسات الادخار والائتمان
البرامج المُداره من قبل منظمات غير حكومية

خدمات الاستشارة وتطوير الأعمال
خدمات الإرشاد العامة
الخدمات المُداره من قبل منظمات غير حكومية/ منظمات دولية

الخطوة 3: تحديد العوامل الموجود في البيئة المواتية التي تسهل أو تعيق مشاركة المرأة

في هذه الخطوة سيطلب من المشاركين في عملية تخطيط سلسلة القيمة:

1. فحص عام للبيئة المحيطة وتحديد العوامل التي تؤثر على دور ومركز النساء والرجال من مختلف الأعمار ووضعهم الاجتماعي والاقتصادي في سلسلة القيمة. وقد تشمل هذه العوامل: الأطر القانونية أو الحقوق العرفية المتعلقة بملكية الأراضي وغيرها من الأصول، والسياسات العامة المتعلقة بالتوظيف أو التمويل في الريف؛ وتوجهات المستهلكين، ومعايير الاعتماد، والبنية التحتية في المناطق الريفية (على سبيل المثال البنية الخاصة بالاتصالات أو المواصلات)؛ والمعايير الاجتماعية والتوقعات الخاصة بتقسيم العمل بين الرجال والنساء داخل الأسرة؛ والصور النمطية عن الوظائف والمسؤوليات المناسبة للمرأة والرجل.

الأسئلة الرئيسية لتسهيل عملية التحليل في هذه الخطوة:

- هل هناك تكافؤ في فرص الوصول إلى الموارد والأصول الإنتاجية (مثل الأرض والماشية والمعدات) بين النساء والرجال؟ هل تعمل السياسات والقوانين الحالية على تعزيز وحماية حقوق المرأة والفرص المتاحة أمامها؟
- هل تؤثر الأعراف الاجتماعية على مشاركة المرأة والرجل في سوق العمل؟ هل تؤثر على طريقة توزيع العمالة على طول السلسلة وفي النقاط المختلفة؟
- كيف يتم توزيع العمل داخل الأسرة؟ هل المسؤوليات المنزلية للمرأة (مثل تربية الأطفال وإعداد الطعام) تؤثر على وقت النساء أو الرجال وقدرتهم على الانخراط في عمل منتج؟

يمكن استخدام المعلومات التي تم جمعها خلال التقييم الذي أجري على سياق أوسع (انظر الجزء 1.1، الصفحات 9-5) في الخطوة الأخيرة من تخطيط سلسلة القيمة، والتي تهدف إلى تخطيط السياسة والبيئة القانونية، وتوضيح كيفية تأثير الأعراف الاجتماعية السائدة على مركز النساء والرجال على طول السلسلة.

تساعد «الخريطة» الناتجة عن عملية التحليل هذه على تصور كيفية تدفق المنتج على طول سلسلة القيمة وكيف يتم التعامل معها من قبل مختلف الجهات الفاعلة. كما أنها تساعد في تسليط الضوء على أدوار الرجال والنساء في كل خطوة من عملية التخطيط. وعند اكتمال الخريطة سيسهل التعرف على الجهات الفاعلة المشاركة في النقاط الأكثر ربحية في السلسلة والجهات الفاعلة ذات السلطة الأكبر في تشكيل ديناميكيات سلسلة القيمة (مثل التأثير على الأسعار أو تحديدها). تتمثل إحدى المزايا الرئيسية للأداة في أنها تستخدم عملية سهلة لتوضح على الفور ما إذا كانت المرأة تشارك على قدم المساواة في جميع نقاط السلسلة أو أنها تتركز فقط في وظائف محددة. وعليه من الممكن أن يوضح ما إذا كان هناك فصل مهني رأسي أو أفقي على طول السلسلة. وفي حال وجود هذا الفصل، يجب إجراء تحليل أعمق للسلسلة لفهم أسبابه.

الشكل 4

تخطيط يراعي الفوارق المتعلقة بالنوع الاجتماعي لسلسلة قيمة منتجات الألبان في شرق شيوا (إثيوبيا)

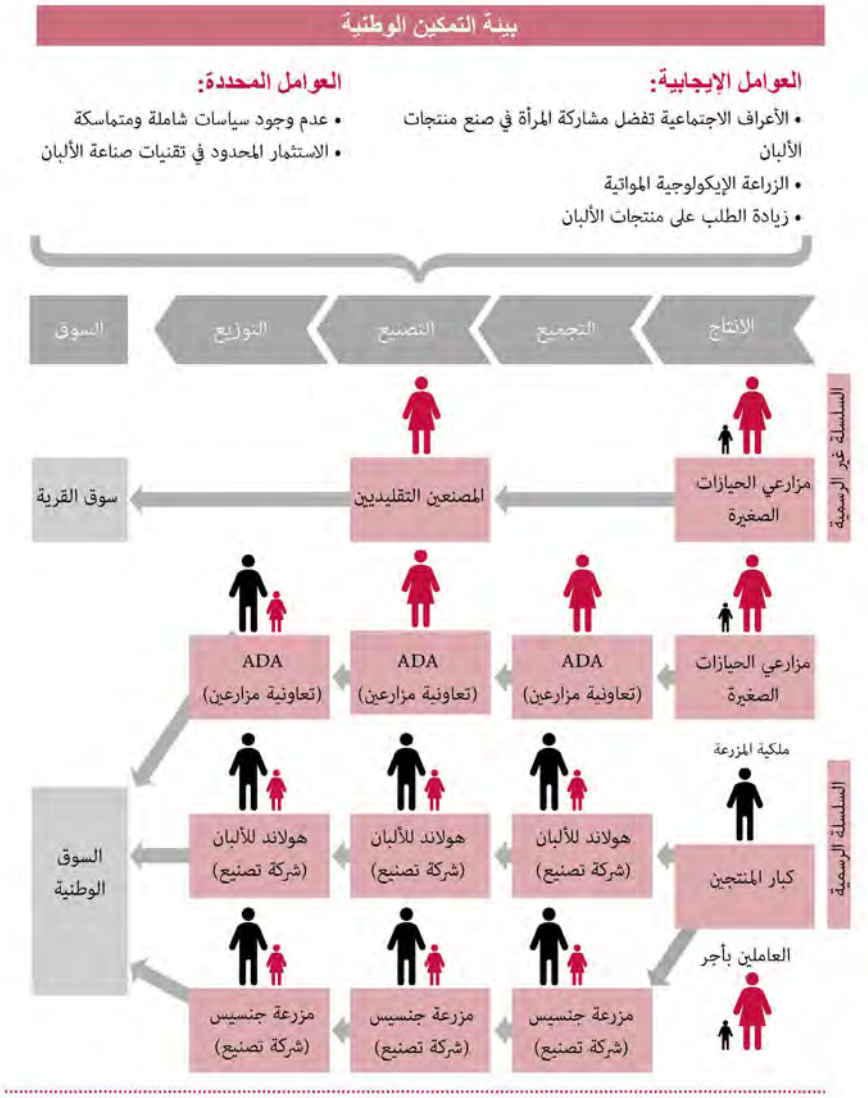

دراسة حالة 2

خرائط سلسلة القيمة التي تراعي الفوارق المتعلقة بالنوع الاجتماعي في منطقة شرق شيوا، أثيوبيا

تم وضع الخرائط المراعية للفوارق المتعلقة بالنوع الاجتماعي في قطاع الألبان والموضحة في الشكل 4 من قبل أصحاب المصلحة المحليين والجهات الفاعلة في سلسلة القيمة خلال ورشة عمل نظمتها منظمة الأغذية والزراعة بالتعاون مع منظمةAgri-ProFocus في إثيوبيا. ومن خلال استخدام الأداة الموضحة في الفقرات السابقة، تمكن المشاركون في الورشة من تحليل سلسلة قيمة منتجات الألبان عبر «منظور النوع الاجتماعي» وتحديد مشاركة النساء والرجال في مختلف نقاط ووظائف سلسلة القيمة. يعمل مزارعو الحيازات الصغيرة بشكل رئيسي في القطاع غير الرسمي، لذلك أخذ التحليل كلاً من السلسلة الرسمية وغير الرسمية في الإعتبار. تم استخدام الرموز ذات الأحجام والألوان المختلفة لتسليط الضوء على مشاركة المرأة والرجل على طول السلسلة من حيث القوة العاملة، وملكية المزارع أو الأعمال التجارية، ومستويات الأجور ، والعضوية في تعاونيات الألبان.

وتوضح الخريطة أن المرأة تتواجد بشكل كبير في نقطة الإنتاج رغم محدودية دورها في جميع الوظائف الأخرى لسلسلة القيمة، لا سيما في السلسلة الرسمية. وعند مناقشة أسباب تركيز وجودها على مستوى الإنتاج، حدد المشاركون بعض المعوقات القائمة على النوع الاجتماعي التي تؤثر على سلسلة قيمة منتجات الألبان في شرق شيوا. وكشفت الورشة أنه ورغم أن غالبية أعضاء تعاونيات منتجات الألبان من النساء، إلا أن سلطتهن في مجال صنع القرار داخل المنظمات لا تزال ضعيفة وذلك لندرة قدرتهن على الوصول إلى المراكز القيادية. وفي تقييمهم للبيئة التمكينية، سلط المشاركون الضوء أيضاً على الأعراف الاجتماعية والقوالب النمطية المستمرة في التمييز ضد المرأة في مجال وصولها إلى الأصول والمدخلات والخدمات الإنتاجية. هذا التمييز يحدٍ من وصول المرأة إلى التمويل وفرص العمل.

المصدر: برنامج منظمة الأغذية والزراعة لتمكين المرأة من الاستفادة أكثر من سلاسل قيمة الأغذية الزراعية ((FMM GLP/103/ML)

مصادر إضافية حول خرائط سلسلة القيمة المراعية للفوارق المتعلقة بالنوع الاجتماعي

« **Mayoux, L. & Mackie, G.** 2007. *Making the strongest links. A practical guide to mainstreaming gender analysis in value chain development.* Addis Ababa, ILO.

« **Royal Tropical Institute (KIT), Agri-ProFocus & International Institute of Rural Reconstruction (IIRR).** 2012. *Challenging chains to change: Gender equity in agricultural value chain development.* Amsterdam, KIT Publishers, Royal Tropical Institute.

يمكن إيجاد روابط هذه المصادر في قائمة المراجع.

4 » تحليل المعوقات القائمة على النوع الاجتماعي

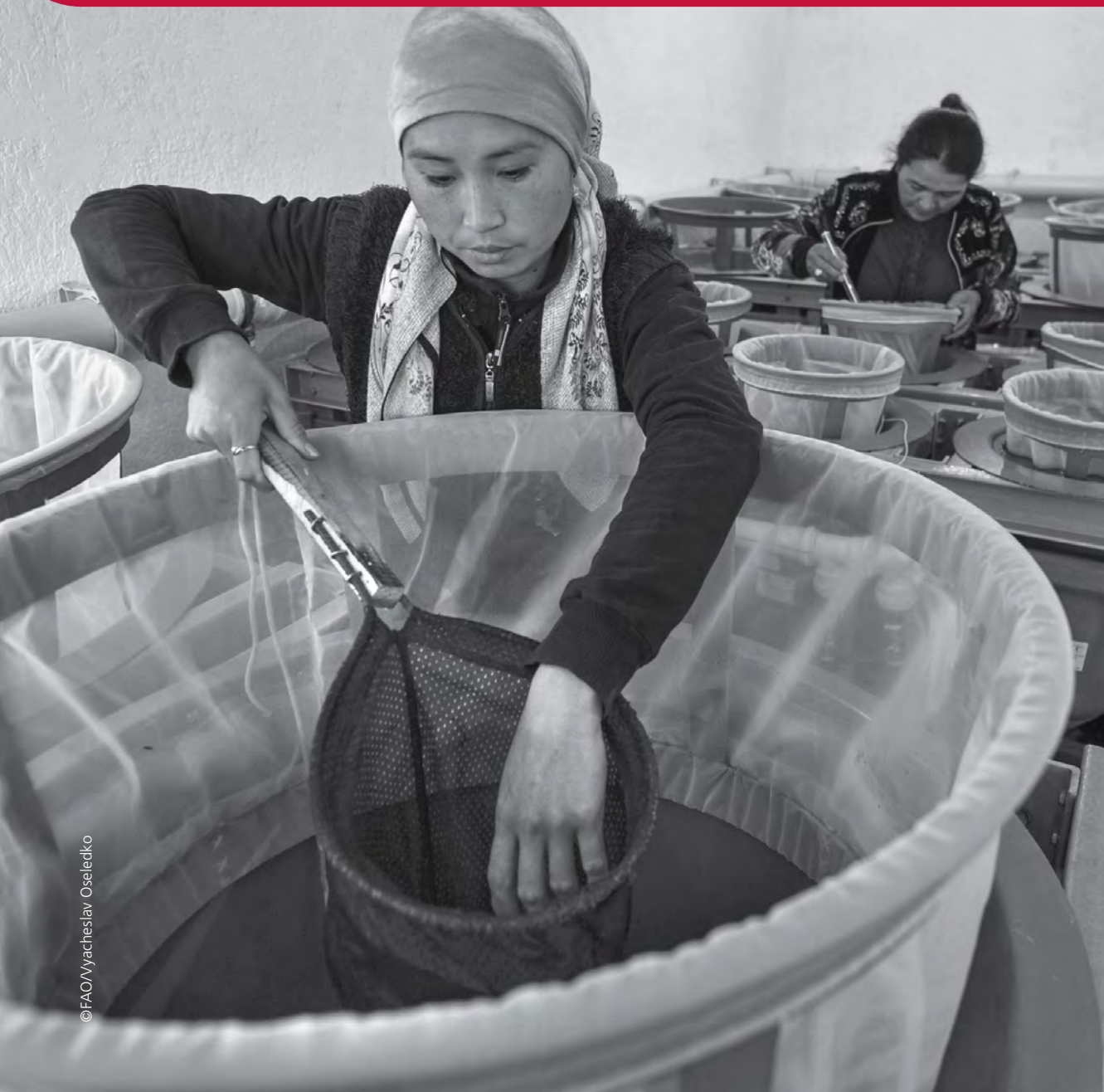

©FAO/Vyacheslav Oseledko

يشكل تحديد المعوقات القائمة على النوع الاجتماعي جوهر تحليل سلسلة القيمة المراعية لإعتبارات النوع الاجتماعي. وكما تمت مناقشته في إطار سلاسل القيمة المراعية لإعتبارات النوع الاجتماعي، فإن المعوقات القائمة على النوع الاجتماعي هي قيود تعيق وصول المرأة إلى الموارد والفرص نتيجة التمييز القائم على النوع الاجتماعي (منظمة الأغذية والزراعة، 2016 أ). وتلعب هذه القيود دوراً رئيسيًا في تفسير سبب عدم قدرة النساء في كثير من الأحيان على تطوير كامل امكاناتهن في مجال الإنتاج وريادة الأعمال، والمشاركة في سلاسل قيمة الأغذية الزراعية على قدم المساواة مع الرجال وفي هذا الصدد، لا يقتصر تأثير المعوقات القائمة على النوع الاجتماعي على إعاقة التمكين الاقتصادي للمرأة فحسب، بل وتقويض أيضاً أداء السلسلة من خلال التسبب في وجود خسائر وعدم وجود الكفاءات.

تهدف جميع تحليلات سلسلة القيمة إلى تحديد العقبات والمعوقات لإختيار أكثر استراتيجيات الترقية فعالية. لا تستهدف عملية التحقيق في المعوقات القائمة على النوع الاجتماعي استبدال الأدوات والنهج التقليدية لتحليل سلسلة القيمة، بل وُجدت لاستكمالها، وذلك لضمان عدم غض الطرف عن العقبات الناجمة عن التفاوتات بين النساء والرجال. تؤدي التدخلات بهدف القضاء على المعوقات القائمة على النوع الاجتماعي إلى خلق سلاسل تعمل بشكل أفضل، من منظور اقتصادي واجتماعي. وبالتالي فإن التحديد الصحيح للمعوقات القائمة على النوع الاجتماعي يعد خطوة أساسية في اختيار أفضل استراتيجية تدخل. كما يوفر تحديد هذه المعوقات فرصة ممتازة لإحراز تقدم في الوصول إلى الأهداف المتعلقة بالمساواة بين النساء والرجال وتطوير سلسلة القيمة بطريقة تآزرية.

أدوت تحديد المعوقات القائمة على النوع الاجتماعي وتحليلها

مصفوفة رسم خريطة النشاط وتحديد المعوقات القائمة على النوع الاجتماعي (Agri-ProFocus, 2014)

تتضمن مجموعة أدوات Agri-ProFocus اداتين مخصصتين لتحديد المعوقات القائمة على النوع الاجتماعي وتحليلها. الأداة الأولى هي رسم خريطة النشاط وتحديد المعوقات القائمة على النوع الاجتماعي (موضحة في الجدول 3) وهي مخصصة لمساعدة الممارسين في تنظيم المعلومات حول تقسيم العمل بين النساء والرجال والقيود التي يواجهونها في أداء مهامهم. وتساعد هذه الأداة بالتحديد على تنظيم المعلومات المتعلقة بـ:

- **الجهات الفاعلة** التي تعمل في كل نقطة في السلسلة؛
- **الأنشطة** التي تقوم الجهات بتنفيذها في كل نقطة؛
- **مستوى مشاركة** كل من النساء والرجال في كل نشاط؛
- **المعوقات** التي تواجه النساء والرجال في أداء مهامهم

ومن خلال تصنيف هذه المعلومات من منظور النوع الاجتماعي يسهل تحديد الحواجز والعقبات الناتجة عن التمييز القائم على النوع الاجتماعي. يؤدي عدم وجود بنية تحتية ملائمة إلى محدودية وصول أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأسواق والخدمات في العديد من البيئات الريفية. ومع ذلك، لا يمكن تصنيف هذا العائق المشترك ضمن المعوقات القائمة على النوع الاجتماعي، فهو لا ينتج عن السلوكيات أو الأعراف الاجتماعية التمييزية ويؤثر على المنتجين النساء والرجال على حدٍ سواء. أما بالنسبة لعدم التكافؤ في الوصول

أدوت تحديد المعوقات القائمة على النوع الإجتماعي وتحليلها
» مصفوفة رسم خريطة النشاط وتحديد المعوقات القائمة على النوع الاجتماعي

إلى الأسواق فغالباً ما يكون ناتجاً عن التمييز القائم على النوع الاجتماعي أو مدعوماً به. وفي العديد من الحالات، تواجه النساء قيوداً محددة وإضافية على التنقل والوقت مقارنة بنظرائهن من الرجال، إذ لا يمتلكن وسائل النقل الخاصة بهن، وغالباً ما يتم تثبيط عزيمتهن عن السفر بمفردهن أو يُتوقع منهن البقاء في المنزل لرعاية الأطفال. وتعد هذه القيود الناتجة عن الأدوار الاجتماعية والصور النمطية المتزمتة هي أمثلة نموذجية على المعوقات القائمة على النوع الاجتماعي.

في المثال المذكور في دراسة الحالة 3، يركز التحليل على تقسيم العمل بين النساء والرجال، إلا أنه من الممكن دائماً شمول فئات أخرى (مثل الأطفال والشباب) لتقديم معلومات أكثر تفصيلاً. وفي الأنشطة التي تشمل كلاً من الرجال والنساء، فمن الضروري تقييم الإعتبارات المتعلقة بالنوع الاجتماعي التي تلعب الدور الأبرز أو التي تعد مسؤولةً عن مهمة محددة (قد لا يتطابق الجانبان دائماً).

دراسة حالة 3

المعوقات التي يواجهها الرجال والنساء في سلسلة قيمة منتجات الألبان في كينيا

في عام 2015، استخدمت منظمة الأغذية والزراعة أداة تخطيط الأنشطة وتحديد المعوقات القائمة على النوع الاجتماعي لتحديد المعوقات في سياق تقييم يراعي الإعتبارات المتعلقة بالنوع الاجتماعي لسلسلة القيمة لمنتجات الألبان الرسمية وغير الرسمية في ثلاث مقاطعات مختلفة في كينيا. ملخص نتائج التقييم موضح في الجدول 3. وتظهر النتائج طريقة استخدام الأداة لجمع وتنظيم المعلومات حول دور كل من النساء والرجال في كل نقطة في السلسلة، والمعوقات التي تواجههم في أداء مهامهم. من خلال تصنيف المعلومات بحسب إعتبارات النوع الاجتماعي، بات من السهل تحديد المعوقات القائمة على النوع االاجتماعي وفهم التحديات المحددة والإضافية المرتبطة بالتمييز القائم على النوع الاجتماعي وعدم المساواة التي تواجهها النساء في القيام بعملهن.

المصدر: بالاستناد إلى كاتوثايا، 2017

الجدول 3

التصنيف القائم على النوع الاجتماعي للمعوقات التي تواجه سلسلة القيمة لمنتجات الألبان في كينيا

النشاط	من هو المسؤول الرئيسي عنه؟		المعوقات التي تواجه تنفيذ المهمة بحسب منظور النوع الاجتماعي		ملاحظات
	الرجل	المرأة	الرجل	المرأة	
الانتاج: المنتجين/ المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة					
حلب الماشية		تهيمن عليها النساء	• عدم ملكية الماشية • وصول محدود إلى التكنولوجيا الموفرة للجهد (مثل آلات حلب الماشية، والمياه المنقولة بالأنابيب • أعباء العمل المفرط وضيق الوقت (النساء مسؤولات بالأساس عن الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال)		• النساء مسؤولات بشكل أساسي عن الأنشطة المنزلية اليومية • تتحمل النساء مسؤولية ضمان الممارسات الصحية لحلب الماشية والكشف عن الأمراض. تعد إمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بصحة الحيوان أمراً أساسياً • النساء مسؤولات عن الماشية، إلا أن القليل منهن (معظمهن أرامل) يمتلكن الماشية ويمتلكن صلاحية اتخاذ قرار ببيعها
نقل الحليب وجمعه: متعهدي نقل من القطاع الخاص					
النقل من المزرعة إلى مركز جمع الحليب أو التجار	• يهيمن عليها الرجال (الشباب).	• نادرا (ما يتم استخدام الحمير والعربات أو وسائل النقل العامة	• بنية تحتية غير مناسبة • محدودية الموارد المالية لتوسيع نطاق الأعمال	• الأعراف الاجتماعية • محدودية أو انعدام ملكية وسائل المواصلات (يجب الاعتماد على وسائل النقل العامة التي تتصف بأنها تستغرق وقتًا طويلاً وتزيد من مخاطر هدر الحليب وتلفه) • استخدام حاويات غير مصرح بها (نقل غير قانوني وغير آمن) بسبب نقص الموارد المالية	• يؤدي متعهدو خدمات النقل دوراً حاسماً في ربط المنتِجات مع الأسواق، لا سيما في المناطق الريفية النائية • بعض متعهدي نقل الحليب هم أيضاً بائعو الحليب، ويقومون بتجميع الحليب من العديد من المنتجين أو التجار وبيعه في مراكز أخرى. • وضع المرأة لا يسمح لها بالتفاوض على الأسعار

النشاط	من هو المسؤول الرئيسي عنه؟		المعوقات التي تواجه تنفيذ المهمة بحسب منظور النوع الاجتماعي		ملاحظات
	الرجل	المرأة	الرجل	المرأة	
نقل الحليب وجمعه: منظمات منتجي الألبان					
جمع الحليب ونقله بشاحنات يملكها مركز جمع الحليب	يهيمن عليه الرجال			• نوع المهام وساعات العمل غير مناسبة للنساء (تتعارض مع مسؤوليات الأعمال المنزلية والعمل البدني الشاق).	
تجارة (الحليب غير المصنع): تجار الحليب والمتاجر والمحلات التجارية والأكشاك					
تجارة الحيازات الصغيرة (بين 50-100، تصل إلى 500 لتراً في اليوم الواحد)	• يهيمن الرجال على التجارة المتنقلة	• تهيمن النساء على التجارة الثابتة في مراكز التسوق:	• محدودية القدرات الريادية • محدودية الوصول إلى المنتجات المالية الكافية والموجهة	• محدودية التنقل • محدودية ملكية وسائل النقل (يجب الاعتماد على النقل العام) • محدودية القدرة على التحكم أو الوصول إلى موارد الأسرة للاستثمار في توسيع أعمالهم • يؤدي ضعف الوصول إلى خدمات الدعم (خدمات تطوير الأعمال) إلى محدودية القدرة على ريادة الأعمال • ضيق الوقت وعبء العمل المزدوج (تجارة الحليب تكون في ذروة الأعمال المنزلية - الصباح والمساء)	• يحقق تجار الحليب حصة كبيرة من الإيرادات لكل لتر من الحليب المتداول: نشاط مدر للربح. هناك احتمال بشمول المزيد من النساء • في الشركات الصغيرة والمنزلية، النساء هن المديرات حتى في الشركات العائلية المملوكة للرجال • تشكل النساء 50 في المائة من موزعي الحليب في مدينة نيروبي وضواحي المدن (على سبيل المثال في منطقة كيامبي حيث يمكنهم الاعتماد على وسائل نقل عام أكثر كفاءة

النشاط	من هو المسؤول الرئيسي عنه؟		المعوقات التي تواجه تنفيذ المهمة بحسب منظور النوع الاجتماعي		ملاحظات
	الرجل	المرأة	الرجل	المرأة	
التصنيع: المصانع					
	يهيمن عليها الرجال		• أعمال ميدانية جسدية شاقة وساعات عمل غير ملائمة		• لا توجد سياسات مراعية للنوع الاجتماعي على مستوى الشركة • يمكن للمرأة العمل في المختبرات أو أي من الخدمات الأخرى التي تقدمها مصانع (الإدارة، الكتبة)

وتساعد الأداة الثانية التي طورتها Agri-ProFocus (موضحة في الجدول 4) تقديم تحليل أكثر دقة للمعوقات القائمة على النوع الاجتماعي المحددة على طول سلسلة القيمة. وتساعد هذه الأداة الممارسين على التحقيق في:

- **الأسباب الكامنة** وراء كل عائق؛
- **عواقبها** على سلسلة القيمة؛
- **الإجراءات** المحتملة لمواجهتها.

كما ذكرنا في السابق، من الضروري تحديد الأسباب الكامنة خلف المعوقات القائمة على النوع الاجتماعي لمعالجتها بطريقة مستدامة، والابتعاد عن التركيز على علاج أعراض المشكلة فقط. ومن الضروري في هذه المرحلة من التحليل تذكر الأسباب الكامنة وراء أي من المعوقات التي يمكن إيجادها في أي من مستويات إطار سلاسل القيمة المراعية لإعتبارات النوع الاجتماعي: بدءً من البيئة التمكينية (مثل القوانين التمييزية، والسياسات التي لا تراعي الفوارق بين الرجال والنساء ولا تتناول موضوع التمييز القائم على النوع الاجتماعي في الوصول إلى الخدمات الزراعية) وصولاً إلى مستوى الأسرة والفرد (ومثال ذلك، التقسيم غير المتكافئ للعمل داخل الأسرة بحيث يحدِ من وقت المرأة وفرصها في الحصول على عمل مدفوع الأجر). ومن المهم أيضاً استكشاف أين تكمن هذه الأسباب الأساسية لمعرفة المستوى الذي يكون فيه التدخل استراتيجياً أو ملائماً أكثر للتخلص من عائق معين.

الشكل 5

أمثلة على المعوقات القائمة على النوع الاجتماعي في مختلف مستويات إطار سلاسل القيمة المراعية لإعتبارات النوع الاجتماعي

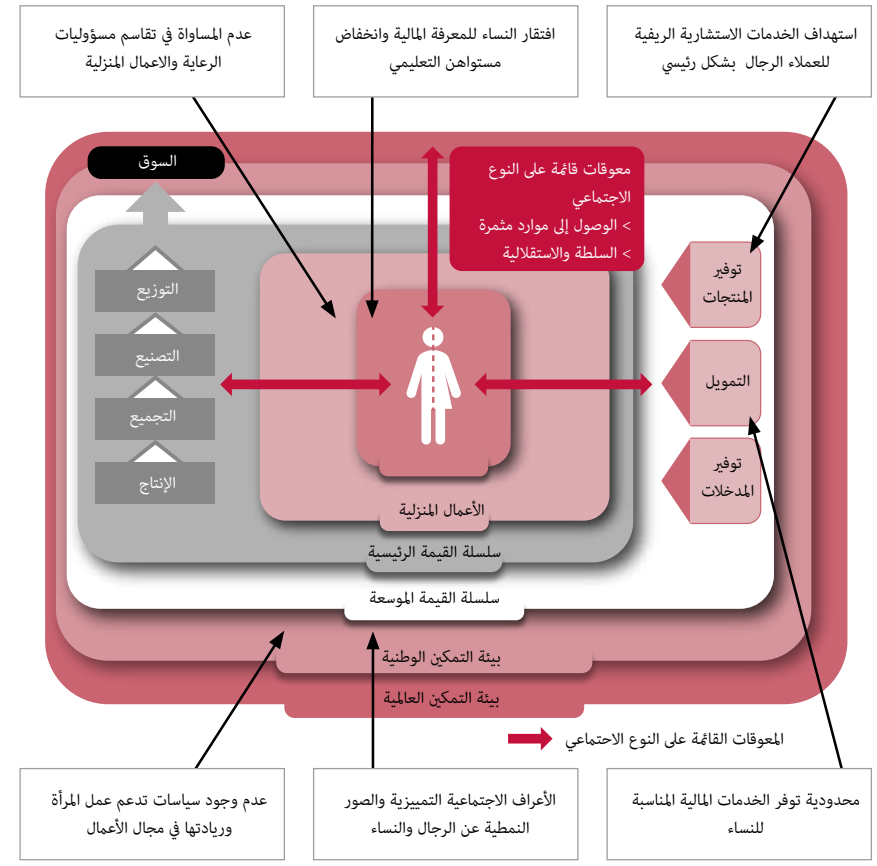

ومن الناحية العملية، يزيد تعقيد تخطيط سلسلة القيمة عملية أن السبب الأساسي الواحدٍ قد يؤدي إلى مختلف المعوقات القائمة على النوع الاجتماعي. يعد افتقار المرأة لحقوق ملكية الأراضي والأصول الزراعية الأخرى، على سبيل المثال، من المعوقات القائمة على النوع الاجتماعي وعاملاً أساسياً في تشكيل ظروف عدم المساواة الأخرى (محدودية وصول المرأة إلى الخدمات المالية بسبب الافتقار إلى الضمانات؛ مشاركة المرأة المحدودة في منظمات المنتجين عندما تكون ملكية الأرض واحداً من معايير العضوية). وفي حالات اخرى، تمتلك المعوقات القائمة على النوع الاجتماعي أسباباً أساسية متعددة. فمثلاً، غالباً ما يكون عبء عمل المرأة نابعاً من العديد من العوامل المتزامنة، بما في ذلك التوزيع غير المتكافئ للمسؤوليات داخل الأسرة ومحدودية وصول المرأة إلى التكنولوجيا والممارسات الموفرة للجهد. وعلى الرغم من أن العملية شاقة للغاية، إلا أن تحديد الأسباب الجذرية والعلاقات السببية للمعوقات القائمة على النوع الاجتماعي مهم للغاية في مرحلة تصميم المشروع، فهذه الخطوة تحدد العائق الرئيسي ولا سيما العوائق الملحة أو الاستراتيجية التي قد يتصدى لها تدخل سلسلة القيمة.

كما تساعد الأداة أيضاً الممارسين على التفكير ملياً في الآثار المترتبة على كل عائق من المعوقات وتقييم آثاره على أداء سلسلة القيمة، وفرص النساء والرجال للمشاركة في سلسلة القيمة والاستفادة منها. كخطوة أخيرة، يؤدي التحليل إلى تحديد الإجراءات الممكنة لمعالجة المشكلات المحددة، كما هو موضح في دراسة الحالة 4 أدناه.

دراسة حالة 4

التحقيق في أسباب وعواقب المعوقات القائمة على النوع الاجتماعي في سلسلة القيمة لمنتجات الالبان في اثيوبيا

في عام 2016، أجرت منظمة الأغذية والزراعة تقييماً لسلسلة القيمة لمنتجات الألبان في إقليم أوروميا الإثيوبي ألقت خلاله الضوء على التحديات الخاصة والإضافية التي تواجهها النساء في أداء أنشطتهن الاقتصادية على طول سلسلة قيمة منتجات الألبان، في كل من القطاعين الرسمي وغير الرسمي. يستعرض الجدول أدناه نظرة عامة على المعوقات التي حددها التقييم الذي استخدم أداة Agri- ProFocus. ويشير أيضاً إلى الأسباب الكامنة خلف هذه القيود وآثارها على سلسلة القيمة، ويقدم قائمة أولية بالإجراءات الممكنة لمعالجة هذه القيود..

المصدر: استناداً إلى Herego, 2017

جدول 4

تحليل المعوقات القائمة على النوع الاجتماعي في سلسلة القيمة لمنتجات الألبان في أوروميا بإثيوبيا

النشاط لكل نقطة	المعوقات التي تواجه السيدات	الأسباب/ العوامل التي تؤدي إلى المعوقات القائمة على النوع الاجتماعي	العواقب على سلسلة القيمة	اجراءات معالجة المعوقات القائمة على النوع الاجتماعي
الانتاج				
اطعام الماشية	• الوصول المحدود إلى موردي الأعلاف ونقص المعلومات المتعلقة بصحة الماشية والممارسات الإدارية. • الوصول المحدود إلى الأعلاف المحسنة والأراضي المناسبة لزراعة العلف	• مقدمو الخدمات والمدخلات غير مدركين لأهمية دور المرأة كمزارعة ومنتجة، وعدم استهدافها بالخدمات المناسبة (مثلاً: يتم في كثير من الأحيان تقديم دورات تدريبية في وقت ومكان لا يتوافق مع المسؤوليات المنزلية للمرأة) • موظفو الإرشاد وموردو المدخلات هم في الغالب من الرجال. • من الصعب التفاعل مع النساء بسبب المعايير الثقافية السائدة • إن محدودية القدرة على التنقل وضيق الوقت عاملان أساسيان يمنعان النساء من طلب الحصول على المشورة والدعم من مقدمي الخدمات والمدخلات • ارتفاع تكلفة الأعلاف (يؤثر على الأسر التي تديرها النساء على وجه التحديد)	• انخفاض الإنتاجية بسبب انخفاض جودة الأعلاف وممارسات حلب الماشية • تراجع إمكانية تسويق المنتج	• تعزيز قدرات مقدمي الخدمات للوصول إلى النساء المُنتِجات واستهدافهن بالخدمات الملائمة المتعلقة بإدارة وصحة الحيوان • تعزيز مشاركة المرأة في التعاونيات ومجموعات المنتجين باعتبارها وسيلة لتسهيل تفاعلهن مع موردي الأعلاف

النشاط لكل نقطة	المعوقات التي تواجه السيدات	الأسباب/ العوامل التي تؤدي إلى المعوقات القائمة على النوع الاجتماعي	العواقب على سلسلة القيمة	اجراءات معالجة المعوقات القائمة على النوع الاجتماعي
حلب الماشية	• عدم معرفة ممارسات حلب الماشية والنظافة وإدارة الماشية • عدم القدرة على الوصول إلى التكنولوجيا والمعدات	• ضعف المشاركة في الدورات التدريبية والعروض التوضيحية بسبب ضيق الوقت أو محدودية القدرة على التنقل • التفاعل المحدود أو غير الفعال مع موظفي الإرشاد بسبب الأعراف الاجتماعية السائدة • الاعتقاد بقدرة المرأة على إتمام كافة الأعمال يدوياً أو أنها لن تكون قادرة على استخدام التكنولوجيا • محدودية السيطرة على موارد الأسرة والقرارات المالية مما يمنع النساء من الاستثمار في التكنولوجيا للقيام بـ«مهمة نسائية» اعتيادية	• انخفاض مستويات الإنتاجية • فقد الأغذية: يمكن أن يفسد الحليب أو يتعرض للهدر بسبب الظروف الصحية غير الملائمة أو استخدام حاويات غير آمنة • انخفاض إمكانية تسويق المنتج قلة العوائد على المنتجين • قلة الإمدادات للمصنعين	• تعزيز قدرات مقدمي الخدمات للعمل بطريقة مراعية لإعتبارات النوع الاجتماعي • تنظيم دورات تدريبية تستهدف النساء على وجه التحديد (مثل إشراك النساء كمدربات) على مستوى المجتمع المحلي لتسهيل وصولهن إلى التكنولوجيا واستيعابها بما في ذلك التكنولوجيات الموفرة للجهد • التعاون مع أفراد الأسرة لتعزيز صنع القرار المالي المشترك

النشاط لكل نقطة	المعوقات التي تواجه السيدات	الأسباب/ العوامل التي تؤدي إلى المعوقات القائمة على النوع الاجتماعي	العواقب على سلسلة القيمة	اجراءات معالجة المعوقات القائمة على النوع الاجتماعي
التجميع				
نقل الحليب وإرساله إلى مركز التجميع	• محدودية الوصول إلى نقاط التجميع • شح المعلومات عن قضايا سلامة الأغذية ومراقبة الجودة	• محدودية القدرة على التنقل بسبب الأعراف الاجتماعية السائدة وكذلك عدم وجود بنية تحتية تربط المزارع في المناطق الريفية النائية • محدودية وسائل النقل • محدودية الوصول إلى المعلومات والبرامج التدريبية المتعلقة بمعايير جودة الأغذية	• انخفاض جودة الحليب المقدم وكميته • ارتفاع مستويات الفاقد والمهدر من الأغذية • انخفاض العائدات على المنتجين: النساء أكثر عرضة للتعامل مع جامعي الأغذية (غالبيتهم من الرجال) ممن يستغلون أمور سلامة الأغذية وجودتها لرفض شراء الحليب الذي توفره النساء أو شراءه بثمن أقل.	• تعزيز مشاركة المرأة وتفاعلها في التعاونيات أو منظمات المنتجين التي تلعب بالفعل وظيفة تجميعية • تحسين وصول المرأة إلى قضايا سلامة الأغذية والرقابة على الجودة من خلال برامج التدريب الموجه • تحسين مهارات التفاوض لدى المرأة لتقوية موقفها عند التعامل مع العمال الرجال

النشاط لكل نقطة	المعوقات التي تواجه السيدات	الأسباب/ العوامل التي تؤدي إلى المعوقات القائمة على النوع الاجتماعي	العواقب على سلسلة القيمة	اجراءات معالجة المعوقات القائمة على النوع الاجتماعي
التصنيع				
الإنتاج المنزلي للجبن والزبدة	• عدم الوصول إلى التدريب الفني حول تقنيات التصنيع، وسلامة الأغذية ومراقبة الجودة • محدودية الوصول إلى معلومات السوق (مثل الأسعار وتفضيلات المستهلكين) • محدودية الوصول إلى الموارد المالية للاستثمار في المعدات وتوسيع الأعمال التجارية	• عدم التقدير: يتم تنفيذ النشاط في إطار دور المرأة التقليدي المتمثل بصنع الأغذية وإعدادها على مستوى الأسرة • عدم الوصول إلى خدمات تطوير الأعمال المراعية لإعتبارات النوع الاجتماعي • محدودية الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية أو شبه الرسمية	• انخفاض جودة المنتجات المصنعة المتوفرة في السوق المحلية (غالباً ما يتم اعدادها من الحليب غير المقبول أو الفاسد) • عوائد أقل على مصنعي الأغذية	• تعزيز قدرة خدمات تطوير الأعمال بحيث تخدم الشركات التي تقودها السيدات (بما في ذلك المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر) • زيادة إمكانية وصول المرأة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين وصولها إلى معلومات السوق وتعزيز علاقتها بالموردين والعملاء • تسهيل وصول المرأة إلى الخدمات والمنتجات المالية المصممة حسب الطلب والتي تلبي احتياجات الأعمال الخاصة بها. • التعاون مع أفراد الأسرة لتعزيز عملية صنع القرار المالي المشترك ورفع مستوى الأعمال التجارية العائلية

النشاط لكل نقطة	المعوقات التي تواجه السيدات	الأسباب/ العوامل التي تؤدي إلى المعوقات القائمة على النوع الاجتماعي	العواقب على سلسلة القيمة	اجراءات معالجة المعوقات القائمة على النوع الاجتماعي
تجار التجزئة				
صغار تجار التجزئة	• محدودية الوصول إلى معلومات السوق • محدودية الوصول إلى الموارد المالية للاستثمار في توسيع الأعمال التجارية • محدودية القدرات الإدارية	• محدودية القدرة على التنقل: نتيجة للأعراف السائدة، غالباً ما تدير النساء متاجر وأعمال تجارية في المنزل أو بالقرب من المنزل • انخفاض مستوى الدخل و / أو عدم وجود ضمانات للحصول على الائتمان والمنتجات المالية الأخرى • محدودية أو انعدام إمكانية الوصول إلى خدمات تطوير الأعمال التي يمكن أن توفر التدريب والتوجيه أو عدم الوصول إليها	• انخفاض جودة وكمية المنتجات التي يتم تسويقها • انخفاض عوائد على المصنعين والموردين	• تسهيل وصول المرأة إلى الائتمان والخدمات المالية الأخرى • تعزيز قدرة خدمات تطوير الأعمال بحيث تخدم الشركات التي تقودها السيدات (بما في ذلك المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر) • زيادة إمكانية وصول المرأة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين وصولها إلى معلومات السوق وتعزيز علاقتها بالموردين والعملاء الاشتراك مع أفراد الأسرة لتعزيز عملية صنع القرار المالي المشترك

مصادر إضافية حول تحليل المعوقات القائمة على النوع الاجتماعي:

« **Heregu, E.** 2017. *Gender assessment of dairy value chains: evidence from Ethiopia.* Rome, FAO.

« **Katothya, G.** 2017. *Gender assessment of dairy value chains: evidence from Kenya.* Rome, FAO.

« **Senders, A., Motz, M., Lentink, A., Vanderschaeghe, M. & Terrillon, J.** 2014. *Coffee toolkit, sustainable coffee as a family business, approaches and tools to include women and youth.* Hivos.

الجـزء 2

اجراءات معالجة المعوقات القائمة على النوع الاجتماعي في تدخلات سلسلة القيمة

©FAO/Tony Karumba

بعد أن يتم تحديد المعوقات القائمة على النوع الاجتماعي وتحليلها، من الضروري دمج الإجراءات لمعالجتها في استراتيجية تدخل سلسلة القيمة. يصف الجزء الأول من هذه المبادئ التوجيهية، والمطبوعة التي تصف إطار منظمة الأغذية والزراعة بشأن سلاسل القيمة المراعية لإعتبارات النوع الاجتماعي (منظمة الأغذية والزراعة،2016 أ)، باستفاضة كيف أن التغاضي عن المعوقات القائمة على النوع الاجتماعي يهدد بتقويض فرص تطوير سلسلة القيمة واستمرار عدم المساواة بين الرجل والمرأة أو حتى تفاقم الوضع. يوفر تنفيذ الإجراءات التي تستهدف التخلص من المعوقات القائمة على النوع الاجتماعي فرصاً ممتازة لخلق التآزر في الجهود المبذولة لتحقيق أهداف تطوير سلسلة القيمة والمساواة بين الرجل والمرأة.

ويستعرض الجزء الثاني من المبادئ التوجيهية المعوقات الأكثر شيوعاً والتي يحتمل أن يواجهها الممارسون عند تحليل سلاسل قيمة الأغذية الزراعية من منظور يراعي اعتبارت النوع الاجتماعي. بعد تقديم وصف موجز للمسألة المطروحة وأسبابها الكامنة والآثار المترتبة عليها، تستكشف المبادئ التوجيهية بعض نقاط الدخول المحتملة لمعالجة المعوقات المحددة، بناءً على خبرة منظمة الأغذية والزراعة والشركاء الآخرين. ستركز الأقسام التالية تحديداً على المعوقات التالية:

- **محدودية الوصول إلى المعرفة والمعلومات والتدريب**
- **عدم المساواة في المشاركة والقيادة وعملية صنع القرار**
- **محدودية الوصول إلى الخدمات المالية**
- **محدودية الوصول إلى المدخلات والتكنولوجيا**
- **أعباء العمل وضيق الوقت**

إن هذه المعوقات القائمة على النوع الاجتماعي ليست محددة لنقطة معينة من نقاط سلسلة القيمة؛ فهي تؤثر على النساء في مختلف المراكز والقدرات على طول السلسلة (الشكل 6). على سبيل المثال، يؤدي عدم المساواة في الوصول إلى المعرفة والمعلومات وبرامج التدريب إلى تقويض إنتاجية المرأة المزارعة (نقطة الإنتاج) وكفاءة عملها كمعالجة (نقطة التصنيع) وقدرتها التنافسية كبائعة تجزئة (نقطة التوزيع). ولهذا السبب، فإن الجزء الثاني من المبادئ التوجيهية منظم حسب المعوقات القائمة على النوع الاجتماعي المحددة، وليس بحسب نقاط معينة من نقاط سلسلة القيمة. كما تستعرض الاقسام التالية أمثلة ودراسات حالة توضح كيف تؤثر المعوقات القائمة على النوع الاجتماعي على الوظائف والجهات الفاعلة المختلفة على طول سلسلة القيمة.

الشكل 6

المعوقات القائمة على النوع الاجتماعي وآثارها على طول سلسلة القيمة

تقدم هذه المبادئ التوجيهية، التي تستهدف مساعدة الممارسين في دمج الحلول المراعية لإعتبارات النوع الاجتماعي في صياغة وتنفيذ تدخلات سلسلة القيمة، أمثلة ملموسة للإجراءات والنهج التي نجحت بجدارة في التغلب على المعوقات المذكورة أعلاه. ولا تعد الإجراءات المقترحة في كل قسم اجراءات شاملة بأي شكل من الأشكال، حيث إن المعوقات القائمة على النوع الإجتماعي متعددة الأوجه ومحددة جداً حسب السياق. ويجب دائماً صياغة الاستراتيجيات اللازمة لمعالجتها بناءً على تحليل السياق المحلي وبالتشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين. وفي إطار عدم المساواة بين الرجل والمرأة فلا يوجد «حل واحدٍ مناسب للجميع".

كما تمت مناقشته عند تقديم أدوات التحليل المراعية لإعتبارات النوع الاجتماعي في الجزء الأول، يمكن للمعوقات القائمة على النوع الاجتماعي أن تظهر ويكون لها تأثير على جميع المستويات الموضحة في إطار سلاسل القيمة المراعية لإعتبارات النوع الاجتماعي، بدءً من مستوى الفرد والأسرة وصولاً إلى البيئة التمكينية. قد يتطلب التناول الفعال لعدم المساواة بين الرجل والمرأة التدخل على جميع المستويات واستخدام نهج تآزرية. ويعتمد تحديد أولويات الإجراءات والاستراتيجيات على الوقت والموارد المتاحة لتنفيذها والأهداف العامة للتدخل. تركز هذه المبادئ التوجيهية بشكل أساسي على الإجراءات التي سيتم تطبيقها على المستوى الجزئي (المجتمعات والأسر) والمستوى المتوسط (مقدمو الخدمات والمؤسسات الريفية) دون معالجة التدخلات على المستوى الكلي (السياسات والأطر القانونية).

الإطار 4

الوصول إلى الاراضي والأصول الإنتاجية

من الواضح أن الوصول غير المتكافئ إلى الأصول الإنتاجية، مثل الأرض والمياه والماشية، يشكل عائقاً رئيسياً أمام مشاركة المرأة في سلسلة قيمة الأغذية الزراعية وبحدٍ من الفوائد التي يمكن أن تجنيها المرأة من مشاركتها في سلسلة القيمة. على سبيل المثال، لا تزال نسبة ملكية المرأة للأراضي منخفضة في العديد من مناطق العالم، حيث تفضل أنظمة الملكية العرفية والخاصة حيازات الرجال من الأراضي (منظمة الأغذية والزراعة، 2011 أ). غالباً ما تكون ملكية الأرض شرطًا مسبقًا للوصول إلى المدخلات والمشاركة في منظمات المنتجين والحصول على فرص الزراعة التعاقدية. وبناء على ذلك قد يؤدي عدم الملكية الرسمية إلى تأثيرات كبيرة على مشاركة المرأة في سلاسل قيمة الأغذية الزراعية.

لا تتناول هذه المبادئ التوجيهية عدم المساواة في الوصول إلى الأراضي وغيرها من الأصول الإنتاجية باعتبارها فئة منفصلة من المعوقات القائمة على النوع الاجتماعي وذلك لأن مشاريع وبرامج سلسلة القيمة غالباً ما تكون غير مؤهلة لتناول القضايا المتعلقة بالتمييز القائم على النوع الاجتماعي أو عدم مراعاة الفوارق بين الرجال والنساء في حيازة الأراضي. يتطلب ضمان مساواة حقوق المرأة في تملك الأراضي تنفيذ تدخلات محددة على مستوى السياسة والإطار القانوني، وممارسة الضغوط لأجل الإصلاحات، وزيادة الوعي وتعزيز قدرات صانعي القرار، والدعوة إلى تنفيذ أدوات السياسة الدولية والوطنية التي تعزز حقوق المرأة في ملكية الأرض، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) أو الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات.

يمكن لتدخلات سلسلة القيمة المراعية للنوع الاجتماعي تحسين سيطرة المرأة على أراضي الأسرة والموارد الإنتاجية الأخرى من خلال تعزيز الرؤية المتمثلة بـ»الأسرة كشركة»، والدعوة لتشارك الزوج والزوجة ملكية الأراضي، أو تعزيز المساواة في اتخاذ القرارات بشأن استخدام الأراضي وأصول الأسر المعيشية الأخرى. في بعض الحالات، يمكن للتدخلات توقع توزيع أصول إنتاجية محددة، كالماشية مثلاً. ومع ذلك، من الشائع أكثر أن تقوم الحكومات الوطنية بتنفيذ هذا الاجراء باعتباره جزءاً من استراتيجيات وبرامج التنمية الريفية والحدٍ من الفقر، أما بالنسبة لتدخلات سلسلة القيمة فتستخدم هذا الاجراء في حالات قليلة. وبشكل عام، القيمة المضافة الناتجة عن تطوير سلاسل قيمة الأغذية الزراعية لا تعود فقط إلى مزارعي ومنتجي الحيازات الصغيرة، بل لأصحاب المشاريع والعاملين بأجر في الأعمال التجارية الأخرى المرتبطة بالنقاط المختلفة من السلسلة (بما في ذلك توفير الخدمات التكميلية). بالنسبة لمزارعي الحيازات الصغيرة، ولا سيما مزارعي الكفاف والفقراء الريفيين المعدمين، الذين يفتقرون إلى الوصول الآمن إلى الأصول الزراعية، قد يمثل التحول من الإنتاج إلى نقطة مختلفة في سلسلة القيمة مساراً فعالاً ومستدامًا للخروج من الفقر.

1 » محدودية الوصول إلى المعلومات والمعرفة والتدريب

ما هي المسألة المطروحة؟

من الأمثلة على المعوقات الرئيسية لإنتاجية المرأة وكفاءتها عدم التكافؤ في الوصول إلى المعلومات والمعرفة والدراية الفنية. ويفسر عدم المساواة في هذا المجال إلى حدٍ كبير سبب تركز النساء في النقاط التي تتسم بالمهارة المنخفضة والربحية الأقل في العديد من سلاسل قيمة الأغذية الزراعية. لو تناولنا التجارة على سبيل المثال لوجدنا أنها تتطلب الوصول المنتظم إلى أسعار السوق ومعرفة المشترين، وهاتان ميزتان لا تمتلكها معظم النساء لأن التقاليد تحصرهن في الأنشطة المنزلية. أما الرجال فينخرطون في أنشطة تجارية، مثل تعبئة المنتجات الزراعية وتسويقها وتداولها. غالباً ما تكون النساء المنتجات عرضة للاستغلال الشديد من قبل الوسطاء التجاريين والمشترين، لأنهن يبيعن منتجاتهن من المزرعة مباشرة ويمتلكن قدراً محدوداً من المعلومات عن السوق.

تقف العديد من الأسباب خلف استمرار هذه الفجوة بين الرجل والمرأة وبإمكاننا إيجادها على جميع المستويات التي يتناولها إطار عمل سلاسل القيمة المراعية لإعتبارات النوع الاجتماعي. غالباً ما تنشأ العوائق التي تمنع وصول المرأة السريع إلى المعلومات والتدريب الفني وفرص تعزيز المهارات من أساليب تقديم خدمات الدعم على طول سلسلة القيمة. لا تزال المرأة الريفية مستبعدة من الحصول على خدمات الإرشاد والخدمات الاستشارية الريفية التي تعتبر مصدراً رئيسياً للمعلومات عن التقنيات والممارسات الزراعية الجديدة. ونظراً لعدم الاعتراف غالباً بمساهمتهن في سلاسل القيمة الغذائية الزراعية، فلا تزال النساء تعاني وبشكل كبير من عدم الحصول على خدمات كافية من قبل مقدمي الخدمات من القطاعين العام والخاص الذين لا يمتلكون القدرة على استهدافهن بفعالية (Petrics وآخرون، 2015، منظمة الأغذية والزراعة، 2011أ). وبالمثل، نادراً ما يعترف بالنساء الريفيات على أنهن «رائدات أعمال» (أو يتم التقليل من إمكاناتهن في مجال ريادة الأعمال) ولذلك من النادر توافق خدمات تطوير الأعمال مع احتياجاتهن واهتماماتهن الخاصة.

ونتيجة لذلك، تتلقى النساء في الغالب معلومات غير مباشرة من شبكات غير رسمية بدلاً من الحصول عليها من مقدمي خدمات خبراء. لا يزال اقبال النساء على الممارسات المحسنة والتكنولوجيا والمهارات التجارية أقل من نظرائهن من الرجال (مؤسسة التمويل الدولية، 2016؛ منظمة الأغذية والزراعة، 2011 أ). ولا تزال المناطق الريفية تشهد الفجوة القائمة على النوع الاجتماعي كبيرة في مجال ملكية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها، إذ تتمتع هذه التقنيات بإمكانيات كبيرة لدعم شمول الأسواق وتطوير الأعمال وغيرها من الامثلة من خلال نشر المعلومات المتعلقة بالأسعار أو تسهيل الوصول إلى الموارد المالية (مثل الدفع عبر الهاتف المحمول والخدمات المصرفية عبر الإنترنت). وبسبب عدم توفر الفرص الكافية للوصول إلى المعلومات في الوقت المناسب والممارسات المبتكرة والمعارف المتخصصة، غالباً ما تكون المرأة الريفية غير قادرة على زيادة إنتاجها وتوسيع أنشطتها التجارية والوصول إلى الأسواق بشكل مستدام.

ومن ناحية الطلب (على مستوى الفرد والأسرة)، يشكل انخفاض مستويات تعليم المرأة عائقاً رئيسياً أمام الحصول على تدريب متخصص وفني. ورغم التطور السريع الذي شهدته العقود الأخيرة، لا يزال التعليم من المجالات التي تعاني من فروق قائمة على أساس النوع الاجتماعي كبيرة وواسعة الانتشار في مختلف المناطق، لا سيما في المناطق الريفية، والبحوث والعلوم والتكنولوجيا الزراعية. وتفرض مسؤوليات المرأة الكبيرة في مجال الأعمال المنزلية والرعاية قيوداً على وقت المرأة وقدرتها على التنقل. كما تقف هذه المسؤوليات حائلاً دون حصول المرأة على الخدمات.

أو مشاركتها في البرامج التدريبية والعروض التوضيحية ولا سيما وإن لم يتم توفير فرص التعلم هذه في مكان قريب من المنزل. ونتيجة للأعراف الاجتماعية والثقافية المقيدة قد يصعب على النساء السفر أو التفاعل مع الموظفين الذكور، مما قد يقلل من فرص حصولهن على المشورة من الموظفين المحترفين. كما أن محدودية مشاركة المرأة وغيابها عن أدوار صنع القرار (التي تمت مناقشتها في القسم السابق) في منظمات المنتجين تقلل أيضاً من فرصها في التفاعل بشكل فعال مع خدمات الدعم.

ما هي الجهود التي يمكن بذلها لتحسين وصول المرأة إلى المعلومات والمعرفة والتدريب؟

تعزيز قدرات الخدمات الاستشارية الريفية على العمل بطريقة تراعي إعتبارات النوع الاجتماعي

وفقاً لاستطلاع أجرته منظمة الأغذية والزراعة في الفترة 1989-1988 شمل 97 دولة، تلقت 5 في المائة فقط من النساء خدمات الإرشاد. لا تتوفر بيانات عالمية حديثة، لكن الأدلة من بلدان محددة تشير إلى أن الوضع لم يتحسن بشكل كبير. فعلى سبيل المثال، في إثيوبيا 20 في المائة فقط من خدمات الإرشاد تصل إلى النساء؛ في الهند 18 في المائة فقط. وفي غانا 2 في المائة فقط. (Manfre وآخرون، 2013).

من النادر أن تكون الطرائق التشغيلية لمقدمي الخدمات في سلسلة القيمة الموسعة متوافقة مع احتياجات المرأة المحددة، وهذا يساهم في إدامة هذه الفجوة بين الرجل والمرأة. ومن الضروري جداً تعزيز قدرات مقدمي الخدمات للوصول إلى النساء الريفيات والعمل بطريقة مراعية للفوارق بين الرجل والمرأة لتسهيل وصول المرأة إلى المعلومات والمعارف والممارسات التقنية التي تحتاجها لتعزيز كفاءة عملها وزيادة الربحية على طول السلسلة. تعرف منظمة الأغذية والزراعة الخدمات الاستشارية الريفية بأنها «جميع الأنشطة المختلفة التي توفر المعلومات والخدمات الاستشارية التي يحتاجها ويطلبها المزارعون والجهات الفاعلة الأخرى في أنظمة الأغذية الزراعية» (Petrics وآخرون. 2015). وهذا تعريف مهم للغاية فهو يدرك تعدد الجهات الفاعلة المشاركة في تقديم الخدمات الاستشارية على الصعيد القطري، ذلك يشمل المنظمات العامة والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني ومنظمات المزارعين، والتي قد يتشارك الممارسون معها أثناء تنفيذ إحدى تدخلات سلسلة القيمة. بهذا الشأن، يمكن أن يكون تخطيط سلسلة القيمة، الذي يتضمن العديد من الاهداف اهمها تحديد خدمات الدعم على طول السلسلة، خطوة مفيدة للغاية لتحديد الجهات الفاعلة التي قد تكون أكثر ملاءمة للشركاء المنفذين.

ما هي الجهود التي يمكن بذلها لمساعدة مقدمي الخدمات الاستشارية الريفية في تعزيز قدراتهم على العمل بطريقة أكثر مراعاة لإعتبارات النوع الاجتماعي؟ يلخص الجدول 5 الإجراءات الرئيسية التي حددتها منظمة الأغذية والزراعة، بالاستناد إلى مراجعة شاملة للمطبوعات والممارسات الجيدة الموثقة (Petrics وآخرون، 2015).

ما هي الجهود التي يمكن بذلها لتحسين وصول المرأة إلى المعلومات والمعرفة والتدريب؟

» تعزيز قدرات مستشاري الخدمات الريفية لتعمل بطرق حساسة للنوع الإجتماعي

الجدول 5

نقاط الدخول لتعزيز مستوى مراعاة إعتبارات النوع الاجتماعي للخدمات الاستشارية الريفية

أن يقر مقدمو الخدمة بوضوح بوجود النساء كعملاء	نظراً للاستخفاف بعمل المرأة في الزراعة وعدم الاعتراف به في الغالب، كثيراً ما يفشل مقدمو الخدمات الاستشارية الريفية في الاعتراف بهن كعملاء شرعيين واستهدافهن بطريقة فعالة. إن رفع مستوى الوعي لدى مدراء الخدمات الاستشارية الريفية بأهمية مساهمات المرأة والمعوقات التي تواجهها في سلسلة قيمة الأغذية الزراعية يشكل خطوة رئيسية في مجال تعزيز التحول نحو نظام أكثر شمولاً لتقديم الخدمات. وقد تساهم مساعدة مقدم الخدمة في وضع سياسة أو استراتيجية النوع الاجتماعي في تعزيز بناء بيئة تنظيمية أكثر دعمًا وإنشاء طرائق تشغيلية أكثر فاعلية ومراعاة لإعتبارات النوع الاجتماعي .
إلغاء معايير الإختيار التمييزية بشكل صريح وضمني	غالباً ما يكون الوصول إلى الخدمات مشروطًا بمعايير محددة قد لا تتمكن النساء من تلبيتها، مثل ملكية الأرض والحدِ الأدنى من الدخل ومستويات الإنتاجية. على الرغم من أن هذه المعايير ليست تمييزية بشكل صريح، إلا أنها في الواقع تستثني النساء من قاعدة عملاء الخدمات الاستشارية الريفية. ولتسهيل وصول المرأة إلى الخدمات الاستشارية الريفية واستخدامها، فمن الضروري تقييم معايير الإختيار من منظور نوع إجتماعي محدد والتخلص من المعايير المتحيزة للنوع الاجتماعي
بناء قدرات الموظفين الفردية للتعامل مع المعوقات القائمة على النوع الاجتماعي	يعد تعزيز قدرات موظفي الخدمات الاستشارية الريفية عاملاً أساسياً لتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمرأة الريفية. كما ينبغي إيلاء اهتمام خاص لبناء قدرات الموظفين العاملين على المستوى اللامركزي والتفاعل المباشر مع الأسر والمجتمعات والمنظمات الريفية (مثل التعاونيات ومجموعات المزارعين). وقد يساعد تدريب مقدمي الخدمات الاستشارية الريفية على أدوات وأساليب تحليل سلسلة القيمة المراعية لإعتبارات النوع الاجتماعي (مثل الأدوات التي تم استعراضها في الجزء الأول من هذه المبادئ التوجيهية) على اكتساب فهم أفضل للمعوقات (ذلك يشمل المعوقات القائمة على النوع الاجتماعي) التي تؤثر على نقطة سلسلة القيمة / الجهات الفاعلة التي تخدمها، وبالتالي زيادة تركيز المشورة المقدمة لعملائهم (مثلاً، من خلال شمول التدريب على مهارات العمل في المناهج الدراسية النموذجية). كما يساعد بناء مهارات التيسير لديهم ومعرفتهم بالنهج التشاركية للتحليل وتقديم الخدمات على تحسين قدرة موظفي الإرشاد على التفاعل بشكل أكثر فعالية مع العملاء من الإناث.
زيادة عدد الموظفات داخل المنظمة	وبحسب منظمة الأغذية والزراعة، تشكل النساء 15 في المائة فقط من موظفي الإرشاد حول العالم، ويرجع السبب في ذلك بشكل رئيسي إلى التحيزات المؤسسية المستمرة وانخفاض عدد الطالبات في التخصصات الزراعية (منظمة الأغذية والزراعة، 2011 أ). ويشكل النقص في موظفات الإرشاد الزراعي واحداً من المعوقات الرئيسية أمام الوصول إلى المشورة المهنية في السياقات الاجتماعية، إذ لا ترغب النساء أو لا يسمح لهن بمقابلة رجال من خارج نواة الأسرة. زيادة عدد الموظفات وتزويدهن بفرص متكافئة للتطوير الوظيفي يمكن أن يكون من التدابير الفعالة لتسهيل وصول المرأة الريفية إلى الخدمات الاستشارية الريفية مع تعزيز التكافؤ القائم على النوع الاجتماعي داخل المنظمة / المؤسسة التي تقدم الخدمات.

الإطار 5

تقييم مراعاة الخدمات الاستشارية الريفية للنوع الاجتماعي

قد يكون من الضروري إجراء تحليل متعمق لقدرات مقدمي الخدمات الاستشارية الريفية لتحديد أولويات الإجراءات المدرجة في الجدول 3 والتعاون مع مقدمي الخدمة لتحديد استراتيجية التدخل الأنسب. ومن الأدوات المفيدة لهذا النوع من التحليل أداة تقييم الخدمات الاستشارية الريفية والنوع الاجتماعي، التي انتهت منها المنظمة مؤخراً بعد تجربتها في العديد من البلدان. تتضمن الأداة سبعة أسئلة رئيسية، وتساعد الممارسين على تقييم قدرات الموظفين الفردية على تقديم الخدمات بطريقة مراعية للنوع الاجتماعي، وتقييم الثقافة التنظيمية والطرائق التشغيلية لمقدمي الخدمة، والسياق الأوسع (السياسة والإطار القانوني، والمعايير الاجتماعية والثقافية) الذي تطبق فيه. تنطبق هذه الأداة على كل من التقييمات الخارجية والتقييمات الذاتية الداخلية، وتساعد في تحديد الثغرات والممارسات الجيدة التي تستحق التعزيز. توفر المعلومات التي تم جمعها من خلال التقييم أساساً ممتازًا لتطوير برامج مخصصة لتنمية القدرات وتنفيذ بعض الإجراءات المقترحة في الجدول 5.

تتضمن مجموعة أدوات القهوة، التي تم تطويرها من خلال تعاون مشترك مع برنامج القهوة المستدامة (Sustainable Coffee Programme) الذي أطلقته Hivos و Agri-ProFocus، أداة مفيدة أخرى لإجراء تقييمات تشاركية لتقديم الخدمة من وجهة نظر المستخدمين. يشير المثال الوارد في مجموعة الأدوات على وجه التحديد إلى منتجي البن، ولكن يمكن تعديله بسهولة للتكيف مع مختلف سلاسل القيمة.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة،2017ج، Senders وآخرون. 2014.

دراسة حالة 5

تعزيز قدرات مقدمي الخدمات العامة في أذربيجان وتركيا

دعمت منظمة الأغذية والزراعة تقديم برنامج تدريب شامل لمدربي موظفي الإرشاد العام وموظفي الوزارات ذات الصلة في كل من أذربيجان وتركيا بين عامي 2014 و2015. استهدف البرنامج، الذي استند إلى نتائج تقييم متعمق تم إجراؤه في ست مقاطعات، تعزيز قدرات الموظفين على تصميم الخدمات الاستشارية الريفية وتقديمها بطريقة أكثر مراعاة لإعتبارات النوع الاجتماعي . تم استخدام النهج التشاركية والتمارين العملية لتدريب المشاركين على المفاهيم النوع الاجتماعي الرئيسية وزيادة وعيهم بشأن المعوقات المحددة التي تؤثر على النساء في قطاع الزراعة. تعلم المشاركون طرقاً وأساليب تدريب جديدة وتمكنوا من ممارستها. كما تمكن بعض المتدربين من تطبيق هذه المنهجيات مباشرةً من خلال المشاركة في أنشطة تدريبية تعزز ريادة الأعمال التي تستهدف النساء الريفيات على وجه التحديد. وخلال العمل مع هؤلاء المستفيدين عبر الأنشطة التدريبية، أدرك موظفو الإرشاد أهمية إجراء عمليات تقييم للاحتياجات تشمل كلاً من النساء والرجال، حيث يمكن أن تختلف الاحتياجات والاهتمامات بين هاتين المجموعتين من السكان وقد تتطلب طرائق تدريب مختلفة.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2016 ج

دراسة حالة 6

توفير الخدمات المجتمعية: نهج مدارس المزارعين الحقلية التابع للمنظمة الأغذية والزراعة

تمثل مدارس المزارعين الحقلية نهجاً تشاركياً فعالاً لدعم قدرة المجتمع على تعزيز الإنتاج الزراعي وتحسين سبل العيش. أطلقت منظمة الأغذية والزراعة هذا النهج قبل أكثر من 25 عاماً في آسيا ليكون بديلاً للنُهج التنازلية المعتادة المستخدمة في تقديم خدمات الإرشاد. وقد توسع نهج مدارس المزارعين الحقلية الآن ليشمل أكثر من 90 دولة في جميع الأقاليم. مدارس المزارعين الحقلية هي ابتكار في مجال توفير الخدمات الاستشارية الريفية لأنها تمثل منتدى لتبادل الخبرات في سياقات مألوفة، والتعلم من خلال العمل، وتجربة الممارسات الجديدة التي يوجهها الميسرون المدربون. تُظهر الأدلة أن تقديم الخدمات باتباع نمط الند للند والأسلوب القائم على المجتمع يساهم بشكل كبير في تعزيز المهارات والقدرات التقنية للمزارعين، ويدعم أيضاً تحويل ديناميكيات المجتمع والديناميكيات داخل الأسر الواحدة، وهذا يشمل الديناميكيات التي تؤثر على موضوع المساواة بين الرجل والمرأة وتمكين المرأة. وبينت مراجعة حديثة للتجارب في الأردن وتونس أن المشاركة في مدارس المزارعين الحقلية (سواء في المجموعات المختلطة أو المجموعات النسائية فقط) ساعدت النساء على اكتساب الثقة بالنفس وزيادة تقدير المجتمع لهن. كما وفرت هذه المدارس فرصاً لتواصل المزارعات مما أدى في بعض الحالات إلى إنشاء منظمات رسمية أو غير رسمية.

المصدر: منصة مدارس المزارعين الحقلية العالمية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة
المتاح عبر http://www.fao.org/farmer-field-schools/en/

مصادر إضافية حول الخدمات الاستشارية الريفية

« **Chipeta, S.** 2013. *Gender equality in rural advisory services*. GFRAS Brief No. 2. Lindau, Switzerland. The Global Forum for Rural Advisory Services (GFRAS).

« **FAO.** 2017b. *Pluralistic Service Systems. Market-oriented services for reducing rural poverty. Conceptual framework*. Rome.

« **FAO.** 2018. *Gender and food loss in sustainable food value chains – A guiding note*. Rome.

« **Franzel, S.** 2015. *Rural Advisory Services: What works? A synthesis on innovative approaches for benefiting and empowering farmers*. Nairobi, World Agroforestry Centre (ICRAF).

« **Mbo 'o-Tchouawou, M. & Colverson, K.** 2014. *Increasing access to agricultural extension and advisory services: How effective are new approaches in reaching women farmers in rural areas?* Addis Ababa, ILRI.

« **Sulaiman R. & Blum, M.** 2016. *Tailoring rural advisory services for family farms*. Rome, FAO and GFRAS.

يمكن إيجاد روابط هذه المصادر في قائمة المراجع.

ما هي الجهود التي يمكن بذلها لتحسين وصول المرأة إلى المعلومات والمعرفة والتدريب؟

» تحسين تقديم خدمات تطوير الأعمال المراعية للنوع الاجتماعي الاجتماعي

تحسين تقديم خدمات تطوير الأعمال المراعية للنوع الاجتماعي

تُعرَّف خدمات تطوير الأعمال على أنها «مجموعة واسعة من الخدمات غير المالية يقدمها موزّدون من القطاع العام أو الخاص، محليون أو دوليون، بأهداف غير ربحية أو لأهداف تجارية للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الأسواق المحلية والأسواق الموجهة للتصدير»(البنك الدولي، دون تاريخ). تمتلك هذه الخدمات دوراً أساسياً في دعم حضانة ونمو المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول النامية. إلا أن قدرات هذه الخدمات في استهداف المشاريع التي تقودها النساء، ولا سيما في المناطق الريفية، تمتاز في الغالب بأنها غير كافية وغير متطورة. مما يفرض قيوداً كبيرة رئيسية على توسع الأعمال التجارية التي تقودها النساء وتوحيدها في أي نقطة في سلسلة القيمة. ونتيجة لذلك، تبقى الشركات المملوكة للنساء أصغر حجماً وأقل إدراراً للربح وأقل قدرة على المنافسة مقارنة بالشركات المملوكة لرواد الاعمال الذكور.

من الأهمية بمكان تعزيز قدرات مقدمي خدمات تطوير الأعمال التجارية للعمل بطريقة مراعية للنوع الاجتماعي وذلك لزيادة إمكانية وصول المرأة إلى ما تحتاجه من معلومات ومهارات ومعرفة للنجاح في إنشاء وإدارة أعمال تجارية زراعية. وفي إطار الحالات التي تغيب فيها خدمات تطوير الأعمال التجارية، يمكن لتدخل سلسلة القيمة أن يتصور وضع هذه الخدمات، مثلاً، من خلال توسيع قدرات المنظمات والشبكات النشطة على طول سلسلة القيمة. يلخص الجدول 6 بعض التوصيات الرئيسية التي يجب أخذها بالإعتبار عند العمل على تعزيز قدرات مقدمي خدمات تطوير الأعمال التجارية للاستجابة لاحتياجات رائدات الأعمال واهتماماتهن. وتستند هذه التوصيات إلى التوصيات والممارسات الجيدة التي حددتها الرابطة الإيطالية المعنية بدور المرأة في التنمية (AIDOS) لتعزيز المشاريع التي تقودها النساء في البلدان النامية (لوستراتي وسيريلو وسوماكال، 2012).

الجدول 6

تعزيز مراعاة جانب النوع الاجتماعي في خدمات تطوير الأعمال: الاستراتيجيات ونقاط الدخول المناسبة

بناء قدرات مقدمي الخدمات لاستهداف رائدات الأعمال صغيرة النطاق	كما ورد بالنسبة للخدمات الاستشارية الريفية، قد يساعد إجراء تقييم متعمق للقدرات في تحديد المجالات التي تحتاج إلى تطوير من ناحية النوع الاجتماعي. قد تشمل الجوانب التي يمكن اعتبارها جزءاً من هذا التقييم: وجود سياسة أو استراتيجية النوع الاجتماعي محددة توجه عمل المنظمة/ المؤسسة التي تقدم خدمات تطوير الأعمال، وتحقيق التوازن القائم على النوع الاجتماعي بين الموظفين؛ ووجود موظف مختص بشؤون النوع الاجتماعي أو فريق محدد يعمل على تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، وتوفير آلية إرضاء العميل تراعي آراء المرأة ووجهات نظرها. ويحقق هذا التقييم القائم على النوع الاجتماعي نتائج أفضل عندما يشارك الموظفون العاملين في مؤسسة مقدم الخدمة في تمرين التقييم الذاتي بشكل استباقي. بناءً على الاحتياجات التي يتم تحديدها، يمكن تصميم وتقديم تدريب مخصص حول شؤون النوع الاجتماعي لتعزيز القدرات المؤسسية والفردية للعمل على موضوعات النوع الاجتماعي.
اعتماد استراتيجيات مبتكرة لتقديم الخدمات للإستجابة للمعوقات التي تواجه المرأة	عند تطوير وتقديم خدمات تطوير الأعمال التجارية يجب دائماً الاخذ بالإعتبار أنه قد يكون للنساء، في مختلف الأعمار، أدوار ومسؤوليات مختلفة للتوفيق مع عملهن (مثل رعاية الأطفال أو المسنين). قد تشكل قيود الوقت والتنقل والقدرة على القراءة والكتابة تحديات إضافية. وتلبية لهذه الاحتياجات، يمكن اعتماد استراتيجيات مبتكرة من خلال العمل على المناهج وطرائق التسليم. تُظهِر التجارب الميدانية، لا سيما في الأرياف، أن رائدات الأعمال الحاليات والمستقبليات يفتقرن في الغالب إلى المعرفة بالسوق والفرص المتاحة فيها. كما يمتلكن قدراً محدوداً أو معدوماً من المهارات الخاصة بالمحاسبة والإدارة المالية وتخطيط الأعمال. لذلك يجب على مقدمي خدمات تطوير الأعمال وضع مناهج تلبي هذه الاحتياجات بطريقة بسيطة وفعالة. قد تكون المناهج التشاركية والتفاعلية، بالاستعانة بأمثلة من حياتهن اليومية، فعالة ولا سيما في مجال إشراك العملاء ذوي المستويات الأدنى من التعليم الرسمي والخبرة المحدودة. على سبيل المثال، أضافت الرابطة الإيطالية المعنية بدور المرأة في التنمية رسومات مسرحية تفاعلية إلى مناهج التدرب على الأعمال، باعتبارها طريقة أفضل للتعرف على مواقف الأعمال الواقعية وتسهيل حفظ معلومات ومفاهيم محددة. كما تم الترويج لتقنية "المحاسبة الملونة" لتدريب النساء على مهارات الحساب البسيطة في المحاسبة والتخطيط المالي. تظهر الدروس المستفادة من التدخلات الميدانية أن إرشاد وتوجيه الأقران لأصحاب المشاريع الصغيرة والريفية يمثل استكمالاً فعالاً للتدريب الرسمي ويمكن أن يكون بديلاً عنه. ومن الضرورة بمكان استمرار تقديم الدعم وتوافر خدمات استشارية ميدانية دائمة أو منتظمة للأعمال التجارية لضمان توفر الدعم في الوقت المناسب طوال مراحل دورة حياة العمل المختلفة وتجنب فشل الأعمال. ومن الممكن أن يوفر إنشاء حاضنات للأعمال أو مراكز خدمات الأعمال بالقرب من موقع العمل أو المنزل نوعاً من الدعم المرن والمستمر والمخصص للغاية. يفضي هذا النهج إلى المساءلة المتبادلة بين مقدم الخدمة والمتلقين، ويسمح بتوعية أعمق على مستوى المجتمع والأسرة (انظر دراسة الحالة 7 حول تجربة الرابطة الإيطالية المعنية بدور المرأة في التنمية مع حاضنات الأعمال).

تعزيز القدرات لاستهداف رائدات الأعمال الحاليات والبحث عن رائدات أعمال مستقبليات	من الضروري جداً اعتماد معايير الاستهداف المناسبة لضمان توفر الدعم للنساء اللاتي يمتلكن المواقف والمهارات والموارد والأفكار التجارية المناسبة. في الواقع، لا تشكل التطلعات الريادية السبب الكامن خلف سعي الكثير من النساء لأن يصبحن رائدات أعمال يعملن لحسابهن الخاص في مجال المشاريع متناهية الصغر والصغيرة، بل هو محدودية الفرص المتاحة لهن في سوق العمل. وقد يؤدي استهداف رائدات الأعمال اللاتي يتمتعن بإمكانيات عالية (ذلك يشمل المشاريع الناشئة أو الموجودة) إلى تحقيق نتائج بشكل أسرع و خلق نماذج يحتذى بها في المجتمع المحلي. وقد يشجع إجراء تقييم دقيق للموارد والمهارات المتاحة المرتبطة بمتطلبات والفرص المتوفرة في السوق المستفيدين على تخطي المشاريع منخفضة الانتاجية والتكنولوجيا التي تهيمن عليها النساء والتوجه نحو قطاعات أكثر انتاجية وابتكاراً وادراراً للربح وقادرة على تحقيق النمو. ومن المحاور الرئيسية في نهج الرابطة الإيطالية المعنية بدور المرأة في التنمية هو إدخال عملية تطوير المنتجات وتصميمها ضمن منهج التدريب باعتبار ذلك وسيلة للترويج للخدمات والمنتجات ذات القيمة المضافة والمبتكرة والفريدة والتي يمكنها المنافسة في السوق رغم انخفاض مستويات الانتاج والذي يعد أمرا عادياً بالنسبة للشركات الصغيرة الناشئة التي تقودها النساء.
التأكد من أن البرامج التدريبية تستهدف تقدير المرأة لذاتها وثقتها بنفسها	في كثير من الحالات، لا تشجع الأعراف الاجتماعية والثقافية السائدة قيادة المرأة، وتحملها للمخاطر، واتخاذ قرارات مستقلة. يمكن لتعزيز قدرات مقدمي خدمات تطوير الأعمال التجارية على دمج المهارات الشخصية والمهارات الحياتية ضمن التدريب الفني والإداري وأن يؤدي إلى إحداث تغيير في رعاية الأعمال النسائية. كما يمكن لخدمات تطوير الأعمال أن تلعب دوراً محورياً في إعلام وتوعية الأسرة والمجتمع بوجه عام، والرجال على وجه الخصوص، لتعزيز القبول المحلي للشركات التي تقودها النساء والشركات العائلية.
تسهيل فرص التواصل بين رائدات الأعمال	تمتلك الشبكات دورًا مهمًا في مساعدة رواد الأعمال على الحصول على الخدمات الاستشارية وبناء الشراكات اللازمة للوصول إلى الأسواق وتأمين التمويل واعتماد استراتيجيات تسويق ومشتريات أكثر كفاءة. غير أن الشبكات التي تستخدمها رائدات الأعمال تتصف بأنها أصغر حجماً وذات طابع رسمي أكثر مقارنة مع شبكات رواد الأعمال الرجال. يمكن لخدمات تطوير الأعمال المساهمة في تعزيز مشاركة المرأة في الشبكات الحالية وإنشاء شبكات جديدة للنساء فقط لتقوية الروابط الدفقية على طول سلسلة القيمة.
تعزيز أوجه التآزر مع المنظمات الأخرى لصالح تكامل الخدمة والإحالة	عادة ما تشير خدمات تطوير الأعمال إلى مجموعة من خدمات التدريب والمشورة والاستشارة، وهي في الأساس خدمات غير مالية. وبالاستناد لذلك، لا يوفر مقدموا الخدمات قروضاً أو خدمات ومنتجات مالية بشكل مباشر. إلا أنه بإمكانهم تسهيل وصول المرأة إلى أشكال مناسبة من التمويل الصغير و/ أو التمويل الريفي بالاستناد إلى نوع المشروع (انظر القسم 3 حول الوصول إلى الخدمات المالية.) يمكن لمقدمي خدمات تطوير الأعمال أيضاً أن يكونوا حلقة وصل بين النساء ومراكز التوظيف الخارجية، لتسهيل فرص العمل لأولئك غير المستعدين أو الراغبين في الانخراط في العمل الحر. كما يمكن لمقدمي خدمات تطوير الأعمال أيضاً تعزيز وصول المرأة إلى خدمات تكميلية أخرى، مثل رعاية الصحة الإنجابية والخدمات الاستشارية القانونية ومراكز رعاية الأطفال. يلعب هذا النوع من الإحالات دوراً محورياً في عملية تمكين المرأة، مما يتيح لها اكتساب المزيد من السيطرة على حياتها الإنجابية، وإيجاد الموارد اللازمة لتنظيم وقتها الإنتاجي بشكل أكثر كفاءة أو تلقي الدعم والاستشارة الكافية لمواجهة حالات التحرش والعنف القائم على النوع الاجتماعي .

دراسة حالة 7

مركز لخدمة الأعمال في إحدى التعاونيات: تجربة تعاونية ليسوس لمزارعي منتجات الألبان في كينيا

في إطار برنامج «تمكين المرأة للاستفادة على قدم المساواة من سلاسل القيمة الغذائية الزراعية» في كينيا، دعمت منظمة الأغذية والزراعة إنشاء مركز لخدمات الأعمال داخل تعاونية ليسوس لمزارعي منتجات الألبان في نانديٍ، المقاطعة الرئيسية لإنتاج الألبان في البلاد. تقدم هذه الوحدة الجديدة والمكتفية ذاتياً في تعاونية ليسوس لمزارعي منتجات الألبان مجموعة واسعة من الخدمات التدريبية والاستشارية لتعزيز مزارع الألبان الموجهة للأعمال واحتضان القيمة المضافة (على سبيل المثال لتصنيع الحليب وتسويقه) والمشاريع القائمة على الخدمة. وتشمل مجموعة الخدمات التي قدمها المركز في 2017 ما يلي:

- التدريب على تطوير المشاريع والتخطيط للأعمال التجارية والزراعة باعتبارها عملاً تجارياً؛
- التعرف على الأعمال التجارية من خلال المعارض والزيارات الميدانية والعروض التوضيحية؛
- دعم التسجيل التجاري ودفع ضريبة الدخل؛
- الإحالة إلى 16 مقدم خدمة خارجي لتعزيز وصول المستخدمين إلى خدمات التدريب، والتكنولوجيات الموفرة للجهد، ومدخلات الجودة والخدمات الاجتماعية (مثل خدمات الصحة الإنجابية والاستشارات القانونية).

يعمل المركز، الذي يتولى تنسيقه مزارع البان محلي، بطريقة مراعية للفوارق بين الرجل والمرأة ومن خلال نهج موجه نحو الأسرة. تم تصميم كلٍّ من المحتوى وطرائق التسليم لتسهيل وصول الرجال والنساء على حدٍ سواء إلى الخدمات، والاستجابة للقيود الشائعة القائمة على النوع الاجتماعي التي تقوض إمكانات المرأة في مجال ريادة الأعمال، مثل عبء العمل المفرط والوقت وقيود التنقل. يتم تقديم الخدمات أيضاً بتكلفة معقولة جداً. لقد رحبت المجتمعات المحلية ترحيباً حاراً بهذه الخدمة الجديدة. في عام 2017، قدم المركز تدريباً لـ654 مزارعاً، 54% منهم من النساء، ودعم تأسيس مجموعة من شركات ناشئة تقودها المرأة ومختصة في مجال التربية، وإضافة القيمة، والزراعة الموجهة للأعمال، وإنتاج الأعلاف، وصيانة المركبات. وقد أثبت المركز نجاحه في تعزيز وصول المرأة إلى موارد الإنتاج والمعرفة والشبكات، وتحسين مهاراتهن التقنية في مزارع الألبان والممارسات التجارية.

المصدر: التقرير الداخلي لبرنامج «تمكين المرأة للاستفادة على قدم المساواة من تطوير سلاسل القيمة» (Enabling women to benefit more equally from value chain development) الذي أطلقته منظمة الأغذية والزراعة.

دراسة حالة 8

أساليب بديلة لتطوير المشاريع: حاضنات AIDOS الافتراضية للأعمال التجارية

على مر السنين، طورت الرابطة الإيطالية المعنية بدور المرأة في التنمية AIDOS منهجية خاصة بها لحاضنات الأعمال تستهدف خصيصاً المشاريع الحالية والمحتملة التي تقودها النساء. وتركز هذه الحاضنات، التي تم تطبيقها حتى الآن في كل من الأردن ونيبال وفلسطين وسوريا وجمهورية تنزانيا المتحدة، على توفير خدمة تطوير مهارات الأعمال من خلال التدريب والمشورة، بدلاً من الأساليب التقليدية التي تعتمد توفير مساحات مكتبية ومرافق عمل. لا تقتصر فائدة هذا الأسلوب الخاص بـ«حاضنات الأعمال الافتراضية ‹ أو «حاضنات دون جدران» فقط على تقليل تكاليف البنية التحتية، ولكنها تضمن أيضاً المرونة في تقديم الخدمات: يمكن للنساء تلقي التدريب والتوجيه في مكتب حاضنات الأعمال الافتراضية أو في أي مكان من اختيارهن. تم تنظيم حاضنات الأعمال الافتراضية لتقديم مجموعة كبيرة من الخدمات، بما في ذلك إدارة المؤسسات، واستشارات الأعمال التجارية، وتطوير المنتجات وتصميمها، والتوجيه والتدريب، والتوجه السوقي والتمويل. ومن الجوانب الأخرى المبتكرة في حاضنات الأعمال الافتراضية هو دمجها لخدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة ضمن حزمة الخدمات المقدمة للعميلات بهدف تعزيز سيطرتهن على حياتهن الإنجابية. وفي جميع البلدان التي تم فيها اختبار النهج الجديدة، أثبتت حاضنات الأعمال الافتراضية نجاحها في دعم إنشاء وتعزيز أنشطة الأعمال التي تقودها النساء في مختلف القطاعات بما في ذلك قطاعات تجهيز الأغذية والحرف اليدوية والأعمال القائمة على الخدمات. كان يستند اختيار القطاع دائماً إلى طلب السوق المحلي وتفضيل الأعمال التجارية للنساء المشاركات. نجح عمل الحاضنات في تحسين أداء الأعمال ونوعية حياة العملاء، حيث أبلغت النساء عن زيادة أرباحهن وتحسين ثقتهن بأنفسهن وزيادة تقديرهن في إطار الأسرة والمجتمع.

المصدر: Lustrati وCirillo وSommacal، 2012

مصادر إضافية حول خدمات تطوير الأعمال المراعية للنوع الاجتماعي

« **Asian Development Bank (ADB).** 2014a. *Gender tool kit: micro, small, and medium-sized enterprise finance and development.* Mandaluyong City, Philippines, ADB.

« منظمة العمل الدولية، 2008. برنامج تنمية ريادة الأعمال النسائية. [عبر الإنترنت].

« **Lustrati, A., Cirillo, P. & Sommacal, V.** 2012. *Promoting women-led small-scale enterprises. Practices and lessons from business incubators and support centres in developing countries.* Rome, AIDOS.

« **World Bank.** (no date). *Female entrepreneurship resource point – Module 2: How to make change.* [online].

يمكن إيجاد روابط هذه المصادر في قائمة المراجع.

تحسين وصول المرأة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

رغم التطور السريع الذي شهدته العقود الأخيرة، إلا أن هناك فجوة بين الرجل والمرأة لا تزال قائمة في مجال الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها، لا سيما في المناطق الريفية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. الأمر الذي يشكل مشكلة كبيرة، لأن المعدات العادية مثل الهواتف المحمولة البسيطة قد تكون أدوات قوية لتحسين وصول المرأة إلى المعلومات في الوقت المناسب وتسهيل تفاعلها مع الجهات الفاعلة الأخرى في سلسلة القيمة، بما في ذلك مقدمي الخدمات والموردين. وفي حين أن التقنيات التقليدية، مثل أجهزة الراديو الريفية، ما تزال مهمة بنظر الكثير من الناس، لا سيما في المناطق الريفية الفقيرة والنائية، تزداد أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة (مثل الإنترنت والهواتف الذكية) في عمليات سلسلة القيمة وإدارة المشاريع وتطويرها. تتمتع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بإمكانيات كبيرة لتوفير الجهد. إذ يمكنها، على سبيل المثال، المساعدة في توفير الوقت والمال اللازمين للسفر ونقل المنتجات إلى المستودعات أو العملاء، والوصول إلى آخر المستجدات في معلومات السوق (من خلال تنبيهات الأسعار مثلاً) والحفاظ على تفاعلات مستقرة مع شبكة ممتدة من العملاء والشركاء والموردين. كما تمنح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مقدمي الخدمات الاستشارية الريفية وخدمات تطوير الاعمال قنوات مبتكرة لتقديم خدماتهم، الأمر الذي قد يساعدهم في التغلب على المعوقات التي تواجه المرأة في موضوع الوقت والتنقل والوصول إلى النساء بشكل أكثر فعالية.

تشمل التدخلات المحتملة لتعزيز وصول المرأة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياق تدخلات سلسلة القيمة المراعية لإعتبارات النوع الاجتماعي :

- توفير أو بناء مساحات تتيح للنساء اللواتي لا يمتلكن أجهزة إلكترونية استخدام خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل فعال (مثل، نقاط الوصول العامة المناسبة للمرأة والمراعية للإعتبارات الثقافية والمباني التي يستخدمها مقدمو خدمات تطوير الأعمال، مثل حاضنات الأعمال).
- الاستثمار في البرامج التي تبني مهارات الفتيات والنساء في استخدام أجهزة الكمبيوتر والهواتف المحمولة للاستفادة من الإنترنت لتعزيز وصولهن إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها بشكل مستقل.
- تعزيز مشاركة المرأة في المجموعات والجمعيات، أو دعم إنشاء مجموعات يمكنها الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمساهمات الأعضاء.
- تعزيز دمج التدريب على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في اطار توفير الخدمات الاستشارية الريفية وخدمات تطوير الاعمال، وتوعية المنظمات والمؤسسات بالآثار المضاعفة المحتملة التي يمكن أن تحدثها هذه التقنيات على محو الأمية المرأة وإنتاجيتها وأدائها للأعمال.
- التعاون مع مقدمي خدمات الهاتف المحمول لتصميم منتجات سهلة الاستخدام، مع واجهات مناسبة للأشخاص محدودي الإلمام بالقراءة والكتابة ولديهم إلمام قليل بالتكنولوجيا بشكل عام (انظر دراسة الحالة 9).
- تعزيز استراتيجيات التسويق وإطلاق حملات توعوية للتخلص من الصور النمطية للنوع الاجتماعي المميزة وتقليل الحواجز السلوكية أمام استخدام النساء لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناطق الريفية (بما في ذلك توعية الرجال بمزايا زيادة استخدام المرأة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات).
- الشراكة مع مؤسسات التمويل الأصغر لوضع خطط تمويلية تسهل تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء.

ما هي الجهود التي يمكن بذلها لتحسين وصول المرأة إلى المعلومات والمعرفة والتدريب؟
» تحسين وصول النساء إلى المعلومات وتكنولوجيا الإتصالات

دراسة حالة 9

إدارة المبيعات عبر التطبيقات: حالة مبادرة rudibens‘ الخاصة بجمعية النساء العاملات لحسابهن الخاص

في بداية الألفية، أطلقت جمعية النساء العاملات لحسابهن الخاص (SEWA) مبادرة التوزيع الحضري الريفي (RUDI) في ولاية غوجارات الهندية. وسرعان ما أدى نجاح المبادرة إلى إنشاء شركة متعددة الأعمال التجارية تطورت بعد بضع سنوات لتصبح علامة تجارية. تساهم هذه المبادرة في تنفيذ الاستراتيجية الشاملة للجمعية الرامية لدعم «اقتصاد القرية» عبر تمكين المزارعين من بيع منتجاتهم بسعر أكثر عدالة مع تسهيل وصول المستهلكين الريفيين إلى طعام مغذي بجودة جيدة. ومن المثير للاهتمام أن قنوات التصنيع والتوزيع الخاصة بمبادرة RUDI تعتمد تقريباً على النساء بصورة حصرية. تدار المبيعات بالكامل بواسطة «rudibens»، وهي شبكة تضم أكثر من 4000 عضوة من الجمعية تم تدريبهن وإعدادهن لتسويق منتجات المبادرة على مستوى القرية. ونتيجة للنمو السريع في العمليات كان من الصعب إدارة الطلبات في البداية. كان على شبكة Rudibens أن تنفق الكثير من الوقت والمال للسفر إلى مراكز التصنيع على مستوى المقاطعة لتقديم طلباتهم وجمعها. وكانت هذه الرحلات في الغالب مضيعة للوقت، إذ لم تكن جميع المنتجات المطلوبة متوفرة عند وصول التجار إلى المستودع. ونتيجة لشراكة مبدئية مع مؤسسة فودافون ومؤسسة شيري بلير للمرأة وتقنيات إيكجاون، نجحت الجمعية بتطوير أداة نظام إدارة معلومات يعمل على الهاتف المحمول، وصمم خصيصاً لأفراد شبكة rudibens وتعمل على إدارة طلباتهم ومبيعاتهم، وتلقي آخر المستجدات حول المنتجات الجديدة أو تغييرات الأسعار. وقد صممت الأداة لتكون سهلة الاستخدام للأشخاص الذين يعانون من انخفاض مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة، كما أتاحت الأداة رقمنة النظام لأوامر الجرد وتتبع الطلبات، مما قلل بشكل كبير من أوجه القصور في العمليات اليومية.

المصدر: Nayak, 2015

مصادر إضافية حول النوع الاجتماعي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

» **ADB.** 2014. *Gender tool kit: micro, small, and medium-sized enterprise finance and development.* Mandaluyong City, Philippines, ADB.

» **GSMA Development Fund & Cherie Blair Foundation for Women.** 2010. *Women & Mobile: A Global Opportunity. A study on the mobile phone gender gap in low and middle-income countries.*

» **Martinez, I. & Nguyen, T.** 2014. *Using information and communication technology to support women's entrepreneurship in Central and West Asia.* ADB Briefs No 23. Mandaluyong City, Philippines, ADB.

» **Treinen, S. & Van der Elstraeten, A.** 2018. *Gender and ICTs: Mainstreaming gender in the use of information and communication technologies (ICTs) for agriculture and rural development.* Rome, FAO.

يمكن إيجاد روابط هذه المصادر في قائمة المراجع.

2 » عدم المساواة في المشاركة وسلطة صنع القرار

ما هي المسألة المطروحة؟

يعد عدم المساواة في المشاركة وسلطة صنع القرار على الصعيد الأسري والمجتمعي والمؤسسي واحداً من المعيقات الشاملة والواسعة الانتشار ينتج عنها خسائر في الإنتاجية وعدم الكفاءة على طول سلسلة القيمة. وتؤثر المعوقات التي تواجهها المرأة على مستوى الفرد والأسرة على قدرتها على التأثير في قرارات انتاج المزرعة. كما تعد هذه القيود عوامل رئيسية في تحديد حجم أعباء العمل المثقلة على كاهل المرأة وقدرتها على استغلال الوقت والتنقل والمشاركة في الأنشطة الجماعية، والحصول على الخدمات والمدخلات اللازمة. كما يحدِ تدني مستويات مشاركة المرأة في المنظمات والمؤسسات الريفية من قدرتها على الوصول إلى الخدمات الأساسية والأسواق، وتقلل من فرصها في تعزيز صلاتها مع الجهات الفاعلة الأخرى في سلسلة القيمة وأن يكون لها تأثير على الأمور التي تؤثر على إدارة السلسلة.

تعد المرأة عنصراً مهماً في قطاع الأغذية الزراعية. وقد ثبت أن مشاركتها النشطة في عملية صنع القرار داخل إطار الأسرة وفي المنظمات والمؤسسات الريفية تساهم في تحسين الكفاءة التنظيمية وزيادة المعرفة والمنافع على الجميع. ورغم ذلك، فإن القرارات الأسرية المتعلقة بالأعمال التجارية وعضوية المنظمات الريفية وإدارتها ما تزال تعتبر، على نطاق واسع، من صلاحيات الرجل، حتى بالنسبة لسلاسل القيمة الزراعية التي تتحمل فيها النساء المسؤولية الأساسية عن الإنتاج والتصنيع و/ أو إضافة القيمة (منظمة الأغذية والزراعة، 2016 أ؛ أوكسفام، 2013)؛ Penunia, ، 2011). ويشكل هذا الاختلال في التوازن خسارة للقطاع والنساء اللواتي من المستبعد أن يكن بإمكانهن الاستفادة من التدخلات الرامية إلى تمكين المرأة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، دون القوة التفاوضية اللازمة للمشاركة الكاملة في المنظمات الريفية والحفاظ على السيطرة على الموارد. وبالفعل، أظهرت الأدلة أن مشاريع تمكين المرأة التي لا تكترث لديناميات السلطة داخل الأسرة ينتهي بها المطاف عادةً خاضعة لسيطرة الرجال مما يؤدي إلى محدودية مشاركة المرأة. ولتجنب المزيد من أوجه عدم المساواة ولتعزيز مشاركة أكثر كفاءة لجميع الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة، يجب معالجة القوة التفاوضية لدى المرأة على جميع المستويات.

هناك العديد من الأسباب والديناميات خلف عدم المشاركة الفعالة للمرأة وقدرتها على صنع القرار، وغالباً ما تكون هذه الأسباب أسباباً تراكمية. وبسبب الحواجز الاجتماعية والثقافية، مثل ارتباط الرجال بالحياة العامة والنساء بالمنزل فقط، أو التصور بأن الرجال ملائمين أكثر للعمل كقادة، تمتنع النساء عن المشاركة النشطة وصنع القرار. وتعمل هذه الحواجز أيضاً على خلق معوقات هيكلية أمام النساء اللواتي يرغبن في المشاركة في عمليات صنع القرار ولعب دور قيادي. وفي المناطق الأكثر تحفظاً، من غير المقبول اجتماعياً وثقافياً إشراك النساء في منظمات المزارعين المختلطة (Escobarو Riisgaard و2010، Ponte). تواجه النساء في العادة قيوداً صارمة تتعلق بالسلوك والتنقل. حتى عندما لا يكون الأمر كذلك، فإن المعايير القائمة على أساس النوع الأجتماعي تحدِ بشكل كبير من صوت المرأة وتأثيرها المحتمل. وتعزز المنظمات الريفية التي تخاطب أعضائها الذكور كأفراد وليس كممثلين للأسرة تعزز فكرة أن الرجل وحده له الحق في اتخاذ القرارات بشأن الإنتاج واقتصاد الأسرة. بالإضافة إلى أن انخفاض المستوى التعليمي للمرأة ومحدودية وصولها إلى التدريب الفني، والذي يساهم في فقدان الثقة بالنفس ويحول دون اكتساب الخبرة القيادية، يمثلان عقبة كبيرة أمام مشاركتها النشطة على مستوى الأسرة ومنظمة المنتجين.

وعلى مستوى منظمات المنتجين، قد تمنع القوانين واللوائح التمييزية حصول المرأة على العضوية. حتى وإن كانت العضوية مسموحة، غالباً ما تسمح منظمات المنتجين بعضوية فرد واحدٍ فقط من كل أسرة، وتميل هذه الممارسة إلى تفضيل مشاركة الرجال (منظمة الأغذية والزراعة، 2016 أ؛ Gotschi وNjukiو Delve, 2009). كما أن أنشطة منظمات المنتجين تركز عادة على اهتمامات الرجال وأولوياتهم، والتي يمكن أن يثبط دافع المرأة للانضمام أو الاهتمام بالنشاط بصفتها من الأعضاء. غالباً ما تكون هذه المعوقات ذاتية التعزيز، إذ من المستبعد أن تكون النساء غير الأعضاء على دراية بما يحدث أثناء اجتماعات منظمة المنتجين، حتى لو كان أزواجهن أعضاء، وبالتالي سيكون من غير المرجح أن يستفدن أو يكون لديهن الدافع للانضمام (منظمة الأغذية والزراعة ، 2016 أ).

أما على مستوى الأسرة، يتم تحديد اتخاذ القرار عادة من خلال التفاعل بين مجموعة من عناصر القوة التفاوضية (الشكل 7). وعلى النقيض تماماً من افتراضات نظرية التنمية الكلاسيكية، فإن الأسرة لا تشكل وحدة واحدة وليس بالضرورة أن يتم تخصيص منافع الإنتاج بأكثر الطرق كفاءة. وقد يتنافس أفراد الأسرة الواحدة ويتعاونون. غالباً ما يكون لدى النساء والرجال في نفس المنزل تقسيم عمل محدد بصورة جيدة.

الشكل 7

عناصر القوة التفاوضية

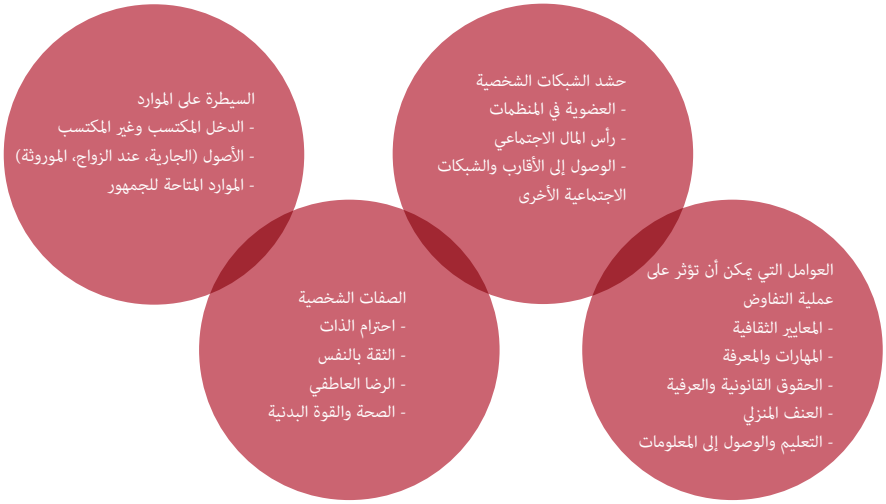

المصدر: استناداً إلى Quisumbing، 2003

وقد يسعى كل منهم خلف مصادر رزق مختلفة. ولهذا من المرجح أن يكون لكل منهم تفضيلات وأولويات مختلفة. عادة ما تتسبب القرارات التي تتضمن أرباحاً أكبر بخلق روح المنافسة ومن المرجح أن تزرع بذور التفرقة والشقاق بين أفراد الأسرة الواحدة. وفي مثل هذه الحالات، حينما تختلف التفضيلات بالعموم، فإن القوة التفاوضية هي التي تقرر النتيجة في النهاية (Quisumbing، 2003). وعادة ما يكون الرجال هم الفائزون، فهم من يتمتع بالأفضلية في الغالب. تميل ديناميات القوة المماثلة إلى التأثير أيضاً في عملية صنع القرار على مستوى المجتمع المحلي.

ما هي الجهود التي يمكن بذلها لتحسين عملية مشاركة المرأة وسلطة صنع القرار؟

تعزيز عمليات صنع القرار التشاركية والمنصفة على مستوى الأسرة

أكد إطار عمل المنظمة بشأن سلاسل القيمة المراعية لإعتبارات النوع الاجتماعي على أن تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة يستلزم تحسين وصولها إلى الموارد والأصول، وتعزيز **استقلاليتها وسلطتها** (منظمة الأغذية والزراعة، 2016 أ). وفي هذا الصدد، تعد الأسرة مستوى رئيسياً يجب أخذها في الحسبان. كما ورد في الجزء الأول من المطبوعة، غالباً ما تبقى المرأة مستضعفة داخل إطار أسرتها بسبب الديناميكيات والعلاقات غير المتكافئة التي تستند إلى الصور النمطية لأدوار النوع الاجتماعي وتعززها. في الغالب لا يكون بوسع النساء والفتيات التعبير عن رأيهن في مجال تحديد أولويات الإنفاق وأنماطه داخل أسرهن، إلى الحدٍ الذي قد يصبحن فيه عاجزات بأنفسهن عن تلبية احتياجات الرعاية الصحية أو التغذية الخاصة بهن.

وقد تبين أن تعزيز العدالة والإنصاف في سلطة صنع القرار على مستوى الأسرة يؤدي إلى تحسين المساواة بين الرجل والمرأة وزيادة مشاركة المرأة في سلاسل القيمة وتحسين الفوائد العامة على الاقتصاد الأسري والأمن الغذائي. تمكّن منهجيات صنع القرار التشاركية الأسر والمجتمعات من معالجة عملية صنع القرار غير الفعالة أو المنكوبة بالصراعات والتي تنتج عن عدم التوازن في القوة التفاوضية، وفي النهاية تحويل الأعراف والعلاقات غير المتكافئة بين الجنسين.

توجد سلسلة من الأدوات والمنهجيات والنهج التي تم اختبارها ويمكن اعتمادها كجزء لا يتجزأ من استراتيجيات تدخل سلسلة القيمة، والتي تحول التركيز الرئيسي للتدخلات نحو الاهتمام بالأشخاص، والنظر في من يريدون أن يكونوا وماذا يريدون أن يفعلوا، بدلاً من الاهتمام بالأشياء، مثل الأصول والبنية التحتية.

» **منهجيات الأسرة:** تماشياً مع توصيات إطار عمل المنظمة بشأن سلاسل القيمة المراعية لإعتبارات النوع الاجتماعي ، تعمل هذه المنهجيات، التي يدعو إليها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ضمن» الصندوق الأسود «للأسرة. إن منهجيات الأسرة عبارة عن استراتيجيات لتمكين الأسر من خلق رؤية مشتركة وتقييم وضعها الحالي والمشاركة معاً في تخطيط سبل العيش. ينصب تركيز كل هذه المنهجيات على الجمع بين مختلف استراتيجيات سبل العيش وأولويات أفراد الأسرة، ودعم تحويلها إلى استراتيجية متماسكة تسمح لهم بالعمل نحو تحقيق أهداف ملموسة ومحددة زمنياً.

ما هي الجهود التي يمكن بذلها لتحسين عملية مشاركة المرأة وسلطة صنع القرار؟
» تعزيز عمليات صنع القرار التشاركية والمنصفة على مستوى الأسر

والأهم من ذلك، أن تركيز الاستراتيجيات لا ينصب على تمكين المرأة، الذي قد يكون على حساب الرجل، بل تركز على مساعدة أفراد الأسرة على إدراك أن التعاون في العمل يعود بفائدة على الجميع. يمكن أن تكون نقاط الدخول إلى العمل على مستوى الأسرة عبارة عن أنشطة جماعية أو توجيه فردي للأسرة. يمكن للممارسين اختيار النهج الأنسب بناءً على نوع وتكلفة ومدة تدخلهم. وضع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مجموعة أدوات تتضمن مجموعة مختارة من المنهجيات ودليلاً مفصلا ومجموعة من دراسات الحالة.

» **عملية صنع القرار الفعالة/ الديمقراطية بين الأسرة والمنظمة المنتجة» (Agri-ProFocus، 2014):** تركز هذه الأداة التشاركية على فهم التفاعل بين منظمة المنتِج والاقتصاد الأسري، كما تركز على ضرورة إضفاء الطابع الديمقراطي على عملية صنع القرار في الأسرة. وتساعد المشاركين على التفكير ملياً في أهمية اتخاذ أفراد الأسرة قرارات اقتصادية مستنيرة يجمع عليها الأفراد الآخرين، بدلاً من اتخاذ القرارات بمفردهم. ومن خلال سلسلة من أنشطة تمثيل الأدوار تشمل جميع أفراد الأسرة من الذكور والإناث، يدرك المشاركون قيمة التواصل الجيد والمعلومات المتبادلة، ودمج وجهات النظر المتنوعة لأفراد الأسرة في عمليات صنع القرار على مستوى منظمة المنتجين. يمكن أن تكون هذه الأداة بمثابة نشاط تكميلي مفيد لتنفيذ منهجيات الأسرة.

دراسة حالة 10

صنع القرار التشاركي في إطار الأسر التي تزرع البن يحسن الإنتاجية والاستدامة

وجدت دراسة بعنوان برنامج النوع الاجتماعي الذي يستهدف الأسر ذات الحيازات الصغيرة التي تعمل في زراعة البن أجرتها مؤسسة هانز آر نيومان شتيفتونغ، في أوغندا "أن صنع القرار التشاركي، بالعموم، قد يساهم في دعم الأنظمة الزراعية القادرة بشكل أفضل على تلبية الاحتياجات الأسرية المرتبطة بالنقود والأغذية على نحو مستدام، وغيرها، لتحسين الرفاهية والأمن الغذائي". على وجه التحديد، وجدت الدراسة أن الأزواج الذين اعتمدوا اتخاذ القرار التشاركي كانوا أكثر ميلاً للاستثمار في مزرعة اسرية مشتركة، واعتماد تدابير تكثيف مستدامة لإنتاج القهوة، والإبلاغ عن تحسن الأمن الغذائي. علاوة على ذلك، بدأ الأزواج في بعض الأسر في المشاركة في العمل المنزلي، مما خفف من عبء مسؤوليات المرأة.

المصدر: Lecoutere and Jassogne، 2016

الإطار 6

قائمة مرجعية لتحديد المعوقات والحلول المتعلقة بوصول المرأة إلى منظمات المنتجين ومركزها فيها

- ما هي معايير العضوية في الجمعية؟
- ما هي الفوائد التي تعود على الأعضاء؟
- كم عدد الأعضاء الرجال؟ كم عدد الأعضاء النساء؟
- كم تبلغ رسوم العضوية (التسجيل والصيانة)؟
- ما هو جدول الاجتماعات وتواترها ومكان انعقادها؟
- هل تعتقد أن كون المرء رجلا أو امرأة يساعد الشخص على أن يصبح قائدا للجمعية؟
- كم عدد المسؤولين في النقابة وما هو جنسهم؟
- ما هي المؤهلات المطلوبة لتصبح قائد جمعية؟
- ما هي الموارد المالية (المالية، والوقت، وغيرها) المطلوبة لقيادة الجمعية؟
- ما هو دور ومركز المرأة داخل المنظمة المختلطة؟
- ما هي قدرات القيادات/ المجموعات النسائية للتأثير على صنع القرار بشأن خدمات القطاع وتطوير سلسلة القيمة؟
- التحقيق في المعوقات المحتملة لدخول المرأة واستمرار عضويتها في الجمعيات.
- التحقيق في المعوقات المحتملة أمام المراكز القيادية للمرأة داخل الجمعيات.

المصدر: استناداً إلى Agri-ProFocus، 2012

تعزيز مشاركة المرأة في المنظمات والمؤسسات الريفية

لتعزيز قدرة المرأة على المشاركة بنشاط في المنظمات الريفية، يجب تطوير استراتيجيات التدخل للتصدي لأهم المعوقات القائمة على النوع الاجتماعي ذات الصلة التي تواجهها النساء. الموارد أدناه هي بعض الاستراتيجيات الموصى بها للممارسين للنظر فيها عند التخطيط للتدخلات:

- زيادة فرص وصول المرأة إلى منظمات المنتجين من خلال تحليل المعوقات القائمة على النوع الاجتماعي (Agri-ProFocus ، 2014): تتضمن هذه الأداة قائمة تقييم مرجعية (انظر الإطار 6) ومجموعة مختارة من الاستراتيجيات المحتملة لمعالجة بعض أكثر المعوقات شيوعاً برأي الممارسين (انظر الجدول 7). يستخدم هذين العنصرين معاً لتشجيع الممارسين على ربط التحليل بالتصميم، وتحفيز الممارسين على صياغة استراتيجياتهم الخاصة استجابةً للمعوقات القائمة على النوع الاجتماعي المرتبطة بالسياق.

ما هي الجهود التي يمكن بذلها لتحسين عملية مشاركة المرأة وسلطة صنع القرار؟

» تعزيز مشاركة المرأة في المنظمات والمؤسسات الريفية

جدول 7

المعوقات القائمة على النوع الاجتماعي والاستراتيجيات المضادة لمنظمات المنتجين

الأسباب / العوامل المساهمة	الاستراتيجية
1. عادة ما تواجه المرأة معوقات أمام الوصول إلى خدمات جمعيات المنتجين	
سياسة العضوية الفردية في الجمعيات حيث يمثل الرجل مصالح الأسرة بأكملها، باعتباره رب الأسرة.	• التشجيع على عضوية «الزوجات» وأفراد الأسرة الآخرين. • تشجيع إجراء تغييرات في قواعد الجمعية لتعزيز حضور أفراد الأسرة في الاجتماعات والفعاليات التدريبية وتحسين وصولهم إلى المزايا. • التأكيد على المبررات التجارية المتعلقة بدمج النساء في فئة العضوية الكاملة في منظمة المنتجين.
معايير العضوية الحصرية، استناداً إلى ملكية الأرض	• التشجيع على أن تستند العضوية في الجمعيات على معايير لا ترتبط فقط بإمكانية الوصول إلى عوامل الإنتاج (مثل الملكية القانونية للأرض أو الملكية المسجلة للحيوانات)، بل تشمل أيضاً عوامل أخرى، كالمخرجات مثلاً (مثل عدد لترات الحليب وسلات الطماطم). • إنشاء جمعيات خاصة بالنساء فقط إذا كان ذلك مناسباً لتشجيع دخول المزيد من النساء إلى المجالات الاقتصادية الجديدة. • نشر الوعي بشأن حقوق ملكية الأراضي والدعوة إلى التوزيع العادل للأراضي. • دعم تحسين تطبيق الإطار التشريعي القائم المتعلق بسياسة الأراضي.
الافتراض بأن الرجال فقط هم المنتجون	• إبراز مساهمة المرأة في الأعمال التجارية العائلية ومنظمات المنتجين وسلاسل القيمة. • التوعية بأن الإنتاج هو شركة عائلية وأنه على منظمات المنتجين التركيز على أفراد العائلة والاهتمام بوجهات نظرهم واحتياجاتهم الخاصة.
2. إذا سُمح للنساء بالانضمام إلى العضوية، فغالباً ما يتعرضن للمعوقات أثناء مشاركتهن	
الخدمات تقدم للأعضاء فقط	• تصميم برامج بديلة لتقديم الخدمات لأعضاء الجمعية من غير المنتجين (مثل وكلاء المبيعات في المناطق الريفية).
لا تدرك النساء أنه من الممكن دعوتهن أو السماح لهن بالانضمام للعضوية	• الحرص على أن يتم الإعلان عن المعلومات المتعلقة بالجمعيات الجديدة عبر قنوات الاتصال التي يستخدمها الرجال والنساء.
لا يمكنهن تحمل تكاليف رسوم العضوية	• التشجيع على أن تكون رسوم الدخول والعضوية وفق جدول دفع وبمستوى مناسب لكل من الرجال والنساء.
المعوقات المرتبطة بالوقت تحدِ من مشاركتهن في الاجتماعات	• ضمان عقد الاجتماعات في الأوقات والأماكن التي تسهل مشاركة المرأة.

الأسباب / العوامل المساهمة	الاستراتيجية
٣. في حال مشاركة النساء كأعضاء في الجمعية، فإنهن لا يشغلن مناصب قيادية	
تصورات حول الصفات القيادية للرجال والنساء	• توفير التدريب على حوكمة الجمعيات لترسيخ مبادئ المساواة بين الجنسين في إطار القيادة وصنع القرار (الحصص).
المعوقات الهيكلية أمام وقت المرأة وتنقلها	• التحقيق في المعوقات المحتملة التي تواجه المناصب القيادية للمرأة داخل الجمعيات.

المصدر: AgriProFocus، 2012

» **مشاركة المرأة الريفية في منظمات المنتجين (Kaaria وآخرون، 2016):** تعرض ورقة المراجعة هذه نظرة عامة على العوائق الرئيسية التي تواجه مشاركة المرأة في منظمات المنتجين، وتقدم مناقشة للدروس المستفادة والممارسات الجيدة التي يمكن أن تساعد في توجيه استراتيجيات التدخل المستقبلية. تم تلخيص الاستراتيجيات الموصى بها في الجدول 8.

» **منهجية GAIN (البحيري وآخرون، 2013):** تهدف هذه المنهجية إلى تحفيز التغيير التنظيمي من قاعدة الهرم إلى أعلاه لمساعدة منظمات المنتجين على تعزيز الاكتفاء الذاتي والربحية وتلبية احتياجات جميع الأعضاء. تبدأ المنهجية بإجراء تقييم تشاركي شامل للمنظمة، لتسهل على أعضاء المنظمة المنتجين أنفسهم وضع خطة العمل وتنفيذها ومراقبتها، مما يؤدي إلى رفع مستوى الحوكمة والمساءلة، وتمكين العضوية والمشاركة، والتحسينات الاجتماعية والاقتصادية للجميع. منهج GAIN الذي يقصد به الحوكمة، والاستقلالية، والتكامل، والاستناد إلى الاحتياجات هو نتيجة التفكير في أسباب النجاحات الهائلة التي حققتها «جمعية النساء العاملات لحسابهن الخاص» في الهند، ويشجع مشاركة المرأة وقيادتها كشرط أساسي لتحقيق هذه النتائج.

» **أندية ديميترا للمستمعين المحليين (منظمة الأغذية والزراعة، 2011 ب):** ديميترا عبارة عن مشروع معلومات واتصالات تشاركي يساهم في تحسين قدرات سكان الريف لصورتهم، ولا سيما النساء. توفر نوادي ديميترا فرصاً لمجموعات من النساء والرجال والشباب في الريف بحيث يلتقون بصورة منتظمة لبحث احتياجاتهم وأولوياتهم والتحديات التي تواجههم، واتخاذ إجراءات جماعية لحل المشكلات باستخدام أفكارهم ومواردهم الخاصة. يتميز هذا المنهج بقابليته الكبيرة للتكيف مع الاحتياجات المحلية وأدى إلى تحسينات كبيرة في العلاقات القائمة على النوع الاجتماعي والتماسك الاجتماعي على الصعيدين الأسري والمجتمعي. كما أدى إلى زيادات كبيرة في القوة التفاوضية لدى النساء وتعزيز ثقتهن بأنفسهن، حتى أن بعضهن بدأن يترشحن وينتخبن لتولي منصب محلي. وبذلك أصبح لديهن تأثير كبير على العمليات المحلية التي تنظم الوصول إلى الأراضي والفرص الاقتصادية.

الجدول 8

ملخص استراتيجيات تعزيز مشاركة المرأة في منظمات المنتجين

على مستوى الفرد/ الأسرة	على مستوى المجتمع/ منظمات المنتجين	على مستوى السياسة
تنمية القدرات بهدف: • تعزيز الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالأسواق، والشبكات، والمنتجات، والبذور، والأسمدة والمواد، وما إلى ذلك • المشاركة النشطة في منظمات المنتجين • زيادة الثقة بالنفس • تحسين مهارات القيادة تعزيز الوصول إلى الأصول والموارد • تنفيذ التدخلات التي تزيد من إمكانية الوصول إلى موارد الإنتاجي (البذور، والأسمدة)، والأسواق، والأراضي، وما إلى ذلك. • تعزيز بناء الأصول للمرأة تقليل عبء عمل المرأة وفقاً لذلك • الحرص على أن المشاركة في منظمات المنتجين لا تزيد من أعباء العمل • تقديم خدمات رعاية الأطفال والتكنولوجيات الموفرة للجهد محددة الأهداف • تحفيز النقاش الإيجابي حول إعادة التفاوض على الأدوار والمسؤوليات داخل الأسرة نحو تعاون وتقاسم وإنصاف أكبر	تغيير قواعد العضوية • فتح باب العضوية على أساس الفرد وليس على أساس الأسرة. • ربط متطلبات الدخول بالأصول التي تتحكم بها المرأة • تخفيض رسوم العضوية وتقديم حوافز مالية للنساء تغيير الإدارة المؤسسية • تقديم حصص واقعية على جميع المستويات التنظيمية • إنشاء ودعم وحماية المنتجات الخاصة بالنساء أو المنتجات الثانوية (أيضاً من خلال وسم العلامة التجارية) • مواءمة أوقات الاجتماع والموقع وجدول الأعمال بناء القدرات المؤسسية • إجراء تحليل قائم على النوع الاجتماعي • التوعية القائمة على النوع الاجتماعي • تشجيع السياسات والخطط التي تراعي الفوارق بالقائمة على النوع الاجتماعي	تقديم سياسات مباشرة • تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة على مستوى التعاونيات • تدريب التعاونيات على تعميم مراعاة المنظور النوع الاجتماعي • مراجعة القوانين الخاصة بالتمييز القائم على النوع الاجتماعي تقديم سياسات غير مباشرة • توفير التكنولوجيات الموفرة للجهد • تغيير السياسات الزراعية • مراجعة قوانين الأسرة والأراضي

المصدر: بالاستناد إلى Kaaria وآخرون، 2016

ما هي الجهود التي يمكن بذلها لتحسين مشاركة المرأة وقدرتها على صنع القرار؟

» تدريب القيادات النسائية وتوجيههن

تدريب القيادات النسائية وتوجيههن

يعد تعزيز قيادة المرأة أمراً ضرورياً لتحقق العضوات في منظمات المنتجين مكاسب مستدامة وطويلة الأمد. يضمن وجود مجموعة قوية من القيادات النسائية تلبية مصالح النساء بشكل أكبر. كما أنه قد يقدم مجموعة من النماذج التي يحتذى بها، مما يشجع الشابات أكثر على المشاركة وتطوير مهاراتهن الخاصة. ويمثل دمج المرأة في قيادة منظمة المنتجين سابقة مهمة، وتعد واحدة من أكثر الطرق فعالية لتحدي المعتقدات والصور النمطية المتمثلة بعدم قدرة المرأة على القيادة، والتي غالباً ما تكون متأصلة بعمق. تشمل التوصيات الرئيسية للممارسين ما يلي:

- يجب أن تشمل أنشطة التوعية التي يتم إجراؤها في إطار التدخل أيضاً التواصل بشأن أهمية وفوائد القيادة النسائية والحوكمة الشفافة في منظمات المنتجين.
- يجب أن يكون تدريب تنمية قدرة النساء على القيادة مراعياً لإعتبارات النوع الاجتماعي وأن يأخذ في الإعتبار احتياجات التعلم الخاصة بالنساء ودوافعه. على سبيل المثال، قد يكون تشجيع النساء على التركيز على العمل لتحقيق هدف أو غاية معينة أكثر فعالية من مطالبتهن بالبدء فجأة بالنظر لأنفسهن بطريقة تتحدى الافتراضات القائمة منذ فترة طويلة.
- يجب ألا يقتصر تركيز التدريب على القيادات النسائية الحالية فقط، بل يشمل أيضاً القيادات المستقبلية المحتملة وتشجيع الرجال على أن يكونوا حلفاء ومناصرين.
- عادة ما يكون التدريب وحده غير كافياً. ومن أجل تحقيق تأثير دائم، يجب الجمع بين التدريب والتوجيه ودعم الأقران، وربطه بالمجموعات النسائية و/ أو تجارب السفر الدولية والمحلية، إن أمكن. (انظر البحيري وLee، 2011، للحصول على حساب لتجربة تعلم المنتجات الأفريقيات في «جمعية النساء العاملات لحسابهن الخاص» في الهند.)

يوصى باستخدام المصدر التالي للتدخلات التي تتضمن تدريباً على القيادة:

- **دليل تدريب القيادات النسائية في التعاونيات على القيادة (منظمة العمل الدولية، 2005):** تم تصميم هذا الدليل لرفع وعي القيادات النسائية الحالية والمستقبلية وبناء قدراتهن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشكل خاص، ولكن يمكن تعديله بسهولة ليناسب الاستخدام في مناطق أخرى. تركز الوحدة الأولى في الدليل على تحقيق فهم للقضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي وهي متاحة للرجال والنساء على حدٍ سواء. وصممت الوحدات الست الأخرى خصيصاً لبناء قدرات المرأة، والتركيز على المعرفة الوظيفية والتنمية الشخصية. يعتمد الدليل أيضاً مجموعة متنوعة من أساليب التعلم لتلبية أكبر قدر ممكن من أنماط التعلم المتنوعة للمشاركين.

دعم المنظمات النسائية فقط والمجموعات غير الرسمية عند الاقتضاء

إن نقص المعرفة والخبرة يشكلان عقبة كبيرة أمام مشاركة المرأة وقدرتها على صنع القرار. وتشير الدلائل إلى أن النساء اللواتي يشاركن بنشاط في المنظمات المختلطة يرجح أن يكون لديهن خبرة بالفعل كأعضاء ومنظمين في مجموعات أخرى، غالباً ما تكون منظمات غير رسمية أو نسائية فقط (Kaaria وآخرون، 2016؛ اوكسفام، 2013).

في سياقات معينة، يعد تعزيز المنظمات النسائية فقط والمجموعات غير الرسمية استراتيجية فعالة لزيادة مشاركة المرأة بشكل أكبر وتعزيز ثقتها بنفسها ومهارات القيادة لديها. فهي توفر مساحة تتيح للمرأة التعبير عن نفسها بحرية وإيجاد حلول لتلبية احتياجاتها الخاصة. من المرجح أن يكون دعم المجموعات النسائية فقط مفيداً في السياقات المحافظة ذات الأعراف القائمة على النوع الاجتماعي التقييدية للغاية وفي سلاسل القيمة (أو نقاط سلسلة القيمة) التي تهيمن عليها النساء. يمكن أيضًا أن يكون دعم الجماعات النسائية فقط بمثابة استراتيجية تكميلية في السياقات التي يتم فيها تهميش النساء داخل مجموعات مختلطة أكبر. غالباً ما تعود المجموعات النسائية بفائدة اقتصادية أقل مقارنة بالمجموعات المختلطة الأكبر التي تتمتع بفرص أفضل للوصول إلى الموارد والخدمات. ومع ذلك، توفر المجموعات النسائية فقط مساحة للنساء لاكتساب خبرة ومهارات لا تقدر بثمن يمكن نقلها إلى سياقات تنظيمية أوسع وتجعل من الصعب على الرجال الحصول على الفوائد المناسبة (أوكسفام ، 2013 ؛ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 2015).

وقد يساعد دعم المنظمات النسائية فقط والمجموعات غير الرسمية في زيادة المنافع المادية بالنسبة للنساء من خلال تحسين إمكانية الوصول إلى الموارد والشبكات ووسائل النقل، وقد يؤدي إلى تحول المجموعات غير الرسمية إلى مجموعات رسمية بصورة تدريجية. ولكن، ومن وجهة نظر اقتصادية، هناك أيضاً خطر زيادة تهميش المرأة و/أو إبعادها إلى سلاسل قيمة أقل ربحية أو أقل أهمية بسبب التركيز الشديد على هذه المجموعات (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 2015). يجب على الممارسين توخي الحذر عند اختيار تطبيق هذا الدعم. تشمل الممارسات الجيدة للتخفيف من هذا التهميش المحتمل ما يلي:

- ضمان مشاركة الرجال وتأييدهم ودعمهم طوال العملية وتشجيع الرجال القادة للمساعدة في خلق بيئة مواتية للنساء والجماعات النسائية؛
- دمج الأنشطة التكميلية في تصميم المشروع، مثل معالجة الحواجز المتعلقة بعضوية المرأة ومشاركتها في منظمات المنتجين المختلطة (انظر الأقسام السابقة)؛
- ربط المجموعات غير الرسمية والمجموعات النسائية الأخرى بمنظمات المنتجين الرسمية، أو إنشاء أقسام مخصصة للنساء فقط داخل منظمات المنتجين المختلطة.

ما هي الجهود التي يمكن بذلها لتحسين مشاركة النساء وقوة أتخاذ القرار؟

» تعزيز المنظمات الخاصة بالنساء والغير رسمية كلما أتاحت الفرصة

مصادر إضافية حول المشاركة وصنع القرار

» **FAO.** 2005. *Rapid guide for missions: Analysing local institutions and livelihoods.* Rome.

» **FAO.** 2015. *Dimitra Clubs: a unique approach.* Rome.

» **IFAD.** 2014. *Rural Women's Leadership Programme: Madagascar, Nepal, the Philippines and Senegal. Good practices and lessons learned. (2010- 2013).* Rome.

» **IFAD.** 2015. *Promoting the leadership of women in producers' organizations: Lessons from the experiences of FAO and IFAD.* Rome.

» **Oxfam.** 2014. *Transformative leadership for women's rights: An Oxfam guide. Understanding how leadership can create sustainable change that promotes women's rights and gender equality.* Oxford, UK.

يمكن إيجاد روابط هذه المصادر في قائمة المراجع

3 » محدودية الوصول إلى الخدمات المالية

تشكل محدودية الوصول إلى التمويل واحداً من أهم المعوقات التي تعترض قدرات المرأة الإنتاجية وإمكانات ريادة الأعمال لديها في سلاسل قيمة الأغذية الزراعية (البنك الدولي، دون تاريخ؛ مؤسسة التمويل الدولية، 2016). تواجه النساء، في جميع المناطق، حواجز تتعلق بالنوع الاجتماعي وحواجز في الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية أكثر من الرجال. وفقاً لقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي (Global Findex) لعام 2014، فقد تم احراز تقدم كبير في توسيع مبدأ الشمول المالي حول العالم. ورغم ذلك، لا تزال أوجه عدم المساواة قائمة، ولا سيما بين النساء. في الاقتصادات النامية، حيث توسعت رقعة استخدام الحسابات المصرفية بنسبة 13 بالمائة عند الرجال والنساء بين عامي 2011 و 2014، إلا أن الفجوة القائمة على النوع الاجتماعي في ملكية الحسابات ثابتة عند 9 نقاط مئوية (Demirguc-Kunt وآخرون، 2015).

وهناك العديد من الأسباب الكامنة خلف استمرار انعدام المساواة في موضوع الوصول إلى الخدمات المالية. وفي العديد من السياقات، ما تزال الحواجز القانونية والمعايير الثقافية تمنع المرأة من امتلاك حسابات مصرفية أو إبرام عقود مالية بصفتها الشخصية. في المناطق الريفية، لا تمتلك النساء في الغالب الوثائق الرسمية لإثبات هويتهن وبالتالي لا يستطعن تلبية المتطلبات الأساسية في إجراءات التقديم التي وضعتها المؤسسات المالية الرسمية. وبما أن الضمانات متطلب أساسي للحصول على القروض، تستبعد النساء بشكل غير مباشر من الحصول على الخدمة لعدم امتلاكهن الأراضي أو أي أصول أخرى في الأسرة. ومن ناحية الطلب، يساهم انخفاض مستويات التعليم والمعرفة المالية لدى النساء في الحدِ من استخدامهن الفعال للخدمات المتاحة. قد تكون النساء أقل معرفة بالمنتجات المالية المتاحة، وأقل ثقة بالنفس في طلب المشورة من مقدمي الخدمات المحترفين.

ومن ناحية العرض، تساهم الطرائق التشغيلية وطرائق التسليم لمعظم المؤسسات المالية بشكل كبير في إطالة أمد عدم المساواة في الوصول إلى الخدمات المالية. وتتفاقم مشكلة محدودية توافر الخدمات في المناطق الريفية لأن مقدمي الخدمات لا يستطيعون استهداف النساء كعملاء شرعيين وذلك بسبب دورهن غير الملحوظ في مجال الزراعة. وغالباً ما تكون مجموعة منتجاتهم غير كافية، ويفتقر الموظفون والإدارة عادةً إلى المعرفة والقدرة على تصميم الخدمات وتقديمها لتلبية احتياجات وأولويات النساء الريفيات العاملات في سلاسل قيمة الأغذية الزراعية (البنك الدولي، دون التاريخ؛ مؤسسة التمويل الدولية،2016، Lustrati وCirillo وSommacal ، 2012؛ منظمة الأغذية والزراعة، 2011أ). نتيجة لذلك، تعتمد النساء في الغالب على الخدمات شبه الرسمية وغير الرسمية، مثل تعاونيات الاقراض والتوفير (SACCOs)، وجمعيات الادخار والائتمان الدورية (ROSCAs)، والبرامج الخاصة التي تديرها المنظمات غير الحكومية، ومجموعات المساعدة الذاتية، والمقرضين من القطاع الخاص، والشبكات العائلية وموردي المدخلات. تتضمن هذه الخدمات غير الرسمية بالتأكيد العديد من المزايا (مثل انتشار أفضل في المناطق الريفية، وانخفاض تكاليف المعاملات). ورغم ذلك، فإن محدودية توفر المنتجات المالية وانخفاض حجم الائتمان والتوفير يمكن أن يشكل عقبة رئيسية أمام إمكانات المرأة الإنتاجية وريادة الأعمال، مما يشكل عقبة أمام تطوير سلسلة قيمة الأغذية الزراعية. وبشكل عام، فإن تعاونيات الاقراض والتوفير (SACCOs)، وجمعيات الادخار والائتمان الدورية (ROSCAs)

والمؤسسات غير الرسمية المماثلة تقدم فقط خدمات ادخار وقروضاً صغيرة قصيرة الأجل، مما يحدِ من إمكانية الاستثمار أو توسيع الأنشطة الإنتاجية. ودون الوصول الكافي إلى خدمات الائتمان، غالباً ما تكون النساء غير قادرات على تحمل المخاطر والتكاليف الأولية المرتبطة بالابتكارات والاستثمارات اللازمة لبدء أعمالهن أو توسيعها (مثل شراء مدخلات عالية الجودة أو معدات جديدة، والاستثمار في التدريب أو العمالة المستأجرة).

وعلى مر السنوات، ساهمت برامج التمويل الأصغر، التي تم تطويرها كبرامج للإدماج المالي، بشكل كبير في تعزيز إمكانية وصول المرأة إلى فرص الائتمان. ومع ذلك، فقد أصبح من المسلم به بشكل متزايد أن التمويل الأصغر هو حل ينطوي على بعض التحديات أيضاً. يمكن أن يشكل الافتقار إلى المرونة في التمويل الأصغر قيوداً معيقة للنساء. وغالباً ما تكون هذه الأنواع من البرامج مدفوعةً بالائتمان ولا يمكن معها توسيع نطاق الخدمات المتوفرة التي تحتاجها النساء الريفيات والفقيرات، ولا سيما خدمة الادخار. بالإضافة إلى ذلك، لا يلبي التمويل الأصغر الاحتياجات المالية للأنشطة الزراعية والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. حتى عند استهداف النساء الضعيفات المستبعدات من القطاع المصرفي، فغالباً ما تستهدف مؤسسات التمويل الأصغر الأنشطة غير الزراعية، وتفضلها على المشاريع الزراعية.

ماهي طبيعة الجهود التي يمكن بذلها لتحسين وصول المرأة إلى الخدمات والموارد المالية؟

بناء قدرات المؤسسات المالية لاستكشاف نماذج مالية مبتكرة

يمكن للقطاع العام والمؤسسات المالية، الرسمية وشبه الرسمية على حدٍ سواء، أن يكون لها دور مهم في تحسين إمكانية وصول النساء الريفيات والمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء إلى التمويل. ومع ذلك، يتطلب تقديم الخدمات للمرأة الريفية اعتراف مقدمي الخدمة بالاحتياجات المحددة لهذا الجزء من السوق وتصميم منتجاتهم وتوفير طرائق للتسليم وفقاً لذلك.

وكما تمت مناقشته بخصوص مقدمي الخدمات الآخرين العاملين في سلسلة القيمة الموسعة، فإنه من الضروري تعزيز قدرات المؤسسات المالية على استهداف النساء في سلاسل قيمة الأغذية الزراعية وفي البيئات الريفية بمنتجات وخدمات مخصصة، للتغلب على القيود التي تواجه جانب العرض. يمكن أيضاً تطبيق الإجراءات المدرجة في الجدولين 5 و 6 المتعلقة بالخدمات الاستشارية الريفية وخدمات تطوير الأعمال على مقدمي الخدمات المالية. يمكن لهذه الإجراءات توفير توجيهات مفيدة حول كيفية تقييم وتعزيز الحساسية القائمة على النوع الاجتماعي لخدماتهم، سواء من حيث المحتوى وطرائق التسليم.

ما تزال المعلومات محدودة حول تأثير النماذج المالية المناسبة للنساء. ومع ذلك، فقد نجحت العديد من التدخلات على أرض الواقع في إثبات أن النساء يمثلن شريحة سوقية مربحة ومخلصة، وأن الاستثمار في مشاريع النساء آمن ومربح أيضاً. وتتمثل الخطوة الرئيسية الأولى في إجراء بحوث سوق تشاركية لتحديد منتجات التمويل الريفي والطرائق التشغيلية التي ستكون فعالة

ما هي الجهود التي يمكن بذلُها لتحسين مشاركة النساء وقوة أتخاذ القرار؟

» بناء قدرات المؤسسات المالية لاستكشاف نماذج مالية مبتكرة

لجهات فاعلة محددة في سلسلة القيمة (من الرجال والنساء على حدٍ سواء) وفي سياقات محددة. يمكن لمقدمي الخدمات تطوير آليات وخطط مختلفة لتعزيز وصول المرأة إلى التمويل. على سبيل المثال، أصبح موردو المدخلات والمشترين، بالإضافة إلى التعاونيات ومؤسسات التمويل الأصغر، أكثر أهمية كقنوات تمويل لأصحاب الحيازات الصغيرة التجارية وشبه التجارية. يتضمن الجدول 9 أمثلة على الخدمات والمنتجات المالية التي ثبت أنها تخدم بشكل أفضل النساء الريفيات والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء في سلاسل قيمة الأغذية الزراعية.

الجدول 9

الخدمات / المنتجات المالية المبتكرة المخصصة للنساء الريفيات والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة المملوكة من قبل النساء في سلاسل قيمة الأغذية الزراعية

المنتجات والصناديق المالية المخصصة فقط للنساء	من الممكن توعية المؤسسات المالية حول فوائد تخصيص نسبة من خطوط الائتمان للنساء فقط أو إنشاء صناديق استثمار متاحة فقط للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء. ومن العناصر التي تساهم في فعالية هذا النموذج بالتحديد هو أن هذه الصناديق أو البرامج عادة ما تكون، عند توفرها، مصحوبة بطرائق تقديم خدمة مخصصة ومراعية لإعتبارات النوع الاجتماعي (على سبيل المثال، خدمات البيع المباشر المخصصة للنساء فقط تتضمن موظفات مخصصات وموظفين مدربين خصيصاً للتفاعل بشكل فعال مع العملاء ذوي المعرفة المالية المحدودة). على سبيل المثال، تعاونت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) مع بنك اندونيسيا الدولي PT Bank، وهو واحدٍ من أكبر البنوك في إندونيسيا، لإطلاق منتج ادخار مقدم خصيصاً للنساء، ولا يقتصر البرنامج فقط على تقديم مزايا محددة (مثل شروط إقراض مواتية، وبدون رسوم إدارية شهرية، وخدمات دفع الفواتير والحماية التأمينية)، بل يشمل أيضاً الوصول إلى الخدمات الاستشارية المستهدفة (الشراكة العالمية للشمول المالي ومؤسسة التمويل الدولية،2011). في عام 2005، قرر البنك الأفريقي الرائد،Access Bank PLC ، أن يصبح سباقاً في السوق المتخصصة للشركات الصغيرة والمتوسطة، والتي تشغلها النساء إلى حدٍ كبير في نيجيريا. حيث قدم خطوط ائتمان وخدمات تكميلية مخصصة لرائدات الأعمال. وعلى مدار أربع سنوات، فتح البنك حوالي 1,300 حساباً جديداً، وصرف أكثر من 33 مليون دولار أمريكي على شكل قروض، وقام بتدريب أكثر من 650 سيدة أعمال على مهارات الأعمال والإدارة (البنك الأفريقي للتنمية، 2013؛ مؤسسة التمويل الدولية، 2009).

مجموعة متكاملة من الخدمات (المالية وغير المالية)	غالباً ما تكون المنتجات المخصصة للنساء مصحوبة بمجموعة متكاملة من الخدمات، تشمل خدمات تطوير الأعمال والمعرفة المالية والمشورة القانونية والتدريب على ريادة الأعمال. وقد أثبتت العديد من السياقات أن هذا الحل فعال للغاية في معالجة المعوقات الشائعة التي تؤثر على إمكانية الوصول إلى التمويل من ناحية الطلب (على سبيل المثال، المستوى التعليمي المنخفض للمرأة، ومحدودية الوقت والقدرة على التنقل). أنشأ بنك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة SME Bank في ماليزيا نوعاً من نظام احتضان للأعمال يوفر تسهيلات التمويل وخدمات التوجيه والتدريب في مجال تنظيم الأعمال، ويساعد العملاء على تسويق منتجاتهم والترويج لها. كما قام البنك بموائمة هذه المنتجات المختلفة لتتوافق مع الاحتياجات المحددة لرائدات الأعمال في ماليزيا واللائي يتركزن بشكل كبير في مجال التصنيع والسياحة (الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي ومؤسسة التمويل الدولية، 2011). ويشكل تقديم الخدمات التكميلية حافزاً أيضاً لوصول المرأة إلى الخدمات واستخدامها الفعلي لها. تقدم مؤسسة ProMujer، وهي مؤسسة لاتينية للتمويل الأصغر تعمل في الأرجنتين ودولة بوليفيا المتعددة القوميات والمكسيك ونيكاراغوا وبيرو، حالياً مجموعة كاملة من خدمات التمويل الأصغر والخدمات الصحية وغيرها من خدمات التنمية البشرية، من خلال بعض مراكزها (وزارة التنمية الدولية البريطانية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، 2013).
توفير الضمانات الحديثة / أنظمة الضمان	تعمل نظم الضمان على توسيع نوع الأصول التي يمكن استخدامها كضمان للقروض، بحيث تشمل الأصول الملموسة (مثل المخزون والمحاصيل والماشية والمجوهرات والمركبات والآلات والمعدات) والأصول غير الملموسة (مثل الحسابات المدينة وحسابات الودائع). ويساعد هذا في التغلب على واحدة من أهم المعوقات القائمة على النوع الاجتماعي التي تواجه الوصول إلى الخدمات المصرفية الرسمية: لا تزال المرأة تفتقر إلى ملكية الأرض والسكن وغيرها من أصول الأسرة. وتعد إيصالات المستودعات من أفضل الأمثلة على الضمانات البديلة. يتم إصدار الإيصالات إلى مودع محدد (مجموعة مزارعين أو مصنع الأغذية أو تاجر) لتكون دليلاً على أنه قد تم إيداع سلعة معينة بالكمية والجودة المذكورين في موقع محدد. يمكن لحامل الإيصال رهنه للمقرض (بحيث تكون السلعة المخزنة هي ضمان القرض) أو تحويله إلى المشتري (عن طريق البيع). يضمن القائم على المستودع أو مدير الضمان، المسؤول عن حيازة المخزونات، التسليم على أساس الإيصال، ويجب أن يكون قادراً على تعويض أي قيمة تم فقدانها نتيجة للسرقة أو الحريق أو كوارث أخرى. في غانا قام بنك غانا المركزي بإنشاء "سجل الضمانات"، بدعم من مؤسسة التمويل الدولية، والذي سمح للمؤسسات المالية وغير المصرفية، ولا سيما مؤسسات التمويل الأصغر، بتوسيع عمليات الإقراض الخاصة بها لتشمل قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. تم منح أكثر من 10,000 سيدة أعمال قروضاً بضمان ممتلكات منقولة، معظمها معدات تجارية وأصول منزلية وسيارات (Chiquier و Daadouche Crum وKonidari 2017). وفي نيجيريا أيضاً، طور بنك Access Bank نظاماً لخيارات ضمانات مرنة، تستهدف النساء خصيصاً، بما في ذلك التعهد بالمجوهرات والمعدات، واستخدام السندات أو سندات البيع لتمكين رائدات الأعمال من الحصول على قروض (مؤسسة التمويل الدولية، 2009).

قروض الأراضي	وفي بعض البلدان، أنشأت البنوك المركزية "قروضاً للأراضي" مخصصة فقط للنساء اللواتي يواجهن صعوبات أكثر في الوصول إلى العقارات. ومن خال هذه القروض، تستطيع المرأة شراء العقارات أو الأراضي التي يمكن استخدامها لاحقاً كضمان للقروض. أنشأ البنك المركزي في أوغندا هذا النوع من القروض لتمكين النساء من شراء ممتلكات يمكنهن استخدامها لاحقاً كضمان لقرض تجاري (الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي ومؤسسة التمويل الدولية، 2011). بدأ بنك تنزانيا النسائي إقراض قطع الأراضي المسجلة لرائدات الأعمال لمساعدتهن في التغلب على المعوقات الرئيسية أمام الحصول على التمويل. يتعين على المقترضات إيداع 30 في المائة على الأقل من قيمة قطعة الأرض ودفع الباقي على أقساط إلى حين سداد القرض وامتلاك الأرض بالكامل (Mayoke، 2016).
الضمان الجماعي/ الاقراض الجماعي	توفر برامج الإقراض الجماعي وتعيين الضامنين الشركاء، وهو نموذج تم اختباره من قبل مؤسسات التمويل الأصغر التي تدعمه إلى الآن بصورة رئيسية، بديلاً صالحاً لمتطلبات الضمان، بناءً على الثقة والتماسك الاجتماعي. ومع ذلك، من المهم تسليط الضوء على أن الإقراض الجماعي يكون عادة للقروض الصغيرة قصيرة الأجل التي قد لا تكون ملائمة أو كافية لدعم مشاركة المرأة في سلاسل القيمة الغذائية الزراعية. نموذج الإقراض الجماعي هو الركيزة الأساسية لمنهجية بنك Grameen Bank . في هذا النموذج، يشكل الأفراد مجموعة واحدة ويخضعون لتدريب مالي قبل الحصول على القرض. يقدم بنك SEWA Bank أيضاً قروضاً لأعضائه بعد أن يمتلكوا حساب توفير لفترة معينة من الوقت ويدخرون مبلغاً معيناً من المال في حسابهم (باختصار، يمنح تاريخ الائتمان المرأة نوعًا من "درجة الائتمان" ، ويستخدم كبديل للضمانات).
النوادي الاستثمارية	كما يمكن للتواصل بين رائدات الأعمال لتسهيل جمع الأموال المشتركة، بعدها يمكن جعل الصندوق المشترك متاحاً للأعضاء الأفراد. في بعض الحالات، تم استخدام هذه الأموال المشتركة كضمان في طلب قرض فردي. كما أن النوادي فعالة للغاية في تعزيز وصول المرأة إلى المعلومات المتعلقة بالمنتجات والخدمات المالية المتاحة. في أوغندا، شجع البنك المركزي على إنشاء نادٍ استثماري، وهو عبارة عن برنامج توفير يتيح لرائدات الأعمال جمع الأموال معًا للقيام باستثمار تجاري مستقبلي. منذ إنشائه، تم إقراض أكثر من 20 مليون دولار أمريكي لرائدات الأعمال نتيجة مشاركتهن في النادي (الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي ومؤسسة التمويل الدولية، 2011).

الخدمات التي تقودها تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات	في الاماكن التي تتوفر فيها البنية التحتية، تتمتع الحلول التي تقودها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بإمكانية قوية لتقليل قيود الوقت والتنقل التي تعيق وصول المرأة الريفية إلى الخدمات المالية. كما يمكن لهذه الخدمات أيضاً أن تساعد النساء على توفير التكاليف، وتقليل مخاطر العنف والسرقة المرتبطة بحمل الأموال وإدارتها، وضمان توفير الخصوصية، التي تعد أمراً مهماً للمرأة. في الوقت نفسه، يمكن أن تمثل خدمات الأموال عبر الهاتف المحمول شكلاً من أشكال "الخدمات المصرفية المقدمة بدون فروع بنكية"، والتي يمكن أن تساعد في تقليل تكلفة تقديم الخدمات على المؤسسات المالية وتسهيل العمليات في المناطق الريفية. عندما يتم دفع الرواتب والمدفوعات والحوالات المالية مباشرة في حساباتهم، تساهم خدمات الأموال عبر الهاتف المحمول أيضًا في زيادة سيطرة المرأة على أرباحها ودخلها (انظر دراسة الحالة 11). وتقدم منظمة One Acre Fund غير الربحية (OAF) في جميع أنحاء شرق إفريقيا المدخلات، مثل البذور والأسمدة، على شكل ائتمان للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، ومعظمهم من النساء. وتستكمل هذه الخدمة بإجراء تدريب متخصص على تقنيات أفضل لإدارة المحاصيل. منذ عام 2014، ساعدت منظمة OAF المزارعين في كينيا على تسديد القروض بطريقة رقمية باستخدام خدمة الدفع عبر الهاتف المحمول M-Pesa بدلاً من النقد، الأمر الذي أدى إلى زيادة الفرص الاقتصادية وتعزيز الشمول المالي في بعض المجتمعات الزراعية الأكثر فقراً في العالم. توفر الرقمنة فوائد عدة من بينها الحدِ بشكل كبير من عمليات الاحتيال في السداد (ليستفيد من ذلك خصيصاً العملاء من الإناث) وتقليل الوقت الذي يقضيه موظفو OAF في معالجة عملية السداد، مما وفر المزيد من الوقت لتوفير التدريب والمشورة بشأن الممارسات الزراعية (تحالف أفضل من النقد، 2017).
الشراكات والمنتجات المرحلية بين مؤسسات التمويل الأصغر (وغيرها من الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة التي تقدم خدمات مالية غير رسمية) والمؤسسات المالية الرسمية	يمكن استخدام البنية التحتية التي أنشأتها مؤسسات التمويل الأصغر والجهات الفاعلة الأخرى في سلسلة القيمة التي تقدم خدمات مالية غير رسمية (مثل توفير مرافق التخزين لائتمانات المخزون) بشكل استراتيجي كمنصة لتقديم مجموعة واسعة من الخدمات، ربما بالشراكة مع مؤسسات مالية أكثر رسمية. ستوفر هذه الشراكات إمكانية وصول المؤسسات المالية إلى قاعدة العملاء التي لم يكن بالإمكان الوصول إليها ومنح عملاء التمويل الأصغر إمكانية الوصول إلى مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات. تعد إمكانية "التطوير" هذه مهمة بشكل خاص عندما يزداد تعقيد الاحتياجات المالية لأصحاب المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، (على سبيل المثال عندما تنمو أعمالهم لتحتاج المزيد من رأس المال)، أو عندما يحتاجون إلى خدمات إضافية (مثل كشوف المرتبات والمعاملات الدولية). ولتنمية هذه الشراكات، يجب أن تكون المؤسسات المالية الرسمية مدركة للفرص والمعوقات، بما في ذلك المعوقات القائمة على النوع الاجتماعي ، الموجودة في الاقتصاد الريفي. في العادة، لا تقترب المؤسسات المالية الرسمية من القطاع الريفي/الزراعي لأنه يعتبر قطاعاً متقلباً ومحفوفاً بالمخاطر. تحتاج المؤسسات الرسمية إلى التدريب على استراتيجيات إدارة المخاطر المصممة خصيصاً لسلاسل قيمة الأغذية الزراعية وعلى وجه التحديد لمختلف الجهات الفاعلة (النساء والرجال على حدٍ سواء) التي تعمل على طولها.

الشراكات والمنتجات المرحلية بين مؤسسات التمويل الأصغر (وغيرها من الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة التي تقدم خدمات مالية غير رسمية) والمؤسسات المالية الرسمية

في جمهورية تنزانيا المتحدة، عقدت مؤسسة Sero Lease للتمويل الأصغر، شراكة مع بنك Exim Bank لتقدم لعملائها من النساء فرصة فتح حسابات توفير. وهذا يوفر فرصة ممتازة لتبدأ العميلات ببناء علاقات عمل وجدارة ائتمانية مع البنك في حال احتجن إلى طلب قروض أكبر. تقدم بعض المؤسسات المالية خدمات التمويل الأصغر وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، في كثير من الحالات بعد أن تطورت من مؤسسة للتمويل الأصغر إلى بنك تجاري. هذه المؤسسات المالية (كما في حالة بنك ACLEDA في كمبوديا، و XacBank في منغوليا، وبنك Ipak Yuli في أوزبكستان) في وضع جيد لتقديم مجموعة واسعة من الخدمات لرائدات الأعمال.

ماهي الجهود التي يمكن بذلها لتحسين وصول المرأة إلى الخدمات والموارد المالية؟

» تحسين المعرفة المالية والمستوى التعليمي لدى المرأة الريفية

دراسة حالة 11

بنك Diamond Bank يقتحم السوق: طريقة "بيتا" للادخار في نيجيريا

صمم بنك Diamond Bank والشبكة المصرفية العالمية للمرأة، بدعم من فيزا ومؤسسة تعزيز الابتكار المالي والوصول، منتجاً مبتكراً للادخار يساعد في التغلب على الحواجز التي تمنع النيجيريين ذوي الدخل المنخفض من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية. وفي مارس 2013، تم إطلاق "حساب التوفير BETA" في 21 فرعاً من فروع بنك Diamond Bank. يستهدف حساب BETA (ومعناه "جيد" باللغة البدجنية النيجيرية) النساء والرجال العاملين لحسابهم الخاص الذين يحتاجون إلى الادخار على أساس يومي أو أسبوعي، ويتمتع هذا الحساب بالعديد من المزايا: يمكن فتح الحساب في أقل من خمس دقائق وليس له حدٍ أدنى من الرصيد، ولا يتطلب دفع أي رسوم، أو تعبئة الاستمارات أو احضار الهوية أو متطلبات التوقيع. يقوم الوكلاء، ويطلق عليهم "أصدقاء BETA"، بزيارة العملاء مباشرة في مواقع أعمالهم لفتح الحسابات وإنجاز المعاملات، وذلك يشمل عمليات الإيداع والسحب. جميع الأنشطة المصرفية تتم من خلال تطبيق بسيط على الهاتف المحمول. وخلال الأشهر الستة الأولى، تم فتح أكثر من 38,500 حساب، وهذا يتجاوز الهدف الذي حدده البنك في البداية وقدره 16,000 حساب. تمتلك النساء 40% في المائة من هذه الحسابات. أظهرت الدراسات الاستقصائية التي أجريت بعد المرحلة التجريبية أن عملاء BETA يستخدمون حساباتهم بانتظام: 74 في المائة منهم يستخدمونها أكثر من مرة في الشهر، مما يوفر إجمالي 1.5 مليون دولار أمريكي في الأشهر الستة الأولى وحدها.

مصادر إضافية حول النماذج المالية المبتكرة للنساء

» **African Development Bank (AfDB).** 2013. *Financial inclusion in Africa.* Tunis, AfDB.

» **Asian Development Bank (ADB).** 2014. *Gender tool kit: micro, small, and medium-sized enterprise finance and development.* Mandaluyong City, Philippines, ADB.

» **Department of International Cooperation (DFID) and German Society for International Cooperation (GIZ).** 2013. *Promoting women's financial inclusion – A toolkit.* DFID.

« **Global Partnership for Financial Inclusion (GPFI) & International Finance Corporation (IFC).** 2011. *Strengthening access to finance for women-owned SMEs in developing countries.* Washington D.C., IFC.

« **GSMA.** 2013. *Unlocking the potential: women and mobile financial services in emerging markets.*

« **IFAD.** 2009. *Gender and Rural Microfinance: Reaching and empowering women.* Rome.

« **Yalman, I., Kaaria, S. & Mhlanga, N.** forthcoming. *Promoting women's access to rural finance: challenges and opportunities.* Rome, FAO.

يمكن إيجاد روابط هذه المصادر في قائمة المراجع

تحسين المعرفة المالية والمستوى التعليمي لدى المرأة الريفية

ان الحرص على أن تعمل المؤسسات المالية بطريقة أكثر مراعاة لإعتبارات النوع الإجتماعي أمر ضروري لسد الفجوة القائمة على النوع الاجتماعي في التمويل الريفي. ومن المهم أيضا عدم الاستهانة بضرورة بناء القدرات من ناحية الطلب وتحسين المعرفة المالية والمستوى التعليمي للمرأة الريفية. يجب إعداد النساء والفتيات وتزويدهن بالمعرفة والمهارات اللازمة لاتخاذ قرارات سليمة ومسؤولة بشأن الإنفاق والادخار والاقتراض والاستثمار لتحقيق أفضل استفادة من الخدمات والمنتجات المتاحة.

تُظهر البيانات أن النساء، في جميع المناطق عموماً، أقل إدراكاً لمزايا امتلاك حساب مصرفي وأقل احتمالية لمعرفة أو زيارة الخدمات الرسمية لتلقي الدعم والمشورة. وفقاً لاستطلاع محو الأمية المالية العالمية لعام 2015، فإن ثلثي البالغين في العالم تنقصهم المعرفة المالية. وفي كل بلد تقريباً، تمتلك النساء معرفة مالية أقل مقارنة بالرجال (van Oudheusden وLusardi وKlapper، 2015). ومن الضروري أيضاً توفير التعليم والتدريب المالي، بالشراكة مع الجهات الفاعلة الأخرى التي تعمل على طول سلسلة القيمة الممتدة، لبناء ثقة المرأة للتعامل مع مقدمي الخدمات المالية الرسميين وطلب المشورة عند الحاجة. ووفقاً لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2013)، يجب أن تراعي التدخلات التي تهدف إلى تعزيز المعرفة المالية للمرأة الريفية ما يلي:

« تصبح برامج المعرفة المالية أكثر فعالية عندما تستهدف مجموعات فرعية محددة بناءً على دورة حياة المرأة (مثل الشابات أو المسنات؛ النساء المتزوجات) ، أو وضع الثروة، أو الوضع الاقتصادي (على سبيل المثال، العمل بأجر مقارنة بالأعمال الريادية، مؤسسة صغيرة الحجم مقابل مؤسسة متوسطة الحجم).

« قد يكون لتوفير التدريب المتعلق بتوفير منتجات/ خدمات مالية محددة (مثل حسابات التوفير والقروض والتأمين) آثار إيجابية على كل من المخرجات المتوقعة ورفع مستوى الوعي المالي لدى المرأة والاستخدام الفعلي للمنتج المقترح.

« يمكن للجمع بين برامج المعرفة المالية مع غيرها من البرامج التدريبية التي قد تكون مهمة للمرأة (مثل الصحة الإنجابية، والتدريب على الأعمال والوظائف، والمهارات الحياتية، وغيرها) أن تكون حافزاً ووسيلة لتزويد النساء بالعديد من الفرص لتعزيز مهاراتهن وتمكين أنفسهم.

- يمكن إشراك المدربات والقدوات النسائية بهدف خلق بيئة تعليمية أكثر دعماً وتعزيز المهارات القيادية والثقة بالنفس عند المرأة.
- إن بدء التعليم المالي في سن مبكرة أمر بالغ الأهمية لتحسين مفهوم الشمول المالي وتمكين المرأة. تشير الدلائل إلى أن الفروق القائمة على النوع الاجتماعي في المعرفة المالية تظهر بالفعل في سن مبكرة. وهذا يؤكد على أهمية تقديم التعليم المالي في أبكر وقت ممكن وفتح المجال لإمكانية تغيير المعايير الاجتماعية والثقافية التمييزية على المدى الطويل.

دراسة الحالة 12

دفع ثمن محصولي الكاجو والمكاديميا مباشرة عبر الهاتف المحمول

شركة Jungle Nuts Ltd هي شركة في كينيا تعمل في تصدير محصولي المكاديميا والكاجو. تتمتع الشركة بعلاقات قوية مع المجتمع المحلي، وتصدر حوالي 28 طناً من المكسرات كل أسبوعين. تأخذ الشركة المحاصيل مباشرةً من أكثر من 30,000 مزارع من صغار المزارعين، غالبيتهم من النساء. ويعمل لديها أكثر من 1000 عامل. في عام 2015، أطلقت الشركة تطبيقاً للهاتف المحمول يسمى (M-Shamba) يربط المزارعين مباشرة بمصنعي الاغذية وتدفع لهم بواسطة خدمات الهاتف المحمول عند وقت التسليم. وباستخدام التطبيق الجديد، يقوم موظف الجودة الميداني بفحص المنتج في نقاط التجميع ويتم وزنه باستخدام المقاييس الرقمية المقدمة من شركة Jungle Nuts بواسطة مساعد بيانات شخصي يعمل على إدخال المعلومات إلى النظام الأساسي وإرسالها إلى مكتب الشركة الرئيسي في نيروبي. يمكن للمشغل في نيروبي رؤية الأوزان في الحقل بشكل فوري، ويمكن أن تبدأ عملية الدفع على الفور. ونظراً لأن المقاييس الرقمية أكثر دقة، يُدفع للمزارعين مستحقاتهم الصحيحة. ولا يوجد تأخير في السداد لأن العملية كلها مؤتمتة. أي تعمل بشكل آلي دون تدخل بشري يتم تحويل الأموال إلى المزارعين من خلال نظام الدفع عبر الهاتف المحمول. مما يقلل من مخاطر السرقة والعنف، إذ أن المزارعين لا يحصلون على مستحقاتهم نقداً، بل يتم ايداعها في حسابهم المصرفي مباشرة. وفي حال كان الحساب مشتركاً أو باسم إحدى المزارعات، فإن هذا النظام يساهم في زيادة سيطرة المرأة على الأرباح ودخل الأسرة. ومن المزايا الأخرى لنظام M-Shamba القضاء على الوسطاء التجاريين، الذين يستغلون المزارعين من وقت بعيد بحيث يشترون المكسرات بطريقة غير مشروعة ويبيعونها بسعر أعلى للمصنعين المعتمدين.

المصدر: أنجليكا سيندرز وآنا لينتينك وجان جاك فرانك دي فيرير، الاتصال الشخصي، 2016

مصادر إضافية حول المعرفة المالية والتعليم

« **International network on financial education**. 2013. *Addressing women's needs for financial education.* Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD).

« **Klapper, L., Lusardi, A. & van Oudheusden, P.** 2015. *Financial literacy around the world: Insights from the Standard & Poor's Rating Services Global Financial Literacy Survey.*

يمكن إيجاد روابط هذه المصادر في قائمة المراجع

تحسين عملية المشاركة في اتخاذ القرارات المالية على مستوى الأسرة

غالباً ما تكون قدرة المرأة على الوصول إلى الموارد المالية والتحكم فيها محدودةً على مستوى الأسرة. وفي العديد من السياقات، لا تزال النساء يتمتعن بسلطة أقل في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية إدارة موارد الأسرة واستثمارها، ما لم يكُن مستقلات مالياً (مثل الأرامل والأسر التي تعولها امرأة). وبهذا الخصوص، تعتبر المنهجيات الأسرية السبيل المثالي لاستكمال برامج المعرفة المالية، إذ تشرك هذه المنهجيات كلاً من النساء والرجال في مناقشات حول الديناميات داخل الأسرة والتي قد تمنع بعض أفراد الأسرة (الإناث، وأيضاً الأفراد الأصغر سناً) من اتخاذ قرارات مالية مستقلة في عملهم أو أنشطتهم الاقتصادية (مثل الاستثمار في تقنية جديدة، واستئجار أيد عاملة، وطلب قرض).

محدودية الوصول إلى الخدمات المالية

توفر المنهجيات الأسرية نقطة دخول ممتازة لمناقشة كيفية تطوير خطة استثمارية، وتحسين قدرات تقييم المخاطر وتحديد المعارف والمهارات اللازمة للتوجه نحو الأهداف المالية المشتركة والمتفق عليها على صعيد الأسرة. قد تشمل الأهداف المالية المشتركة زيادة المدخرات أو شراء مدخلات زراعية جديدة أو سداد الديون. يمكن أن يكون هذا النهج مفيداً مع الأسر الريفية بشكل خاص، حيث يشارك أفراد الأسرة عادةً في الأعمال التجارية العائلية بأدوار مختلفة، ولكنها متكاملة. لمزيد من التفاصيل حول المنهجيات الأسرية وتطبيقها، يرجى الرجوع إلى القسم 2 حول عدم المساواة في المشاركة والقيادة وصنع القرار.

ما هي الجهود التي يمكن بذلها لتحسين وصول المرأة إلى الخدمات والموارد المالية؟

» تحسين عملية المشاركة في اتخاذ القرارات المالية على مستوى الأسرة

دراسة حالة 13

التثقيف المالي: ركيزة أساسية لدى بنك النساء العاملات لحسابهن الخاص SEWA

التعليم المالي هو ركيزة أساسية في نهج بنك النساء العاملات لحسابهن الخاص AWES لتعزيز الشمول المالي للمرأة. يعد بنك AWES، الذي تأسس عام 4791 ومملوكاً لعملائه، رائداً في قطاع التمويل الأصغر. وقد تم إنشاؤه خصيصاً لتقديم الخدمات للنساء الفقيرات في القطاع غير الرسمي المستبعدات تماماً من الحصول على الخدمات المالية الرسمية. عند فتح حساب مصرفي، يشارك جميع العملاء في برنامج المعرفة المالية. وقد خصص البنك موظفين لتقديم الخدمات وتوصيلها إلى باب منزل العميل وتقديم التدريب المالي، في كل من المناطق الريفية والحضرية. على مر السنين، صمم البنك مجموعة أدواته الخاصة، والتي تضم مخططات سهلة الاستخدام ومقاطع فيديو وأدلة ارشادية. وتُستخدم مجموعة الأدوات هذه لتدريب الأفراد والمجموعات (أي "مجموعات المساعدة الذاتية" التي يتم تشكيلها على مستوى القرية) على التخطيط المالي والإدارة المالية، وتحديد الأهداف المالية، وتحديد المخاطر المحتملة في دورة الحياة، وفهم المنتجات والخدمات المتاحة تلبية احتياجاتهم.

المصدر: تقرير داخلي لمنظمة الأغذية والزراعة

4 » محدودية الوصول إلى المدخلات والتكنولوجيا واعتمادها

©Nikos Economopoulos/
Magnum Photos

ومن المعوقات الأخرى التي تواجه المرأة الريفية في معظم البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل هي الوصول إلى المدخلات والتكنولوجيات عالية الجودة. كما توجد الفجوات القائمة على النوع الاجتماعي في مجموعة واسعة من المدخلات والتقنيات الزراعية، ويشمل ذلك الآلات والأدوات، والأسمدة، ومنتجات حماية المحاصيل، والسلالات الحيوانية، وانواع النباتات المحسنة، وأنظمة الري (منظمة الأغذية والزراعة، 2011 أ). وهذا يعد مشكلة فعلية لأن الإنتاج الزراعي يعتمد بشكل كبير على إمكانية الوصول إلى المدخلات والتقنيات عالية الجودة، والاستخدام الصحيح لها. يُظهر البحث الذي أجراه البنك الدولي في ستة بلدان أفريقية، على سبيل المثال، أن التفاوت القائم على النوع الاجتماعي في استخدام المدخلات هو أحدٍ الأسباب الرئيسية للاختلاف في الإنتاجية الزراعية للمرأة والرجل (O'Sullivan وآخرون. 2014).

يؤدي عدد من الحواجز، بما في ذلك الحواجز التي تمت مناقشتها في الجزء الثاني من المبادئ التوجيهية، إلى هذا الوضع المتمثل بعد تكافؤ فرص الوصول للمدخلات والتقنيات واعتمادها. وتعد محدودية السيطرة على دخل الأسرة وما يرافقها من صعوبة الوصول إلى الائتمان وغيرها من الخدمات المالية الريفية من المعوقات الرئيسية التي تواجه المرأة الريفية التي تعتمد على الموارد الإنتاجية جيدة الجودة. كما أن محدودية وصول المرأة إلى المعلومات والمعرفة يعيق حصولها على المدخلات واستخدامها الصحيح، الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى عدم التكافؤ في عوائد هذه المدخلات. وينتج هذا بشكل رئيسي عن عدم المساواة في إمكانية وصول المرأة إلى خدمات الإرشاد والخدمات الاستشارية الريفية، والتي تعد مصدراً رئيسياً للمعلومات والتدريب في المناطق والمجتمعات المحلية الريفية. ويعاني موردو المدخلات في الغالب من صعوبة الوصول إلى المناطق الريفية (بسبب الافتقار إلى البنية التحتية على سبيل المثال)، وحتى عند تقديم الخدمات لهم، فإنهم غالباً لا يعترفون بدور المرأة في مجال الزراعة والأنشطة الزراعية الأخرى، فهي، وفق الصورة النمطية السائدة، مهام يهيمن عليها الذكور. ونتيجة لذلك، تلجأ النساء إلى الشبكات غير الرسمية وأفراد الأسرة لتلقي المشورة والمعلومات بدلاً من الاستعانة بالخبراء، مما يؤثر على قدرتهن على استخدام المدخلات المتاحة بشكل صحيح ومنهجي.

ومن منظور سلسلة القيمة، يعد تحسين وصول المرأة إلى المدخلات الصحيحة أمراً أساسياً في مجال تحسين عمليات الإنتاج والتصنيع، وفتح أسواق جديدة لمقدمي المدخلات. كما أنه مفيد لشركات الأعمال التجارية الزراعية والمستهلكين في نهاية المطاف، لأنه يساعد في الحفاظ على الجودة والإمداد المستدام للمنتجات الزراعية. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن للنساء أدوار متنوعة في مجال توفير المدخلات على طول سلاسل القيمة الزراعية. كما انهن نشيطات بصفتهن من صغار المزارعين الذين يبيعون المنتجات ويوفرونها لموردي المدخلات بالإضافة إلى اعتبارهن من تجار التجزئة والزراعيين. وبالتالي، فإن معالجة هذا العائق المحدد من المعوقات القائمة على النوع الاجتماعي يوفر فرصاً متعددة لتعزيز مكانة المرأة على طول سلاسل القيمة الغذائية الزراعية، ليس فقط كمنتجين، ولكن أيضاً كمزودي مدخلات ومسوقين. (مؤسسة التمويل الدولية، 2016).

ما هي الجهود التي يمكن بذلها لتحسين وصول المرأة إلى المدخلات والتكنولوجيا؟

تعزيز حلقات الوصل مع موردي المدخلات من خلال دعم الوكالات الزراعية النسوية

يمكن أن يكون لتجار المنتجات الزراعية (بما في ذلك تجار المنتجات البيطرية الزراعية) وظيفة أساسية في سلاسل قيمة الأغذية الزراعية، إذ من الممكن أن يعملوا كحلقة وصل بين موردي المدخلات والمزارعين، وبين المزارعين الذين يمتلكون صلاحية الوصول إلى أسواق الإنتاج والتجار. لا يوجد لدى العديد من أصحاب الحيازات الصغيرة، ولا سيما في إفريقيا، باعة للمنتجات الزراعية مجهزين بشكل جيد على مسافة معقولة. حتى عندما تكون المدخلات متاحة، فإن المنتجات المقلدة على نطاق واسع والمنتجات ذات النوعية السيئة تقلل الثقة في فعالية المنتجات.

يستطيع تجار المنتجات الزراعية تزويد المجتمعات الريفية مباشرة بمجموعة متنوعة من المدخلات، مثل البذور عالية الجودة والآلات والأسمدة. ويمكنهم أيضاً توفير معلومات حول استخدامها الصحيح، بالإضافة إلى الخدمات الاستشارية المتعلقة بعدد من الممارسات الزراعية (مثل صحة الحيوان، والتقنيات الزراعية). يتم استخدام عدد متزايد من متاجر تجار المنتجات الزراعية كمراكز للخدمات والمعلومات، وكمرافق تدريب يقوم فيها التجار أنفسهم بتدريب المزارعين على استخدام المدخلات. في العديد من السياقات، يقومون، على سبيل المثال، بتجهيز قطع أراضٍ لغايات العرض وتنظيم عروض توضيحية لتسليط الضوء على فوائد المدخلات التي يبيعونها للمزارعين في منطقتهم أو مقاطعتهم. وكما تمت مناقشته في القسم 1 حول الوصول إلى المعرفة والمعلومات والتدريب، أثبت هذا النوع من الخدمات الاستشارية الريفية نجاحاً أكبر في الوصول إلى النساء الريفيات، إذ يتم تقديم الخدمة لهن بالقرب من منازلهن أو مزارعهن. كما يتم تقديمها بطرق عملية للغاية (التعلم بالممارسة) ومتاحة على أساس مستمر.

ينطوي تدريب النساء ليصبحن من التجار ودعم إنشاء أو نمو وكالات زراعية خاصة بهن على العديد من المزايا. أولاً، توفر هذه الأنشطة فرصاً جديدة للعمل وريادة الأعمال للنساء خارج نقطة الإنتاج. ثانياً، تعني الزيادة في عدد تجار المنتجات الزراعية أنه يمكن للمزارعين الوصول إلى مدخلات جيدة وخدمات استشارية على مقربة من المنزل، والتي يمكن أن تسهم بشكل كبير في التغلب على المعوقات الخاصة بتنقل المرأة والوقت.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يساهم وجود النساء التاجرات في زيادة فرص وصول المرأة الريفية إلى المدخلات والخدمات ذات الصلة، لا سيما في سياقات الأعراف الاجتماعية والثقافية التي تمنع التفاعل الفعال للمرأة مع الرجال من البائعين ومقدمين الخدمات. كما يسمح ذلك للشركات بالدخول إلى أسواق أكبر، والوصول إلى المناطق الريفية وزيادة ولاء العلامة التجارية نتيجة للاستخدام الصحيح للمنتجات (مؤسسة التمويل الدولية، 2016؛ مؤسسة التمويل الدولية، 2013).

ما هي الجهود التي يمكن بذلُها لتحسين وصول المرأة إلى المدخلات والتكنولوجيا؟

» تعزيز الارتباط مع موردي المدخلات من خلال دعم وكلاء المنتجات الزراعية النسائية

دراسة الحالة 14

المرأة في ريادة للأعمال باعتبارها وسيلة لتعزيز وصول المزارعين للمدخلات

أدارت منظمة الشراكة المركزة على الأعمال الزراعية (Agribusiness Focused Partnership)، وهي منظمة غير حكومية نشطة في تطوير الأعمال التجارية الزراعية في رواندا، مؤخراً مبادرة مدتها ثلاث سنوات تهدف تحديداً إلى تحسين قدرات تجار المنتجات الزراعية. توجد المبادرة في الجزء الشرقي والجنوبي من البلاد، وهما منطقتان فيهما أدنى مستوى لاستخدام المزارعين للمدخلات. قدم المشروع، الذي يدعمه التحالف من أجل ثورة خضراء في إفريقيا، خدمات تنمية القدرات لأكثر من 400 تاجر منتجات زراعية لتعزيز مهاراتهم في إدارة الأعمال ومعرفتهم التقنية بالمنتجات التي يتم توزيعها في متاجرهم. وهدفت المبادرة إلى تعزيز الأعمال التجارية الحالية أو إنشاء أعمال تجارية جديدة وإنشاء نظام يتيح للمزارعين الوصول إلى المدخلات من تجار منتجات زراعية مهرة ومختصين مباشرة في مجتمعهم المحلي. كما استهدفت هذه المبادرة النساء وقدمت لهن الدعم لتأسيس أعمالهن أو تعزيزها. وقد أثبتت هذه البرامج نجاحها. على سبيل المثال، يدير أينكامي مادلين، وهو تاجر منتجات زراعية من ميوريهي، الذي بدأ أعماله بالحصول على قرض صغير جداً من إحدى موردي الأسمدة في 2013، حالياً ثلاثة متاجر، ويعمل لديه ثلاثة أشخاص يقدمون الخدمات لحوالي 1000 مزارع.

المصدر: النشرة الإخبارية الإلكترونية تنمية قطاع الزراعة في أفريقيا (Growing Africa's Agriculture online newsletter)،16 أغسطس/أب، 2016.

استكشاف الآليات المراعية للنوع الاجتماعي لتمويل شراء المدخلات

تشكل القدرة على تحمل التكاليف عقبة بارزة أخرى تعيق وصول أصحاب الحيازات الصغيرة إلى مدخلات وتقنيات منتجة عالية الجودة. هناك العديد من الآليات لتمويل أصحاب الحيازات الصغيرة في سلاسل القيمة، وبناء أو تعزيز حلقات وصل بين مختلف الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة، بما في ذلك موردي المدخلات والمشترين ومنظمات المنتجين والمؤسسات المالية. بدأت بعض البنوك، على سبيل المثال، بتقديم القروض عبر تجار المنتجات الزراعية المحليين بهدف توسيع أنشطتهم في المناطق الريفية. يقدم هذا النموذج العديد من المزايا لأصحاب الحيازات الصغيرة، وللعميلات على وجه الخصوص منها: التفاعل مع وكيل معروف وموثوق؛ قرب الخدمة من المنزل أو المزارع؛ انخفاض تكاليف المعاملات؛ ومجموعة متكاملة من الخدمات المالية وغير المالية (التدريب والعروض التوضيحية على استخدام المدخلات). تتيح برامج المزارعين المستقلين، التي تربط شبكات مزارعي الحيازات الصغيرة بالمشترين المحليين والدوليين، إمكانية تسهيل وصول أصحاب الحيازات الصغيرة إلى مدخلات عالية الجودة وتقنيات محسنة. في إطار هذه البرامج، عادة ما يقوم المشترون (المصنعون، المجمعون) بشراء المدخلات بالجملة وإقراضها للمزارعين في بداية الموسم. ثم يتم تحصيل قيمة القرض من بيع المحاصيل، التي يتم منحها لذلك المشتري المحدد. وعلى الرغم من ذلك، تؤدي متطلبات الدخول وآليات الضمان المستخدمة في العديد من برامج الائتمان في نهاية المطاف إلى منع معظم النساء من المشاركة.

وكما تمت مناقشته في القسم 3 حول الوصول إلى الخدمات المالية، يتضمن الاستهداف الفعال للنساء الريفيات الاعتراف بما يواجهن من معوقات وتصميم المنتجات وطرائق التسليم بما يتناسب مع احتياجاتهن واهتماماتهن. على وجه الخصوص لضمان ألا تفوت النساء (لا سيما النساء من أصحاب الحيازات الصغيرة) برامج توفير الائتمان والمدخلات التي تقدمها الشركات العاملة على طول سلاسل القيمة، فمن الأهمية بمكان:

- التأكد من أن توقيع الرجل (بصفته رب الأسرة) غير مطلوب للموافقة على القرض أو ترتيبات التمويل المسبق لأن ذلك قد يثني أو يمنع النساء من المشاركة في البرنامج؛
- تشجيع مشاركة المرأة في التعاونيات أو الجمعيات باعتبارها وسيلة للحصول على الائتمان كمجموعة. نجحت شركات البستنة وغيرها من الشركات في شرق وجنوب إفريقيا في استخدام برامج الضمان الجماعية لتزويد أصحاب الحيازات الصغيرة بالمدخلات وضمان سداد القروض.
- الحرص على أن تكون الأشكال البديلة للضمانات مقبولة. لا تمتلك معظم النساء من أصحاب الحيازات الصغيرة الأراضي بصورة رسمية، وبالتالي يتم استثنائهن من الخدمة بسبب هذا الشرط. هناك العديد من الحلول التي يمكن تقديمها للتغلب على عدم وجود هذا الضمان. لمزيد من الإرشادات حول نماذج الأعمال المبتكرة لتسهيل وصول المرأة إلى الائتمان والمنتجات المالية الأخرى، انظر القسم 3.

ما هي الجهود التي يمكن بذلُها لتحسين وصول المرأة إلى المدخلات والتكنولوجيا؟

» استكشاف آليات تراعي الفوارق بين الجنسين لتمويل مشتريات المدخلات

مصادر إضافية حول وصول المرأة إلى المدخلات والتكنولوجيا

» **Chan, M.** 2010. *Improving opportunities for women in smallholder-based supply chains.* Bill & Melinda Gates Foundation.

» **FAO.** 2018. *Gender and food loss in sustainable food value chains – A guiding note.* Rome.

» **IFC.** 2013. *Working with smallholders. A Handbook for Firms Building Sustainable Supply Chains.* Washington, D.C.

» **IFC.** 2016. *Investing in women along agribusiness value chains.* Washington, D.C.

يمكن إيجاد روابط هذه المصادر في قائمة المراجع

5 » أعباء العمل وضيق الوقت

©FAO/Paballo Thekiso

عند النظر في العمل المأجور وغير المأجور، تشير الدلائل إلى أن النساء تميل في جميع المناطق إلى العمل ساعات أطول من الرجال. وفي البلدان النامية، غالباً ما تصل مهام المرأة الريفية إلى 16 ساعة في اليوم. ويعود ذلك إلى أن النساء، ولا سيما الريفيات، يواجهن «أعباء عمل ثلاثية» تشمل الأنشطة الإنتاجية، والمهام المتعلقة بالأسرة، والمسؤوليات الاجتماعية أو المجتمعية. وتسبب الطلبات المتنافسة على عملهن افتقارهن للوقت وتؤثر على إنتاجيتهن وكفاءتهن على امتداد سلسلة القيمة.

ويجب استقصاء الأسباب الكامنة وراء أعباء العمل التي تقع على كاهل المرأة وضيق الوقت الناتج عن ذلك من خلال تحليل الديناميكات القائمة على النوع الاجتماعي على مستوى الفرد والأسرة، وفي سلسلة القيمة الأساسية والموسعة. إن التقسيم القائم على النوع الاجتماعي التقليدي للعمل، والذي يتشكل عن طريق الأعراف الثقافية، يضع على عاتق المرأة مسؤولية رئيسية - إن لم تكن حصرية – تتمثل في العمل المنزلي ومسؤوليات تقديم الرعاية. كما أنه يلعب دوراً رئيسياً في توضيح سبب ضيق الوقت المتاح للنساء للانخراط في أعمال مدفوعة الأجر وأنشطة مدرة للدخل، وبالتالي تفويت الفرص الناشئة عن تطوير سلسلة قيمة الأغذية الزراعية.

إن الأدوار القائمة على النوع الاجتماعي لا تؤثر على توزيع المهام المتعلقة بالأسرة فحسب، بل تمتد إلى «الصعيد الإنتاجي». إذ تحدد هذه الأدوار الأنشطة التي يؤديها الرجال والنساء في كل نقطة في سلسلة القيمة، والتكنولوجيات والأدوات المتاحة لكل منهم. وحيث أن الكثير من العمل المنتج للمرأة غير معترف فيه وغير مدفوع الأجر، فهو بالتالي «غير ظاهر». على سبيل المثال، غالباً ما ترتبط زراعة الكفاف بالمسؤوليات المنزلية، ولكنها تتطلب القدر نفسه من الوقت والجهد. ويؤثر ذلك على قدرة النساء على اختيار كيفية تخصيص وقتهن، ويؤثر على قراراتهن بشأن الانخراط في أنشطة مدرة للدخل أو أعمال مدفوعة الأجر، والاستفادة من فرص التدريب وتعزيز المهارات (خاصة إذا لم تكن متوفرة داخل المجتمع)، والتفاعل مع الجهات الفاعلة الأخرى في سلسلة القيمة.

لذلك، تساهم عدة عوامل في محدودية وصول المرأة إلى التكنولوجيا الموفرة للجهد. وكما ناقشنا في الفقرة المتعلقة بالوصول إلى المعلومات والمعرفة والتدريب (الجزء 1)، لا تزال المرأة الريفية محرومة من خدمات الإرشاد والخدمات الاستشارية الريفية. إذ لا يتم استشارتهن بالشكل الكافي حول احتياجاتهن. وبالتالي، يكون لديهن فرص أقل للتعرّف على الممارسات المبتكرة أو الوصول إلى الأدوات والتكنولوجيات التي قد تخفف من أعباء العمل وتمنحهن المزيد من الوقت. وبسبب الأدوار القائمة على النوع الاجتماعي السائدة، فإن عدم تكافؤ سلطة صنع القرار والسيطرة المحدودة على موارد الأسرة تحدٍ كذلك من فرص قيام المرأة بالاستثمار في التكنولوجيات والأدوات أو المدخلات الموفرة للجهد، خاصة عندما يكون من المتوقع أن يكون لها تأثير أساسي على «مهمة المرأة» النمطية.

ما هي الجهود التي يمكن بذلها للتخفيف من جهد العمل الجسيم الذي يثقل كاهل المرأة؟

إدخال التكنولوجيات والخدمات ذات الصلة المناسبة الموفرة للجهد

هناك مجموعة واسعة من التكنولوجيات والممارسات التي يمكن أن توفر خيارات قيمة من شأنها التخفيف من أعباء عمل المرأة، بالاعتماد على السياق المحلي وسلسلة قيمة الأغذية الزراعية المحددة المستهدفة. ويمكن تحقيق كفاءة العمل من خلال استراتيجيات متعددة، بما في ذلك تفضيل اعتماد التكنولوجيات التي توفر الوقت المستغرق في جمع المياه وتجميع الوقود ويمكن استخدامها بالقرب من المنزل؛ أو الممارسات التي تدمج العديد من الأنشطة في مكان واحدٍ (مثل ممارسات تربية الأسماك والروبيان في حقول الأرز). وكما ناقشنا سابقاً، قد يكون لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات قدرات قوية في التخفيف من أعباء العمل. إذ إنها قد تساعد في تقليل الوقت والتكاليف اللازمة للوصول إلى خدمات الدعم، إلى جانب تسهيل الوصول إلى المعلومات حول أسعار السوق، وتسهيل التفاعلات مع العملاء والموردين. وقد تكون وسائل النقل ميسورة التكلفة أحدٍ الحلول المفيدة للتخفيف من جهد العمل في تدخل سلسلة القيمة، إذ يمكنها المساهمة في تسهيل وصول المرأة إلى السوق وتقليل اعتمادها على الوسطاء.

يقدم الجدول 10 قائمة تتضمن تكنولوجيا وخدمات وممارسات مختارة بمقدورها تخفيف جهد العمل عن المرأة. وهذه القائمة مدرجة في منصة «تقنيات وممارسات صغار المنتجين الزراعيين (TECA)» التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة، وهي قاعدة بيانات رقمية مخصصة للمعلومات حول التكنولوجيا واستخدامها. ومن الأهمية بمكان أن تستكشف التدخلات الحلول لتقليل العمل والوقت المستثمر، ليس في المهام الإنتاجية فحسب، بل في المهام المتعلقة بالأسرة ومسؤوليات تقديم الرعاية أيضاً. وتعتبر الأجهزة الموفرة لجهد الأعمال المنزلية ضرورية لرفاهية المرأة. ويمكن استثمار عائد الوقت المكتسب نتيجة إدخال تلك الأجهزة بطرق عديدة، بما في ذلك، ولكن لا يقتصر على، توليد الدخل. وستكون العلاقات الاجتماعية، أو المشاركة في الأنشطة الثقافية والتعليمية، أو الحصول على المزيد من الراحة، استخدامات مناسبة للوقت الجديد المتوفر لدى المرأة.

جدول 10

قائمة التكنولوجيات والخدمات والممارسات ذات الإمكانات الموفرة لجهد المرأة

	المهمة/ النشاط	الممارسة الحالية	قائمة التكنولوجيات والخدمات والممارسات ذات الإمكانات الموفرة للجهد
المهام المنزلية	جمع المياه	جلب المياه من موارد مائية غير آمنة سيراً على الأقدام	• تحسين موارد المياه المنزلية (الآبار المحفورة يدوياً / السطحية والمضخات المحمية - الينابيع المحمية – الآبار / الثقوب الأرضية والمضخات الأنبوبية - الصنابير العامة / المواسير الرأسية -جمع مياه الأمطار من الأسقف - وصول المياه بأنابيب إلى المنزل أو قطعة الأرض أو الحديقة المنزلية - فلاتر المياه البسيطة
	جمع الحطب للوقود	جمع الحطب من موارد مشاع	• مناطق التشجير • الزراعة الحراجية • الإزاحة المحسنة للأراضي الزراعية (التوبير)

ما هي الجهود التي يمكن بذلها للتخفيف من جهد العمل الجسيم الذي يثقل كاهل المرأة؟

» إدخال التكنولوجيا المناسبة الموفرة للجهد والخدمات ذات الصلة

المهام المنزلية	الطهي	الطهي بالطريقة التقليدية على النار المكشوفة باستخدام الفحم أو الوقود العضوي التقليدي	• المواقد عالية الكفاءة في استهلاك الوقود، مع استخدام الوقود العضوي التقليدي أو أنواع الوقود الحيوي الحديثة • الطهي بالطاقة الشمسية • الموارد قليلة التكلفة لإمداد الطاقة على نطاق صغير باستخدام مصادر الطاقة المتجددة
المهام الزراعية	توفير الرعاية	العناية بالأسرة وفي الوقت نفسه القيام بالمهام المنزلية والإنتاجية الأساسية	• إصلاح / بناء البنى التحتية لمراكز الرعاية • دعم أصحاب المصلحة المحليين لإنشاء وإدارة خدمات الرعاية
	تحضير الأرض وحراثتها	التحضير اليدوي للأراضي وحفرها وإزالة الأعشاب الضارة منها باستخدام أدوات بسيطة واتباع الممارسات التقليدية التي تثقل الكاهل بالكثير من أعباء العمل، والاعتماد غالباً على البذور المحلية	• معاول محسنة لتحضير الأرض والغرس وإزالة الأعشاب الضارة • أدوات حراثة (محراث بلوح فولاذي – مشط قلع - المسالف - آلة حفر وتمهيد – ألواح أو شفرات تسوية) • مبيدات الأعشاب والمرشات المحمولة على الظهر، التسميد الدقيق • أدوات تسوية تستخدم حيوانات الجر ومزيلات الأعشاب الضارة • الري الدقيق (الري بالتنقيط والري بالرش) لمزارعي الخضروات • ممارسات المكافحة المتكاملة للآفات • الزراعة المحافظة على الموارد (الإقلال من الحرث - أحواض الزراعة شبه الدائمة - الأخاديد ، الشريط المقسم أو عدم الحراثة)
	الحصاد	أدوات يدوية بسيطة (سكاكين ومناجل) والتي غالباً ما تكون ثقيلة و/أو مستهلكة (بالية)	• أدوات يدوية محسنة لحصاد الحبوب (منجل - خطافات) • جزازات وحصادات أحادية آلية المحور لحصاد الحبوب • رافعة تعمل باستخدام حيوانات الجر

المهام الزراعية	ما بعد الحصاد (التصنيع والتخزين)	التقشير والتنظيف والتجفيف والمعالجة اليدوية للمحاصيل، ومرافق التخزين وتغليف الأغذية السيئة	• الموارد قليلة التكلفة لإمداد الطاقة على نطاق صغير • معالجة المحاصيل آلياً وباستخدام حيوانات الجر • أجهزة التقشير والنزع (اليدوية أو الآلية) • الدرّاسات الزراعية (اليدوية أو الآلية) • الأدوات والأجهزة اليدوية لتنظيف ومعالجة البذور والبقول • معالجة المحاصيل (مكابس لولبية أو هيدروليكية - مطاحن الكسافا) • ماكينة قصف القهوة • القصف الآلي للأرز (ماكينة دحرجة مطاطية – ماكينة قصف قرصية) • ماكينة استخلاص الزيت • معدات التجفيف الشمسي والطحن (أغطية البولي إيثيلين) • فرن معالجة الأسماك لتجفيفها وتدخينها وتخزينها • البنية التحتية للتخزين ومواد التعبئة والتغليف (صناديق تخزين محكمة الإغلاق)
المهام الزراعية	النقل	السفر سيراً على الأقدام، وحمل الأثقال على الظهر	• وسائل النقل الوسيطة (الحمير أو حيوانات أخرى، العربات الصغيرة، العربات، الدراجة [مع عربة الجر] – وسائل النقل المزودة بمحرك صغير: جرارات أحادية المحور أو دراجات آلية ثلاثية العجلات - نير ولجام حيوانات الجر – براميل الماء الدوارة) • نظام المواصلات العامة الآمن وميسور التكلفة • المسارات والطرق الفرعية المحسنة
المهام الزراعية	التسويق	الاستخدام المحدود لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للحصول على معلومات السوق	• البطاقات مسبقة الدفع وباقات الهاتف المحمول للحصول على المعلومات بشأن التنبؤات الجوية وأسعار السوق وما إلى ذلك

المصدر: Grassi, F., Landberg, J. & Huyer, S. 2015

يجب أن تراعي التدخلات التي تشمل إدخال التكنولوجيات الموفرة للجهد عن المرأة أن التكنولوجيا غالباً ما تعتبر في السياقات الريفية حكراً على الرجال. وعلى هذا الأساس، عندما يتم تقديم التكنولوجيا بنجاح وتثبت أنها مربحة أو ملائمة، غالباً ما يستحوذ حينها الرجال على النشاط إذا لم يتم اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع ذلك. يرجى الاطلاع على دراسة الحالة 15 أدناه للحصول على مثال حول تدخل استفاد القائمون عليه من القوالب القائمة على النوع الاجتماعي النمطية القائمة لصالح النساء، ونجحوا في منع الاستيلاء عليه من قبل الذكور.

دراسة حالة 15

مشروع "الهاتف الوردي" يوفر على النساء الوقت والمال مع تحسين سبُل عيشهن

منذ يونيو 2010، تنفذ أوكسفام مع شريكها المحلي "نساء من أجل الازدهار"، مشروعاً للتمكين الاقتصادي للمرأة الريفية في كمبوديا وذلك بمساعدة تقنية الهاتف المحمول. وفي إطار المشروع، وزعت المنظمة هواتف محمولة وردية اللون على مجموعة مختارة من النساء من كل قرية مدرجة، كما قدمت أرصدة مجانية ودربت النساء على استخدامه. ويعود سبب اختيار اللون الوردي للهواتف إلى أحدِ المشروعات السابقة الناجحة للمنظمة والتي وزعت من خلالها دراجات وردية على النساء كوسيلة لمنع الرجال من استخدامها. وقد يكون العامل الآخر الذي منع استيلاء الرجال على هذه المبادرة هو المسؤولية التي أنيطت بها كل امرأة تملك هاتفاً والمتمثلة في مشاركة المعلومات التي تتلقاها مع النساء الأخريات في قريتها، مما أدى فعلياً إلى تحويل الهواتف إلى مورد مشترك. قبل ذلك، اعتادت النساء على ركوب الدراجات لمسافات طويلة أو استئجار دراجات نارية للتواصل وتبادل المعلومات. أما الآن، وعن طريق الهواتف، تتلقى النساء تنبيهات بشأن الطقس ومعلومات السوق، ومعلومات حول الأعمال ومجموعات الادخار، وتفاصيل عن الاجتماعات القادمة. كما تستخدم النساء الهواتف أيضاً للاتصال بالتجار لترتيب جمع المنتجات وتسهيل الاستجابة للإحتياجات المحلية العاجلة، مثل الأطفال المرضى والنساء في المخاض أو حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي. وبفضل هذا التدخل، تمكنت النساء من بيع المزيد من الخضروات وشراء قطع أكبر من الأراضي وتحسين منازلهم.

المصدر: Oxfam Policy and Practice Blog, 2012 https://policy-practice.oxfam.org.uk/blog/2012/03/pink-telephones-in-cambodia

دراسة حالة 16

التكنولوجيا المنزلية تمنح النساء المزيد من الوقت

إن طهي الطعام وصنعه وتخزينه ليست سوى بعض الأعمال المنزلية الملقاة على كاهل النساء بشكل رئيسي، إن لم يكن حصرياً، بسبب الأعراف الاجتماعية والثقافية السائدة. ولا تساهم الأدوات والتكنولوجيات التي تسهل أداء هذه المهام في إفساح المزيد من الوقت للمرأة فحسب، بل تساهم كذلك في تعزيز التغذية والحدِ من الهدر الغذائي. على سبيل المثال، نظراً لعدم وجود ثلاجات في المناطق الفقيرة بسبب افتقارها للكهرباء، لا تستطيع معظم الأسر تحمل تكاليف تخزين الطعام. ومن الأمثلة الجديرة بالملاحظة لحل تلك المعضلة، جهاز التخزين الفعال «Zeer Por» (المعروف أيضاً باسم نظام تبريد القدر داخل قدر)، وهو عبارة عن مبردة مصنوعة من الأواني الفخارية، صنعت في الأصل في نيجيريا في تسعينيات القرن الماضي. وتستخدم المبردة أوانٍ فخارية بسيطة فقط، ولا تحتاج إلى كهرباء أو تتطلب عملية تركيب معقدة. إذ يتميز الإناءان الفخاريان المستخدمان بقطرين مختلفين بحيث يوضع الإناء الأصغر داخل الإناء الأكبر ويتم ملء الفراغ بينهما بالرمل الرطب. تستخدم المبردة خاصية التبخر للحفاظ على برودة المحتويات بداخلها. ويمكن حفظ الأطعمة، مثل الخضروات والفواكه، لمدة أطول بثلاث إلى أربع مرات في الإناء حتى في المناخات الحارة والجافة. يتمتع الجهاز بالعديد من المزايا ويمكن تصنيعه بقيمة تتراوح بين دولارين إلى أربعة دولارات أمريكية. ويتيح للمزارعين والباعة (أحياناً الشخص نفسه) تأجيل بيع منتجاتهم الطازجة، بدلاً من اضطرارهم لبيعها بأسعار منخفضة لتجنب تلفها السريع. ويوفر الجهاز أيضاً فرص عمل لصانعات الأواني الفخارية المحليات. وبحلول عام 2010، تم توزيع أكثر من 100,000 من مبردات الأواني الفخارية في نيجيريا. تشارك العديد من المنظمات غير الحكومية التقنية مع النساء في بلدان أخرى في أفريقيا جنوب الصحراء.

المصدر: Teutsch, B. 2015

يمكن لمقدمي الخدمات (القطاع العام، القطاع الخاص، المنظمات غير الحكومية، مدارس المزارعين الحقلية) لعب دور رئيسي في دعم إدخال التكنولوجيات والممارسات الجديدة واستيعابها، لا سيما بين أصحاب الحيازات الصغيرة ورواد الأعمال الصغار في البيئات الريفية. إذ بإمكانهم تقديم المعلومات والنصائح حول الحلول الموفرة للجهد المتعلقة بمهام محددة، وتدريب المستخدمين على طريقة التطبيق الصحيحة. ومع ذلك، وكما ناقشنا سابقاً في الجزء 1 المتعلق بالوصول إلى المعلومات والمعرفة والتدريب، تواجه المرأة الريفية تحديات محددة وإضافية في الوصول إلى الخدمات الاستشارية الريفية والاستفادة منها. ويمكن أن يؤدي تحسين وصول المرأة إلى خدمات الدعم التي تعمل على امتداد سلسلة القيمة الموسعة دوراً محفزاً في تسهيل تبنيها واستيعابها للتكنولوجيات والممارسات الموفرة للجهد. وتتمثل الاستراتيجية المناسبة التي يمكن أن تأخذها تدخلات سلسلة القيمة في الإعتبار في تعزيز قدرات مقدمي الخدمات على العمل بطريقة أكثر مراعاة للنوع الاجتماعي (للحصول على إرشادات أكثر تحديداً، يرجى الرجوع إلى الجدول 3). وفيما يتعلق تحديداً بأعباء العمل وضيق الوقت، سيكون من المهم القيام بالإجراءات التالية:

- تعزيز الوعي الفردي والتنظيمي حول عوائق العمل والوقت التي يعاني منها الرجال والنساء، وآثارها على تطوير سلسلة القيمة.
- تدريب الموظفين وتزويدهم بالمنهجيات والأدوات لتحديد القضايا المتصلة بأعباء العمل (انظر الإطار 7) ومعالجة العوائق المحتملة لتبني التكنولوجيا القائمة على النوع الاجتماعي .
- تحديد الشراكة مع المنظمات التي يمكن أن تقدم خدمات تكميلية (غير المتعلقة بقطاع الزراعة)، مثل تحسين الوصول إلى رعاية الأطفال أو توصيل المياه بالأنابيب للاستخدام المنزلي.

حتى في حال عدم وجود خطط للتعامل مع هذا النوع المحدد من العوائق القائمة على النوع الاجتماعي كجزء من تدخل سلسلة القيمة، يجب مراعاة ضيق الوقت وأعباء العمل في تحليل وتخطيط التدخل، لا سيما إذا كان التدخل يعتزم إدخال تكنولوجيات وممارسات جديدة. وإن استراتيجيات ترقية سلسلة القيمة التي لا تراعى فيها القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي والوقت تخاطر بزيادة أعباء العمل الملقاة على كاهل المرأة وضيق وقتها، الأمر الذي سيعرض فرصها في الاستفادة من تطوير سلسلة القيمة على قدم المساواة للخطر.

الإطار 7

تقييم أعباء العمل الملقاة على كاهل المرأة واستخدامات الوقت

يعد جمع البيانات المصنفة بحسب النوع الاجتماعي حول العمل واستخدام الوقت خطوة أولية أساسية للتعرف على القضايا المتعلقة بأعباء عمل المرأة في نقاط محددة من سلسلة القيمة. ويمكن العثور على إرشادات مفيدة حول كيفية وضع الاستبيانات والدراسات الاستقصائية لتقييم عمل النساء والرجال واستخدامهم للوقت على مستوى الأسرة والمجتمع المحلي في مجموعات الأدوات التالية:

- **مجموعة أدوات الإحصاءات الزراعية والنوع الاجتماعي (منظمة الأغذية والزراعة، 2010):** صممت مجموعة الأدوات لدعم إنتاج بيانات زراعية موثوقة مصنفة بحسب النوع الاجتماعي واللازمة للتدخلات الإنمائية المستهدفة. وتوفر مجموعة الأدوات هذه معلومات عن عدد من بنود البيانات الضرورية للتحليل القائم على النوع الاجتماعي للقطاع الزراعي وتتضمن قاعدة بيانات مع أمثلة على الاستبيانات والجداول التي يمكن استخدامها لجمع البيانات. يحتوي البند 5 من قاعدة البيانات على موارد عن العمل واستخدام الوقت.
- **المنهجية التشاركية: التحليل السريع للرعاية (أوكسفام – Kidder and Pionetti، 2013):** تتضمن هذه المنهجية مجموعة من التمارين للتقييم السريع للأعمال المنزلية والمجتمعية غير مدفوعة الأجر، وتهدف إلى مساعدة الممارسين على فهم كيفية تأثير أعمال تقديم الرعاية التي تقوم بها المرأة على قدرتها على المشاركة في مشاريع التنمية. والغرض منها أن تكون سريعة الاستخدام وسهلة الإدماج في التدريبات الحالية لتصميم البرنامج أو مراقبته. ويمكن تقليل وقت التمارين أو زيادتها من بضع ساعات إلى بضعة أيام، حسب احتياجات المشروع وموارده.

مصادر إضافية حول وصول المرأة إلى المدخلات والتكنولوجيا

- Arora, D. 2014. Gender differences in time poverty in rural Mozambique. Working Paper No. 2014-05. Department of Economics, University of Utah.
- Blackden, M. & Wodon, Q, eds. 2006. Gender, time use, and poverty in sub-Saharan Africa. World Bank Working Paper No. 73. Washington, D.C., World Bank.
- Carr, M. & Hartl, M. 2010. Lightening the load: Labour-saving technologies and practices for rural women. Rome, IFAD and Practical Action Publishing, Ltd.
- IFAD. 2016. How to do: Reducing rural women's domestic workload through labour-saving technologies and services. Rome.
- Teutsch, B. 2015. 100 under $100: One hundred tools for empowering global women. Berkeley, USA, She Writes Press.
- Van Eerdewijk, A, & Danielsen, K. 2015. Gender matters in farm power. KIT, CIMMYT, and CGIAR.

يمكن إيجاد روابط هذه المصادر في قائمة المراجع.

الجهود التي يمكن بذلها لتحسين قدرة وصول المرأة إلى المدخلات والتكنولوجيا؟

» توطيد الروابط مع موردي المدخلات من خلال دعم لخدمات الشراء أو الحصول عل قروض كمجموعة

» تحسين عملية المشاركة في اتخاذ القرارات المالية على مستوى الاسرة

دعم توزيع أكثر إنصافاً للعمل داخل الأسرة

تعد أعباء العمل الجسيمة الملقاة على كاهل المرأة وضيق وقتها من المعوقات النموذجية القائمة على النوع الاجتماعي التي تؤثر على أداء سلسلة القيمة. ولا يمكن تحديد هذه العوائق ومعالجتها دون مراعاة العوامل على مستوى الفرد والأسرة. ولا تمثل التكنولوجيات والممارسات المخففة لأعباء العمل سوى جزء بسيط من الحل، ويجب استكمالها بجهود تهدف إلى تحويل العلاقات المبنية على أساس النوع الاجتماعي على مستوى الأسرة والمجتمع المحلي، وتعزيز توزيع أكثر عدالة للمهام، الإنتاجية والإنجابية على حدٍ سواء، بين النساء والرجال. يرجى الاطلاع على القسم 2 حول المشاركة والقيادة وصنع القرار، للحصول على إرشادات ومصادر بشأن تعزيز صنع القرار التشاركي على مستوى الأسرة والمجتمع.

تعزيز عضوية المرأة في المجموعات أو الجمعيات لخدمات الشراء أو الحصول على قروض كمجموعة

يمكن أن يساعد دعم إنشاء الجمعيات النسائية أو تعزيز مشاركة المرأة في الجمعيات القائمة (النسائية فقط أو المختلطة) الأعضاء على إقراض أو شراء التكنولوجيات الموفرة للجهد كمجموعة. ويمكن أن يساعد ذلك في التغلب على المعوقات المالية أو المعرفية للمستخدمين الفرديين.

كما تسهل المشاركة في مجموعات أو جمعيات وصول المرأة إلى المساعدة في استخدام المعدات والأدوات وصيانتها، والوصول إلى المعلومات المتعلقة بالاستخدام الصحيح أو التطبيق الصحيح لتكنولوجيات وممارسات محددة موفرة للجهد. للحصول على إرشادات محددة حول كيفية تعزيز مشاركة المرأة وقيادتها في المجموعات والمنظمات، يرجى الاطلاع على القسم 2.

دراسة حالة 17

المنصات متعددة الوظائف: تخفيف أعباء العمل عن النساء في بوركينا فاسو

تعد المنصات متعددة الوظائف مصدراً بسيطاً، ولكن قوياً للطاقة تم وضعه ونشره من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ أواخر التسعينيات. تتكون المنصة من محرك ديزل يمكنه تشغيل مجموعة متنوعة من الأدوات، مثل المطاحن وأجهزة التقشير والمولدات وشاحنات البطاريات. يمكن استخدامه أيضاً لتوزيع المياه والكهرباء. تساهم هذه الآلة البسيطة في تقليل الوقت الذي تستثمره النساء عادة في الأعمال المنزلية الطويلة والشاقة، كما تتيح لهن توليد مصادر دخل جديدة، على سبيل المثال، من خلال المشاركة في تصنيع الطعام أو تغليفه. ويعد الحصول على منصة متعددة الوظائف أمراً اختيارياً. يجب على مجموعة من النساء القرويات إنشاء منظمة رسمية لطلب وشراء مولد (غالباً ما يكون مدعوماً جزئياً من قبل الحكومات أو المنظمات غير الحكومية أو المنظمات الدولية). ويكون الحرفيون المحليون مسؤولون عن تركيب وصيانة وإصلاح المنصات. وتتميز كل وحدة لامركزية بسهولة البناء ويسر التكلفة. في النيجر، على سبيل المثال، كان على القرى التي حصلت على المنصة متعددة الوظائف توفير عنبر أو مأوى آخر لتخزين المواد، وجمع الأموال لتغطية الصيانة وأي إصلاحات مستقبلية. ولضمان تمكن القدرات المحلية من الحفاظ على الأنشطة بمجرد انتهاء المشروع، يكون تركيب المنصة مصحوباً دائماً بتدريب على الإدارة ومحو الأمية للجنة المسؤولة عن التقنية. في غينيا، أشارت دراسة إلى أن أجهزة تقشير الأرز تستغرق 20 دقيقة لأداء مهمة كانت النساء في السابق بحاجة إلى نصف يوم لإكمالها. واستناداً إلى متوسط الاستخدام الحالي للمنصة متعددة الوظائف في مالي، فإن الوقت المنزلي الذي يمكن توفير مع 450 منصة يصل إلى أكثر من مليون ساعة من العمل الشاق.

المصدر: نشرة ديميتريا الإخبارية (Dimitra Newsletter) رقم 23، مايو 2013(.http://www.fao.org/docrep/018/aq358e/aq358e.pdf); WomenWatch, 2012

©FAO/C. Grace

المراجع

African Development Bank (AfDB). 2013. *Financial inclusion in Africa*. Tunis, AfDB. (also available at www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Project-and-Operations/Financial_Inclusion_in_Africa.pdf).

Asian Development Bank (ADB). 2014. *Gender tool kit: micro, small, and medium-sized enterprise finance and development*. Mandaluyong City, Philippines, ADB. (also available at www.adb.org/sites/default/files/institutional-document/34125/gender-tool-kit-mse-finance-development.pdf).

Agri-ProFocus. 2014. *Gender in value chains toolkit*. (available at https://agriprofocus.com/toolkit).

Arora, D. 2014. *Gender differences in time poverty in rural Mozambique*. Working Paper No. 2014-05. Department of Economics, University of Utah. (also available at http://economics.utah.edu/research/ publications/2014_05.pdf).

Better than Cash Alliance. 2017. *How digitizing agricultural input payments in rural Kenya is tackling poverty: The case of One Acre Fund*. Case study. (also available at www.betterthancash.org/tools-research/case-studies/ digitizing-agricultural-input-payments-in-rural-kenya).

Blackden, M. & Wodon, Q., eds. 2006. *Gender, time use, and poverty in sub-Saharan Africa*. World Bank Working Paper No. 73. Washington, D.C., World Bank. (also available at http://siteresources.worldbank.org/ INTAFRREGTOPGENDER/Resources/gender_time_use_pov.pdf).

Carr, M. & Hartl, M. 2010. *Lightening the load: Labour-saving technologies and practices for rural women*. Rome, IFAD and Practical Action Publishing, Ltd. (also available at www.ifad.org/documents/10180/848dd259-19ed- 4b68-96f1-7400aa350861).

Chan, M. 2010. *Improving opportunities for women in smallholder-based supply chains*. Bill & Melinda Gates Foundation. (also available at https://docs.gatesfoundation.org/Documents/gender-value-chain-guide.pdf).

Chipeta, S. 2013. *Gender equality in rural advisory services*. GFRAS Brief No. 2. Lindau, Switzerland. The Global Forum for Rural Advisory Services (GFRAS) (also available at www.g-fras.org/en/knowledge/gfras- publications/file/179-gender-equality-in-rural-advisoryservices.html).

Chiquier, M. M., Daadouche Crum, S. & Konidari, M. 2017. *Getting credit: Legal rights – Two approaches to developing an integrated secured transactions regime***.** Doing business 2017. IFC. (also available at www.doingbusiness. org/~/media/WBG/DoingBusiness/Documents/ Annual-Reports/English/ DB17-Chapters/DB17-CS-Getting-credit-legal-rights.pdf).

Demirguc-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D. & Van Oudheusden, P. 2015. *The Global Findex Database 2014. Measuring financial inclusion around the world***.** Policy Research Working Paper No. 7255. Washington, D.C., World Bank Group. (also available at http://documents.worldbank.org/ curated/en/187761468179367706/pdf/WPS7255.pdf#page=3).

Department of International Cooperation (DFID) and German Society for International Cooperation (GIZ). 2013. *Promoting women's financial inclusion – A toolkit***.** DFID. (also available at www.gov.uk/government/ uploads/system/uploads/attachment_data/file/213907/promoting- womens-financial-inclusion-toolkit.pdf**).**

Elbehri, A., Lee, M., Hirsch, C. & Benali, M. 2013. *GAIN Methodology: Diagnosis and design of change processes within producer organizations***.** Rome, FAO. (also available at www.fao.org/docrep/017/i3127e/i3127e.pdf).

Elbehri, A. & Lee, M. 2011. *The Role of Women Producer Organizations in Agricultural Value Chains. Practical lessons from Africa and India***.** Rome, FAO. (also available at www.fao.org/3/a-i2438e.pdf).

FAO. 2005. *Rapid guide for missions: Analysing local institutions and livelihoods.* Rome. (also available at: www.fao.org/3/a-a0273e.pdf**).**

FAO. 2010. *Agri-gender statistical toolkit.* (available at www.fao.org/gender/agrigender/agri-gender-toolkit/en/).

منظمة الأغذية والزراعة، 2011أ. حالة الأغذية والزراعة 2010-2011. المرأة في قطاع الزراعة – سد الفجوة بين الجنسين من أجل التنمية. روما. (متاح أيضاً على http://www.fao.org/3/i2050a/i2082a00.pdf)

FAO. 2011b. *Community listeners' clubs Stepping stones for action in rural areas.* Rome. (also available at www.fao.org/docrep/014/am604e/am604e.pdf).

FAO. 2015. *Dimitra Clubs: a unique approach.* Rome. (also available at www. fao.org/3/a-i4706e.pdf).

FAO. 2016a. *Developing gender-sensitive value chain. A guiding framework*. Rome. (also available at www.fao.org/3/a-i6462e.pdf**).**

FAO. 2016b. *The Gender in Agricultural Policies Analysis Tool (GAPo)***.** Rome. (also available at www.fao.org/3/a-i6274e.pdf).

FAO. 2016c. *Capacity development support to rural women on the socio- economic and gender aspects of sustainable rural development***.** A project financed by the Government of Turkey under the FAO-Turkey Partnership Programme. Rome. (also available at www.fao.org/3/a-i6301e.pdf).

FAO. 2017a. *Strengthening sector policies for better food security and nutrition results: Gender equality.* Policy Guidance Note 6. Rome. (also available at: www.fao.org/3/a-i7218e.pdf).

FAO. 2017b. *Pluralistic Service Systems. Market-oriented services for reducing rural poverty. Conceptual framework***.** Rome. (also available at www.fao. org/3/a-i7249e.pdf).

FAO. 2017c. *The Gender and Rural Advisory Services Assessment Tool (GRAST).* Rome. (also available at www.fao.org/3/a-i6194e.pdf)**.**

FAO. 2018. *Gender and food loss in sustainable food value chains – A guiding note***.** Rome. (also available at www.fao.org/3/i8620en/I8620EN.pdf).

Franzel, S. 2015. *Rural Advisory Services: What works? A synthesis on innovative approaches for benefiting and empowering farmers***.** Nairobi, World Agroforestry Centre (ICRAF). (also available at www.worldagroforestry. org/publication/rural-advisory-services-what-works-synthesis-innovative- approaches-benefiting-and).

Global Partnership for Financial Inclusion (GPFI) & International Finance Corporation (IFC). 2011. *Strengthening access to finance for women- owned SMEs in developing countries.* Washington D.C., IFC. (also available at www.ifc.org/wps/wcm/connect/a4774a004a3f66539f0f9f8969adcc27/G20_Women_Report.pdf?MOD=AJPERES).

Gotschi, E., Njuki, J. & Delve, R. 2009. Equal number. Equal chances? A case study of gender differences in the distribution of social capital in smallholder farmer groups in Búzi District, *Mozambique European Journal of Development Research, 21: 264-282.* (also available at https:// cgspace.cgiar.org/handle/10568/2415).

GSMA. 2013. *Unlocking the potential: women and mobile financial services in emerging markets*. (also available at www.unapcict.org/ecohub/unlocking- the-potential-women-and-mobile-financial-services-in-emerging-markets).

GSMA Development Fund & Cherie Blair Foundation for Women. 2010. *Women & Mobile: A Global Opportunity. A study on the mobile phone gender gap in low and middle-income countries*. (also available at https://www.gsma.com/mobilefordevelopment/wp-content/uploads/2013/01/GSMA_Women_and_Mobile-A_Global_Opportunity.pdf).

Grassi, F., Landberg, J. & Huyer, S. 2015. *Running out of time: the reduction of women's work burden in agricultural production.* Rome, FAO. (also available at www.fao.org/3/a-i4741e.pdf).

Herego, E. 2017. *Gender assessment of dairy value chains: evidence from Ethiopia***.** Rome, FAO. (also available at www.fao.org/3/a-i6695e.pdf**).**

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. 2009. النوع الاجتماعي والتمويل الريفي متناهي الصغر: الوصول إلى النساء وتمكينهن. روما (متاح أيضاً على https:// www.findevgateway.org/sites/default/files/publications/files/mfg-ar-26963_0.pdf).

IFAD. 2014. *Rural Women's Leadership Programme: Madagascar, Nepal, the Philippines and Senegal. Good practices and lessons learned. (2010-2013).* Rome. (also available at www.ifad.org/documents/10180/f42cffd2-de62- 481f-bdca-718bd606decd).

IFAD. 2015. *Promoting the leadership of women in producers' organizations: Lessons from the experiences of FAO and IFAD.* Rome. (also available at www. ifad.org/documents/10180/4bbbe210-08d0-44cf-95a6-86e7eea09708).

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. 2016. نهج العمل في التخفيف من عبء الأعمال المنزلية على النساء الريفيات عبر التكنولوجيات والممارسات الموفّرة للجهد. روما (متاح أيضاً على: www.ifad. org/documents/10180/2b7ac28f-76a2-4537-9c10-2c6e478826e5).

مؤسسة التمويل الدولية. 2009. دليل المعرفة المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة. واشنطن. (متاح أيضاً على https://www.ifc.org/wps/wcm/ connect/b559dd17-16e9-453b-8747-bed29aae2a4f/SMEA.pdf?MOD =AJPERES&CACHEID=ROOTWORKSPACE-b559dd17-16e9-453b-8747-bed29aae2a4f-jkCVrTa)

IFC. 2013. *Working with smallholders. A handbook for firms building sustainable supply chains***.** Washington, D.C. (also available at documents. worldbank.org/curated/en/284771480330980968/pdf/110543-Handbook- Working-with-Smallholders.pdf).

IFC. 2016. *Investing in women along agribusiness value chains*. Washington, D.C. (also available at www.ifc.org/wps/wcm/connect/d19235d7-2ba7-4f7b-b0c6-5198fe9e4d30/Women+in+Agri+VC_Report_FINAL.pdf?MOD=AJPERES**).**

ILO. 2005. *Leadership Training Manual for Women Leaders of Cooperatives***.** Geneva. (also available at www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---asia/---ro-bangkok/---sro-new_delhi/documents/publication/wcms_124337.pdf**)**

ILO. 2008. *Women's Entrepreneurship Development Programme.* [online]. www.ilo.org/empent/areas/womens-entrepreneurship-development-wed/lang--en/index.htm

International network on financial education. 2013. *Addressing women's needs for financial education.* Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). (also available at www.oecd.org/daf/fin/ financial-education/OECD_INFE_women_FinEd2013.pdf).

Kaaria, S., Osorio, M., Wagner, S. & Gallina, A. 2016. Rural women's participation in producer organizations: An analysis of the barriers that women face and strategies to foster equitable and effective participation. *Journal of Gender, Agriculture and Food Security*, 1(2): 148-167. (also available at www.agrigender.net/views/women-participation-in-producer- organisations-JGAFS-122016-8.php).

Katothya, G. 2017. *Gender assessment of dairy value chains: evidence from Kenya.* Rome. FAO. (also available at www.fao.org/3/a-i6786e.pdf).

Kidder, T. & Pionetti, C. 2013. *Participatory Methodology: Rapid Care Analysis. Guidance for Managers and Facilitators.* Oxfam. (also available at policy-practice.oxfam.org.uk/publications/participatory-methodology- rapid-care-analysis-302415).

Klapper, L., Lusardi, A. & van Oudheusden, P. 2015. *Financial literacy around the world: Insights from the Standard & Poor's Rating Services Global Financial Literacy Survey*. (also available at http://gflec.org/wp-content/uploads/2015/11/Finlit_paper_16_F2_singles.pdf).

Lecoutere, E. & Jassogne L. 2016. *"We're in this together": Changing intra-household decision making for more cooperative smallholder farming*. Working Paper. Institute of Development Policy and Management. (also available at http://hdl.handle.net/10568/73444).

Lustrati, A., Cirillo, P. & Sommacal, V. 2012. *Promoting women-led small-scale entreprises. Practices and lessons from business incubators and support centres in developing countries*. Rome, AIDOS. (also available at www.aidos.it/wp-content/uploads/2009/01/AIDOS_VBI_7-promoting- women-led-677-.mega_.pdf).

Makoye, K. 2016. 'Land loans' offer Tanzanian women entrepreneurs chance to grow. *Reuters*, 18 January 2016. [online] www.reuters.com/article/ tanzania-women/land-loans-offer-tanzanian-women-entrepreneurs- chance-to-grow-idUSL8N14V1Y2

Manfre, C., Rubin, D., Allen, A., Summerfield, G. Colverson, K. & Akeredolu, M. 2013. *Reducing the gender gap in agricultural extension and advisory services: How to find the best fit for men and women farmers*. MEAS Brief No. 2. Feed the Future. (also available at http://dev.meas. illinois.edu/wp-content/uploads/2015/04/Manfre-et-al-2013-Gender- and-Extension-MEAS-Brief.pdf).

Martinez, I. & Nguyen, T. 2014. *Using information and communication technology to support women's entrepreneurship in Central and West Asia.* ADB Briefs No 23. Mandaluyong City, Philippines, ADB. (also available at www.adb.org/sites/default/files/publication/42466/using-ict-womens- entrepeneurship-central-west-asia.pdf).

Mayoux, L. & Mackie, G. 2007. *Making the strongest links. A practical guide to mainstreaming gender analysis in value chain development*. Addis Ababa, ILO. (also available at www.ilo.org/empent/Publications/WCMS_106538/lang--en/index.htm).

Mbo 'o-Tchouawou, M. & Colverson, K. 2014. *Increasing access to agricultural extension and advisory services: How effective are new approaches in reaching women farmers in rural areas?* Addis Ababa, ILRI. (also available at cgspace.cgiar.org/handle/10568/35495).

Nayak, M. 2015. *Snapshot SEWA RUDI: A customer-centric approach to designing mobile services for women***.** GSMA. (also available at www.gsma.com/ mobilefordevelopment/wp-content/uploads/2016/07/GSMA-Connected- Women-SEWA-Snapshot-FINAL_7thMarch_MK.pdf).

Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) and International Network on Financial Education (INFE). 2013. *Women and financial literacy: OECD/INFE evidence, survey and policy responses.* (also available at www.oecd.org/daf/fin/financial/education/ TrustFund2013_OECD_INFE_Women_and_Fin_Lit.pdf).

O'Sullivan, M., Rao, A., Banerjee, R., Gulati, K. & Vinez, M. 2014**.** *Levelling the field. Improving opportunities for women farmers in Africa***.** Washington, D.C., World Bank (also available at http://documents.worldbank.org/ curated/en/579161468007198488/pdf/860390WP0WB0ON0osure0date0 March0180.pdf).

Oxfam. 2014. *Transformative leadership for women's rights: An Oxfam guide. Understanding how leadership can create sustainable change that promotes women's rights and gender equality.* Oxford, UK. (also available at www.oxfam.org/en/research/transformative-leadership-womens-rights-oxfam-guide).

Penunia, E.A. 2011. *The Role of Farmers' Organizations in Empowering and Promoting the Leadership of Rural Women.* Paper presented at the UN Expert Group Meeting: Enabling rural women's economic empowerment: institutions, opportunities and participation, organized by UN Women in cooperation with FAO, IFAD and WFP. Accra, Ghana. (also available at www.un.org/womenwatch/daw/csw/csw56/egm/Penunia-EP-12-EGMRW-Oct-2011.pdf).

Petrics, H., Blum, M., Kaaria, S., Tamma, P. & Barale, K. 2015**.** *Enhancing the potential of family farming for poverty reduction and food security through gender-sensitive rural advisory services.* Rome, FAO. (also available at www.fao.org/3/a-i5120e.pdf).

Riisgaard, L., Escobar Fibla, A. M. & Ponte, S. 2010. *Evaluation study. Gender and value chain development.* Copenhagen, DANIDA. (also available at www.oecd.org/derec/denmark/45670567.pdf).

Royal Tropical Institute (KIT), Agri-ProFocus & International Institute of Rural Reconstruction (IIRR). 2012. *Challenging chains to change: Gender equity in agricultural value chain development*. Amsterdam, KIT Publishers, Royal Tropical Institute. (also available at www.cordaid.org/en/ wp-content/uploads/sites/3/2013/02/Challenging_chains_to_change.pdf).

Sahan, E. & Fischer-Mackey, J. 2011. *Making markets empower the poor. Programme perspectives on using markets to empower women and men living in poverty*. Oxfam Discussion Paper. Oxfam. (also available at www. enterprise-development.org/wp-content/uploads/M4POxfam-Making- markets-empower-the-poor.pdf).

Schneemann J. & Vredeveld, T. 2015. *Guidelines for value chain selection. Integrating economic, environmental, social and institutional criteria***.** GIZ and ILO. (also available at www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_ emp/---emp_ent/documents/instructionalmaterial/wcms_416392.pdf).

Senders, A., Motz, M., Lentink, A., Vanderschaeghe, M. & Terrillon, J. 2014. *Coffee toolkit, sustainable coffee as a family business, approaches and tools to include women and youth. Hivos.* (also available at www.idhsustainabletrade.com/uploaded/2016/08/toolkit_total.pdf).

Sulaiman R. & Blum, M. 2016. *Tailoring rural advisory services for family farms.* Rome, FAO and GFRAS. (also available at www.fao.org/3/a- i5704e.pdf).

Teutsch, B. 2015. *100 under $100: One hundred tools for empowering global women*. Berkeley, USA, She Writes Press.

Treinen, S. & Van der Elstraeten, A. 2018. Gender and ICTs: Mainstreaming gender in the use of information and communication technologies (ICTs) for agriculture and rural development. Rome, FAO.

Umuzigambeho, J.F. 2017. *Gender assessment of dairy value chains: evidence from Rwanda.* Rome, FAO. (also available at http://www.fao.org/3/a- i6845e.pdf).

Van Eerdewijk, A & Danielsen, K. 2015. *Gender matters in farm power***.** KIT, CIMMYT, and CGIAR. (also available at www.researchgate.net/ publication/282976045_Gender_Matters_in_Farm_Power).

WomenWatch. 2012. *UNDP: Good Practice Example. The Multiplatform Project: A Multidimensional Approach to Reducing Rural Poverty*. [online] www.un.org/womenwatch/feature/ruralwomen/undp-good-practice.html

World Bank. 2016. *Women, business and the law. Getting to equal.* Washington, D.C. (also available at http://documents. worldbank. org/curated/en/455971467992805787/pdf/99454-PUB-Box393200B- PUBLIC-disclosed-9-9-15-PUBDATE-9-9-15-DOI-10-1596-978-1- 4648-0677-3-EPI-210677.pdf).

World Bank. (no date). *Female Entrepreneurship Resource Point*. [online] www.worldbank.org/en/topic/gender/publication/female-entrepreneurship-resourcepoint-module-2-how-to-make-change

Yalman, I., Kaaria, S. & Mhlanga, N. forthcoming. *Promoting women's access to rural finance: challenges and opportunities*. Rome, FAO.

تطوير سلاسل قيمة مراعية لإعتبارات النوع الاجتماعي

مبادىء توجيهية للممارسين

تهدف هذه المطبوعة إلى مساعدة الممارسين في دمج أبعاد المساواة الرجل والمرأة بشكل أكثر فعالية في تصميم وتنفيذ تدخلات سلسلة القيمة في القطاع الزراعي.
وتقدم أدوات عملية وأمثلة عن النهج الناجحة لمعالجة العوائق القائمة على اللنوع الاجتماعي التي تؤثر علي أداء سلسلة القيمة وفرص التمكين الاقتصادي للمرأة.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
Viale delle Terme di Caracalla, 00153
روما، إيطاليا
www.fao.org

ISBN 978-92-5-136533-5
I9212AR/1/08.22